

دار الكتب والوثائق القومية
مكتبة محمد عبد الوهاب

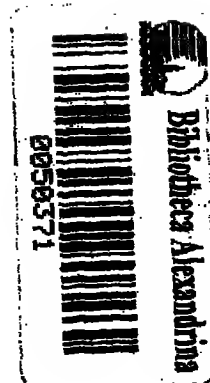
اصول نقد النصوص ونشر الكتب

محرران العالم المنشور الألماني
جوتفريد هيرشبرغر
بكلية الآداب سنة ١٩٣٢/٣١

أعدتها وقدمتها
الدكتور محمد حمدي البكري

الطبعة الثانية

مكتبة دار الكتب والوثائق القومية
١٩٩٥



أصول فقهاء النصوص
ونشر الكتب

ذَلِكَ الْكِتَابُ الْوَحِيدُ الرَّحْمَنُ
مَنْ تَحْتَهُ الْوَحْدَانُ

الْكِتَابُ الْوَحِيدُ الرَّحْمَنُ
مَنْ تَحْتَهُ الْوَحْدَانُ

مَحَاضِرَاتُ أَلْفَا هَا الْمَشْرِقِ الْأَلْمَانِي
جَوْهَرَاتُ حَبِيبِ سُرَابِ
بِكَلْبِ الْأَدَابِ سَنَةِ ١٩٣٢ / ٣١

أَعَدَّهَا وَقَدَّمَ لَهَا
الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَمِيدُ الْبَكْرِي

الطبعة الثانية

مَكْتَبَةُ دَارِ الْكِتَابِ لِلنَّصْرِ وَالْقَائِمَةِ

١٩٩٥

مطبوعات مركز تحقيق التراث ونشره

أصول نقد النصوص ونشر الكتب.

برجستراسر.

جـ

أصول نقد النصوص ونشر الكتب، تأليف برجستراسر،

٨٤٣٠

إعداد وتقديم محمد حمدي البكري. القاهرة، مطبعة

دار الكتب، ١٩٦٩.

١٤٢ ص، ٣٠ سم.

هدايا
٨
١٩٧٤

٨١٠٩

الطبعة الأولى بمطبعة دار الكتب

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب المصرية

١٩٦٩

الطبعة الثانية بمطبعة دار الكتب

جميع الحقوق محفوظة لدار الكتب المصرية

١٩٩٥

فهرس

صفحة

٥	تقديم
١١	مقدمة
١٤	الباب الأول: النسخ
٤٨	الباب الثاني : في النص
٨٨	الباب الثالث : في العمل والاصطلاح
١٢٢	خاتمة
١٢٧	الفهارس

تقديم

كانت الحاجة ماسة إلى هذا الكتاب حينما فكرت في نشره ، فقد كثر نشر التراث القديم ، وكان نشر هذا التراث على غير قاعدة ، ورأيت من وضع كتاباً في هذا العلم ، مس الأطراف ، ولم يدخل في الباب ، ورأيت الكتاب وهو مؤلف في عام ١٩٣١ ، لم يؤلف مثله حتى الآن ، ورأيت الناشرين في شوق إليه ، وشغف إلى معرفة ما فيه .

ولا شك أن المؤلف جدير بكل احترام وتبجيل : فقد كانت محاضراته في الجامعة مطمح أنظار جميع العلماء ، وعلى رأسهم أستاذ الحيل أستاذنا الدكتور طه حسين - مد الله في عمره - وجميع المشتغلين بقسم اللغة العربية واللغات السامية في ذلك الحين . كان مثل الأرسطراطية العلمية ، لا أذكر مرة أنه لحن مع أعجميته ، إلى جانب علمه وإحاطته بتواعد اللغة العربية ، والمسامحة بأسرارها ، ما سألناه عن شيء منها إلا أجاب ، كأنه يقرأ في كتاب ، وكان يحيل في إجابته على مراجعته ، لا يخطئ في شيء منها . كان لا يشق له غبار في اللغات العبرية والتركية والعربية ، وكان خبيراً بصفة خاصة بالسريانية ، بل وباللهجة السريانية الحديثنة ، في معلوله وفي بخره وفي جبعدين ، يتكلم بها كواحد من أهلها ، بل كعلم من أعلامها ، والمشتغلين بها ، العارفين بأسرارها .

ولد برجستراسر في ٥ أبريل عام ١٨٨٦ بضاحية من ضواحي مدينة بلاون بسكسونيا، في عائلة كان كل أفرادها من مأموري الحكومة والعلماء والأساتذة، وكان أبوه وجده قسيسين في كنيسة البروتستانت .

درس بمدرسة الدولة في بلاون، وكانت مدرسة على الأسلوب القديم تدرس فيها اللغات اليونانية واللاتينية والعبرية والفرنسية، وكانوا يتخبرون بين العربية والإنجليزية، فاختار اللغة العربية، وسمح له المدرسون استثناء - بتعلم اللغة الإنجليزية -

ومع هذه اللغات كانت تعلم بعض اللهجات الأرمينية القديمة الخاصة بالقرون الوسطى، وبعض اللغات الجرمانية كاللغة الجوتية، ثم درس اللغات الشرقية لأنه كان يجد في كتاب نحو العبرية بعض مقارنات بين اللغة العبرية واللغات السامية .

واستعار نشرات المجمع العلمي بليزج، فتعلم منها اللغة المصرية القديمة واللغة الاشورية واللغة العربية. وكان أحد مدرسي المدرسة له معرفة باللغات الهندية القديمة (السانسكريتية)، فاستعار منه كتاباً في المقابلة بين اللغات الهندية واللغة الأوروبية، إلى أن نال شهادة القبول في الجامعة. فالتحق بجامعة ليبزج سنة ١٩٠٤، وقد زار فيها أستاذ اللغات الشرقية الأستاذ الدكتور « فيشر »، وسأله أن يقبله لدراسة اللغة العربية فسمح له، وبذلك ابتداء يدرس اللغة العربية في الجامعة في السنة الثانية من غير أن يلتحق بالسنة الأولى، حتى نال شهادة التدريس في اللغات والتاريخ الإسلامي عام ١٩٠٨، فاشتغل مدرساً بمدرسة ثانوية على النظام القديم في درسدن عاصمة سكسونيا إلى أن نال شهادة الدكتوراه من جامعة ليبزج، برسالة في النحو العربي عن « استعمال الحروف النافية في القرآن الكريم » سنة ١٩١١ ثم انتقل مدرساً بمدرسة في ليبزج :

وفي سنة ١٩١٢ نال إجازة تدريس اللغات السامية والعلوم الإسلامية من جامعة ليبزج، بعد أن قدم رسالة عن « حنين بن إسحاق وتلاميذه، وترجمتهم الكتب من اليونانية

إلى العربية » وابتدأ في ذلك الوقت في دراسة الفقه وكتب القراءات ، ثم انتقل إلى دراسة القرآن نفسه وتاريخ اللغة العربية .

وفي مطلع ١٩١٤ استقال الدكتور موريتز من رئاسة دار الكتب المصرية فطلبت الحكومة المصرية من الحكومة الألمانية ترشيح اثنين لتختار الحكومة المصرية أحدهما ، فرشحت الحكومة صديقاً له كان طالباً معه بجامعة ليبزج هو المرحوم « الدكتور ا - شاده » ووضعت احتياطياً في المركز الثاني . واختارت الحكومة المصرية المرشح الأصلي ليكون مديراً لدار الكتب ، فأعطته جامعة ليبزج إجازة عوضاً عن هذه الفرصة لكي يقضيها في بلاد الشرق ، فسافر إلى الآستانة في فبراير ١٩١٤ ، ثم إلى سوريا ، وفيها تنقل بين بلادها باحثاً وراء اختلاف اللهجات الدارجة بها ، فمكث أولاً في دمشق ثم سافر إلى الجنوب في معان ثم إلى حلب في الشمال وفلسطين ولبنان .

وقد وضع كتاباً باللغة الألمانية في جغرافية اللهجات العربية الدارجة في سوريا وفلسطين نشر عام ١٩١٥ .

وقد تعرف في دمشق على بعض أهل قرية معلولة ، وهي قرية صغيرة من ضواحي دمشق مشهورة في تاريخ اللغات السامية ، لأن لهجة آرامية تستعمل فيها حتى الآن ، فتعلم هذه اللهجة من أفواه الناس ، وألف فيها بعض الكتب والرسائل ، منها : بعض المتون في اللهجة الآرامية الدارجة مع ترجمة ألمانية (نشر عام ١٩١٥) .

قاموس في اللهجة الآرامية الدارجة بمدينة معلولة (نشر عام ١٩١٥) .

ثم مرمصر قبل رجوعه إلى ألمانيا ، ومكث في القاهرة أسبوعاً قبل قيام الحرب الأولى بأيام ، وغادرها إلى تريستا ، وكانت روسيا قد أعلنت الحرب ، وكان من آثارها ضياع الكتب التي اشتراها من دمشق وبغروت والقاهرة ،

ثم كان في ساحة الحرب الغربية حتى أكتوبر سنة ١٩١٥ ، ثم عرضت عليه الحكومة التركية منصب أستاذ بدار الفنون التركية (الجامعة) ، واستمر بها حتى أواخر الحرب الأولى .

وقبل نهاية الحرب الأولى في فبراير ١٩١٨ سافر من الآستانة الى حلب بسكة حديد بغداد - حلب - دمشق ، وهناك زار مكتبة الظاهر بيبرس ونظر في كتب القراءات والطب ، وأتم ما كان يعرفه من قبل في لهجة « معاولة » - واللهجة الدارجة في الشام .

وألف كتاباً في « أصوات لهجة دمشق ملحقة به بعض المتون في هذه اللهجة » نشر عام ١٩٢٤ ، وسافر حتى حيفا والناصرة وطبرية . وكان الإنجليز قد استولوا على البلاد جنوبي هذا الخط فنعذر عليه زيارتها .

وقبل أن تستولي الدول المتحالفة على الآستانة سافر منها إلى ألمانيا عن طريق روسيا على أنه جندي في الجيش الألماني في ديسمبر سنة ١٩١٨ ، اذ كان هو الطريق الوحيد في ذلك الزمان بين تركيا وألمانيا ، وكان سفره شاقاً في هذه المرة ، فعاد الى جامعة ليزج ، وفي مطلع عام ١٩١٩ عينته حكومة بروسيا أستاذاً مساعداً للغات السامية والعلوم الإسلامية بجامعة « كنجزبرج » وهو الذي أسس معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، وفي عام ١٩٢٢ انتقل أستاذاً لهذه العلوم بجامعة برسلاو ، وفي سنة ١٩٢٤ انتقل أستاذاً بجامعة هيدلبرج فوسع في معهد تدريس هذه العلوم بتلك الجامعة ، ثم عمل أستاذاً بجامعة ميونخ في سنة ١٩٢٦ ، وقد انتخب عميداً للكلية عام ١٩٢٨ - ١٩٢٩ .

وفي العام الدراسي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ استقدمته كلية الآداب بالجامعة المصرية - جامعة القاهرة حالياً - لإلقاء سلسلة من المحاضرات في « التطور النحوي للغة العربية » . ثم استقدمته

ثانية في العام الدراسي ١٩٣١-١٩٣٢، فألقى فيها سلسلة أخرى من المحاضرات عن « نقد النصوص ونشر الكتب » .

وكان هتلر قد دخل برلين قبلها بسنة، وكان يكره هتلر ويكره الهتلرية، لتفضيله الحديد على الزبد، وتفضيله العلوم العملية على العلوم النظرية، وكان لا يرى مانعاً من حمل بندقيته، والخروج لمحاربته، فدفع هتلر إليه بمن يقتله، وكان سغرمياً يتسلى الجبال، ففي إحدى المرات، بينما كان يتسلى قمم جلودنر، ومعه طالب من طلبته، إذ تعلق الطالب بقدمه، فهوى حيث لقي حتفه في يوم من شهر أغسطس سنة ١٩٣٢، تغمده الله برحمته .

* * *

ومن مؤلفاته باللغة العربية :

رسالة حنين بن إسحق في ذكر ما ترجم من كتب جالينوس، مع مقدمة ألمانية نشر عام ١٩١٢ .

كتاب الأسابيع لأبقراط نشر عام ١٩١٤ .

كتاب التطور النحوي للغة العربية، القاهرة، ١٩٣٠ .

كتاب ابن خالويه في القراءات الشاذة، القاهرة، ١٩٣٢ .

كتاب نقد النصوص ونشر الكتب الذي ينشر الآن لأول مرة :

ومن سائر مؤلفاته :

- Zur aeltesten Geschichte der Kufischen Schrift, Zuei altarabische Grabsteine im Leipziger Kulturmuseum, Zeitschr. des d. Vareins f. Buchwesen u. schriftum. nr. 5/6, Mai-Juni 1919. 49 à 72.
- Hunain ibn Ishak und seine Schule, Leiden, 1913.
- Hunain ibn Ishak, über die syrischen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925.

- Neuaramaeische Maerchen und andere Texte aus Maʿlula, Abhandl. f. die Kunde des Morgenlandes. bd. xiii no 2 & 3, Leipzig, 1915.
- Neus Texte im aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Zeitschrift für Assyriologie, Band xxxii, Berlin, 1919
- Zur Phonetik des Türkischen naeh gebildeter Konstantinopel, Aussprache, im Z.D.M.G. Bd. 72, Leipzig, 1918
- Pseudogalen in Hippocratis de Septimanis Commentarium ab Hunaino Q.F. Arabice Versum, Lipsiae, 1914
- Texte von aramaeischen Dialekt von Maʿlula, Critique de neuaram. Maerchen u. andere Texte aus Maʿlula, Z. für Assyriologie Bd xxxi, Strassburg, 1919
- Die Verfassung des deutschen Reiches von Jahre 1849, Bonn, 1913.
- Geschichte des Qorans, Dritter Teil, die Geschichte des Qorantext, Leipzig, 1926. Haft 2, Leipzig, 1929
- Aḥmad ibn Faris al-Kazwīnī, Das Kitāb al-Lāmāt des Aḥmad ibn Fāris, in Islamica, vol. I, pp 77 - 99, Leipzig, 1924.
- Hebräische Grammatik, Mit Benutzung der von E. Kautzsch bearbeiten 28 auflage von Wilhelm Gesenius hebräische Grammatik, Mit Beiträgen von M. Lidzbarski
 - 1 Teil, Einleitung, Schrift und Lautlehre, Leipzig, 1918
 - 2 Teil, 1 Hafte, Verbum, Leipzig, 1926
 - 2 Teil, 2 Hafte, Verbum, Leipzig, 1929.
- Einführung in die semitischen Sprachen, München, 1928.
- Beiträge zur semitischen Philologie und Linguistik, vol 1, Hannover, 1923
- Die Quellen von Jāqūt's Irsād, Zeitschrift für Semitistik und verwandte Gebiete, bd. 2, pp. 184 - 218, Leipzig, 1924.
- Zum arabischen Dialekt von Damascus, Heft 1. Hannover, 1924
- Koranlesung in Kairo., Mit einem Beitrage von K. Huber, der Islam, bd. 20, pp. 1 - 42, 110 - 140, Berlin und Leipzig, 1932
- Neus Materialien zu Hunāʾin ibn Isḥāq's Galen Bibliographie, Leipzig, 1932.

مقدمة

ان نقد النصوص القديمة من شعر وغيره ، علم من جهة ، وصناعة واصطلاح من جهة أخرى ، وقد نشأ هذا العلم ، وترعرعت هذه الصناعة في أوروبا منذ القرن الخامس عشر بعد الميلاد ، وذلك حينما اهتم القوم هناك باحياء الآداب اليونانية واللاتينية ؛ فكانوا يومئذ اذا وجدوا كتاباً من كتب القدماء قاموا بطبعه : لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب ، ولا يصححون الا أخطاءه البسيطة ، فلما ارتقى علم الآداب القديمة (Philology) ، عمدوا الى جمع النسخ المتعددة لكتاب من كتب القدماء ، والى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع اختاروا احدى الروايات المختلفة ووضعوها في نص الكتاب ، وقبسوها ما بقي من الروايات في الهوامش ، ولكنهم مع ذلك عملوا انتقاء المهم منها ، واستنتجوا اصطلاحات جديدة ، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ ، الا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم ، ولا قواعد متبوعة ، لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيراً نظرياً في تصحيح الكتب ، وأى الطرق تؤدي اليه ، وأياها لا تؤدي بل قد تؤدي الى غرض باطل فاسد : وما زال الأمر كذلك الى أواسط القرن التاسع عشر حين وضعوا أصولاً علمية لنقد النصوص (Text criticism) ونشر الكتب القديمة . وكان أول ما وصلوا اليه

من هذه القواعد مستنبطاً من الآداب اليونانية واللاتينية ، ثم من آداب القرون الوسطى الغربية ، فألفت المقالات والكتب في فن نقد النصوص ^(١) :

هذا ما انتهى اليه علم الآداب القديمة في ناحية الآداب الغربية . أما المستشرقون فقد استعملوا — بعد زملائهم بمدة — تلك الأصول ، وتلك القواعد في نقد الكتب العربية والشرقية غير أنهم لم يؤلفوا في ذلك تأليفاً خاصاً ؛ وللمك يصعب دراسة علم نقد النصوص ونشر الكتب القديمة على من لا يعرف آداب اللغات القديمة : اليونانية واللاتينية ، فانه اذا راجع الكتب المؤلفة فيه لم يفهمها ، مع أن النصوص الواردة فيه من اللاتينية واليونانية .

وكان أول من ألف في هذا الفن المستشرق الألماني الدكتور Bergstraesser في محاضرات ألقاها على طلبة الماجستير بقسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة القاهرة عام ١٩٣١ ، وهي الأساس الذي بنى عليه هذا الكتاب .

وبعد ذلك تحدّث الدكتور محمد مندور بإيجاز عن قواعد نشر النصوص الكلاسيكية ، عند نقده لكتاب « قوانين الدواوين » لابن مماتي ، في العدد ٢٧٧ ، ٢٨٠ من مجلة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٤٤ ، وأعاد نشر المقالين في كتابه « في الميزان الجديد » الذي صدرت طبعته الأولى في العام نفسه .

وبعد ذلك أخرج المستشرقان الفرنسيان بلاشير وسوفاجيه ، تحت رعاية جمعية « جيوم بوده » كتيباً بالفرنسية في هذا الموضوع تحت عنوان « قواعد نشر النصوص وترجمتها » ^(٢) ، ولكنه لا يشمل إلا على قواعد مختصرة ، ينقصها أمثلة توضيحها من المخطوطات القديمة ، وقد صرف جزءاً كبيراً من هذا الكتيب للعناية بقواعد ترجمة الكتب العربية الى الفرنسية .

(١) انظر مثلاً P. Collomp. *La Critique des textes*, Paris, 1931
R. Blachère et J. Souvaget, *Regles pour edition et traductions des textes Arabes*, Paris, 1945. ثم أعيد طبع صورة فوتوغرافية له سنة ١٩٥٣

وعندما أراد المجمع العلمي العربي بدمشق، نشر « تاريخ مدينة دمشق » : وضعت اللجنة قواعد موجزة للنشر، في مقدمة الجزء الأول منه الذي نشر في دمشق سنة ١٩٥١ :
وتحدث الدكتور ابراهيم بيوى مذكور ، عن بعض قواعد النشر في مقدمته التي وضعها « لكتاب الشفاء » لابن سينا ، ص ٣٨ - ٤٢ : القاهرة ، ١٩٥٣ .

وأخيراً نشر الأستاذ عبد السلام هارون كتيباً في هذا الموضوع بعنوان « تحقيق النصوص ونشرها » ، القاهرة ، ١٩٥٤ (١٣٧٤ هـ) وهذا الكتاب كما يذكر مؤلفه في مقدمته هو ثمرة كفاحه وتجاربه في نشر النصوص القديمة ، وهو مجهود لا بأس به ولكنه مع ذلك لم يحسب بالموضوع ، وقد أعيد طبعه سنة ١٩٦٥ ، وكتب على غلافه (تمتاز باضافات هامة) ، وإن كانت لا تختلف في جوهرها عن الطبعة السابقة .

ونشر الدكتور صلاح المنجد « قواعد تحقيق النصوص » في الجزء الثاني من المجلد الأول من « مجلة معهد المخطوطات العربية » ، القاهرة . ١٩٥٥ . ص ٣١٧ - ٣٣٧ ، أشاد فيها بفضل المستشرقين وسبقهم في وضع أسس هذا العلم . وقد استقى الدكتور المنجد القواعد التي ذكرها في مقاله من نهج المستشرقين الألمان ومن خطة جمعية جيوم بوده الفرنسية ومن قواعد المحدثين والقداي في ضبط الروايات ، ومما نشر في هذا الموضوع من قبل .

• • •

وينقسم هذا الكتاب الى ثلاثة أبواب : الأول في النسخ : والثاني في النص والثالث في العمل والاصطلاح .

الباب الأول النسخ

إن أقدار النسخ الخطية لكتاب ما متفاوتة جداً؛ فمنها ما لا قيمة له أصلاً في تصحيح نص الكتاب ، ومنها ما يعول عليه ويوثق به . ووظيفة الناقد أن يقدر قيمة كل نسخة من النسخ ، ويفاضل بينها وبين سائر نسخ الكتاب ، متبعاً في ذلك قواعد منها :

١ - أن النسخ الكاملة أفضل من النسخ الناقصة :

٢ - والواضحة أحسن من غير الواضحة :

٣ - والقديمة أفضل من الحديثة :

٤ - والنسخ التي قوبلت بغيرها أحسن من التي لم تقابل ، إلى غير ذلك :

والقاعدتان الأخيرتان أهم من غيرهما ، فإن النسخة التي قيس بغيرها نفيسة وقيمة .

إلا أنه يجب مراعاة أن لهذه القواعد شواذ منها :

١ - كتاب «اللمع في التصوف» لأبي نصر عبد الله بن علي بن محمد بن يحيى السراج

الطوسي الصوفي المتوفى سنة ٣٧٨هـ والذي نشره «نيكلسون» Reynold Alleyne Nicholson

في لندن سنة ١٩١٤ ، وله مخطوطتان كتبت أقدمهما سنة ٥٤٨هـ ، وكتبت الأخيرة منهما

سنة ٦٨٣ هـ . والقديمة وإن كانت غير كاملة في الظاهر - فيها نقص في مواضع كثيرة تبلغ ثلث الكتاب ، والموجود من هذه النسخة مرتب على ترتيب غير مفهوم ، فبني الناشر طبعته على النسخة الحديثة ، ولم يستعمل النسخة القديمة إلا في تصحيح النص :

٢ - وهناك كتاب آخر هو « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لموفق الدين أبي العباس أحمد بن القاسم بن أبي أصيبعة بن خليفة السعدي الخزرجي . الذي نشره المستشرق مولر August Müller فقد ألف ابن أبي أصيبعة هذا الكتاب سنة ٦٤٣ هـ بدمشق وما زال يجمع من كتب الأخبار والطبقات ، ويزيد على كتابه الأصلي ويغير ما وجد فيه من الأغلاط حتى توفي إلى رحمة الله سنة ٦٦٨ هـ . ويظن أن بعض تلامذته أو نساخ كتابه زادوا على مسودته بعد وفاته وغسروا فيها ، ولا نستطيع أن نميز بين زيادات المؤلف وتغييراته . وبين ما زاده تلاميذه ونساخ كتابه أو غيره ، وقد عمد الناشر إلى إيراد كل ما وجده في نسختين أو أكثر مما وجده من الروايتين لكي لا يسقط شيئاً من متن الكتاب ، ولكي ينتفع أهل هذا الفن بما أضيف إليه من زيادات .

وأقدم نسخة لهذا الكتاب كتبت سنة ٧١٢ هـ . أي بعد وفاة مؤلفه بأقل من نصف قرن . ولكنها كثيرة الخطأ ، وأحسن منها نسخة أخرى أحدث منها بثلاثة قرون كتبت سنة ١١١٧ هـ ، فهي وإن كانت فاسدة في بعض أجزائها إلا أنه يظهر أنها نسخت من أصل قديم قيم ، لأن أخطاءها قليلة .

فنتبين مما تقدم أن قسدم التاريخ للنسخة ليس وحده مبرراً لتفضيلها ، ولهذا نحتاج إلى حجج أقوم وأثبت من تاريخ النسخة ، منها :

من هو كاتبها ؟ فالأسلم أن يكون المؤلف هو كاتبها بيده ؛ وفي هذه الحالة أيضاً نلاحظ فرقاً بين مسودة المؤلف ومببضته ، فالمسودة قريبة إلى الأصل ، إلا أنها في كثير من الأحيان لم تبلغ غاية الكمال الذي وصل إليه المؤلف في مببضته ، مثال ذلك كتاب

« الوافي بالوفيات » للصفدي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ فيوجد منها ثمانية أجزاء من مسودته يظهر فيها عدم الفراغ منها لأن التراجم غير مرتبة . وكذلك كتاب «المقفى» للمقريزى نجد فيه زيادات على الهامش ، و تصحيحات للمؤلف تدل على أنه لم ينته بعد من تأليفه للكتاب :

وأهم من ذلك أن يكون الذى نقل النص ثقة مشهوراً بفضل علمه كما هو الحال فى كتاب « الخيل » لأبى المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي المتوفى سنة ٢٠٤ أو سنة ٢٠٦ الذى نشره ليثى دلا فيدا^(٢) فقد بقيت منه نسخة واحدة نسخها أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر المعروف بابن الجواليقي اللغوى الشهير المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .

ثم ان لكل عالم مشهور طالباً نقل عنه سماعاً أو استملاءً أو استنساخاً ، وهذه الطرق كلها جيدة كافية بشرط أن يبذل الأستاذ جهده فى التصحيح ، وأن يبذل الطلبة جهدهم فى الكتابة ، وأن لا يميز الأستاذ الكتاب الا بعد قراءته كله ، إذ أن بعض المؤلفين القدماء كانوا يميزون المؤلفات لأناس لم يحضروا اليهم فى دروسهم ، فأمثال هذه الإجازات لا فائدة فيها . فان لم نجد مثل هذا المخطوط ، فالمخطوط الذى نسخه عالم ثقة ، أو كان فى حوزة عالم أو أكثر من الثقة ، فقد كان يعتبر أنه يشتمل على نص موثوق به :

وكان كتاب المسلمين يشيرون غالباً إلى وجود نسخ المخطوطات التى كتبت بخط مشاهير المؤلفين فى أماكن بعينها ، وفى عصور بعينها ، وقد بقي عدد لا بأس به من

(١) منه ثلاثة أجزاء فى لندن تحت رقم ٨٧٠ وقطعة منها مناقب أحمد بن حنبل تحت رقم ١١٠٢ وبن فى مازيس تحت رقم ٢١٤٤ وآخر فى ميونخ تحت رقم ٩٥٧

(٢) أب نسب الخيل فى الجاهلية والاسلام نشره

G. Levi Della Vida, Les Livres des chevaux de Hishām Ibn Al-Kalbi, Leyde, 1928 . وقد نشره أحمد زكى باشا فى مطبعة دار الكتب سنة ١٩٣١ م (= ١٣٤٩ هـ) .

أمثال هذه المخطوطات التي كتبت بخط مؤلفيها إلى يومنا هذا . والمرجح أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها عن علماء الغرب : هذه هي مرتبة العالم والطالب ، ودونهما بكثير مرتبة النساخ الذين كانوا يكتسبون معاشهم من نسخ الكتب ، فان كثيرين منهم كان يهمهم سرعة الانتهاء من الكتاب ، وحسن منظره ، مثال ذلك « تسمية ولاية مصر » ، « قصاصة مصر » لاكندى ، اللذان نشرهما Rhubon Guest فالنسخة الوحيدة لهذين الكتابين نسخت سنة ٣٢٤ هـ ، وهي جميلة الخط ، ظريفة ، مشكولة ، غير أن إهمال كاتبها وجهله ظاهر من إسقاط وغلطات شنيعة .

وكان النساخ من جهلهم لا يفهمون شيئاً مما كانوا ينسخونه من الكتب في كثير من المواضع ، وشر ذلك في اللغة العربية أكثر منه في اللغات الأجنبية ، لأن حروف اللغات اللاتينية مثلاً تكتب حرفاً حرفاً . أما الخط العربي فحروفه متصل بعضها ببعض ، لذلك فان الناسخ لا يكاد ينسخ نسخاً صحيحاً إلا ما يفهم معناه ، ولهذا نشاهد كثرة التحريف في الأعلام ، وهذا مشهور يشاهد في الكتب التاريخية ، ونحن نستعمل هذه الحالة كمعيار للكتب العربية التي يوجد بها أعلام ، فاذا وجدنا أن النسخة يقل فيها التحريف والتغيير في أسماء الأعلام ، كان من الجدير بنا أن نثق بها في سائر النص ، مثال ذلك كتاب بيمس "Pappus" في الاعظام المنطقة والصم ، وهو المقالة العاشرة من كتاب إقليدس في الأصول ، ترجمه أبي عثمان الدمشقي ، كتبه أحمد بن محمد ابن عبد الجليل بشيراز . وقد نشر المستشرق الأمريكي Thomson مع المستشرق الألماني Junge هذا الكتاب في باريس عن نسخة واحدة كان الفراغ منها في شهر^(١)

(١) *Pappus, Commentair sur les 10 livres des elements D'Euclide*

منه نسخة بدارالكتب المصرية تحت رقم ٢١٠ رياضية ٢٧٢٧٧ عمومية وأثرها . تمت المقالة الثانية وتم تفسير المقالة العاشرة من كتاب إقليدس نقل أبي عثمان الدمشقي . كتبه أحمد بن محمد بن عبد الجليل بشيراز في شهر جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلاثة .

جمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ، ومع ذلك فنحن لا نجد فيها أى تحريف لأسماء
الأعلام اليونانية فى الكتاب مثل ، بيس Pappus اسم المؤلف نفسه ، وثا طيطس
الاثينى Theattetos ، وابلونىوس الجايل Apolonèos ، وبوثاغورس وأوقليدس
إلى غير ذلك من الأسماء .

هذا ما يخصنا من شخصية الناسخ ؛ أما الأصل المنقول عنه ، فقد يذكر فى آخر
النسخة فى بعض الأحيان شىء عن تاريخ كتابتها أو عن المخطوط الذى استنسخ منه
الناسخ ، مثال ذلك كتاب «الأخبار الطوال» للدينورى الذى نشره المستشرقان فلاديمير
جيورجاس Vladimir Guirgass ، إيجناس كراتشكوفسكى Ignace Kratchkovsky
فى ليدن سنة ١٨٨٨ ، فقد بقى لذلك الكتاب ثلاث نسخ : الأولى فرغ
من نسخها فى خمسة عشر يوماً آخرها يوم الأحد مستهل صفر سنة ٦٥٥ هـ ؛ والثانية
سنة ١٠٠٠ هـ ؛ والثالثة سنة ١٠٦١ هـ : فالنسخة الأولى ناقصة من آخرها ، ولكن
يسجل بها تاريخ الفراغ من نسخها ، وفى الثانية ما يدل على أنها نقات من النسخة
الأولى ، فكانت الأولى هو عمر بن أحمد بن عابدين المؤرخ المشهور المعروف بكمال
الدين . وفى النسخة الثالثة ما يفيد نقلها عن الثانية ، أو عن الأولى ، والأرجح كونها
منقولة عن الثانية ، فانه لو كان نقلها عن الأولى مباشرة لكان التطابق بين كلامه
وكلام ناسخ النسخة الثانية غريباً ، وكثيراً ما يفعل النساخ مثل ذلك فينسخون — مثلاً —
تاريخ النسخة الأولى ولا يذكرون تاريخ النسخة الثانية إما سهواً وإما للغش رغبة فى
الترويج ، وهذا يفضى إلى التضييل إذا لم ينتبه إليه الناقد .

ومما يقوم مقام ذكر أصل النسخة فى آخرها ذكر الإسناد فى أولها : مثال ذلك
كتاب مجموع الفقه للإمام زيد بن على الدين الذى نشره جريفيقى

(١) Griffini ، فني أول النسخ جميعها أو أكثرها أسانيد يستفاد منها تقارب النسخ بعضها من بعض ، وتقارب أصولها ، فاذا عكسنا الأسانيد حصلنا على أنساب كل النسخ وهي هذه على الترتيب :

(١) زيد بن علي ، (٢) أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ، (٣) إبراهيم ابن الزبرقان التميمي ، (٤) نصر بن مزاحم المنقري العطار ، (٥) سليمان بن إبراهيم ابن عبيد المحاربي ، (٦) أبو القاسم علي بن محمد النخعي .

هذه الأسماء الستة متفقة في كل النسخ ، ثم تفرق في النسخة السابعة ، وقد رمز لها برمزي A.B

A.B
A ————— B

عبد العزيز بن إسحق البغدادي أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني

وتتفق النسخ الباقية في الطبقات التالية أيضاً إلى الثالثة عشرة .

(٨) أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي النيسابوري .

(٩) أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله بن أحمد الحسكاني .

(١٠) الحكيم أبو الفضل وهب الله بن الحكيم عبيد الله الحسكاني ،

(١١) الشيخ فخر الدين زيد بن الحسن البيهقي البروققي :

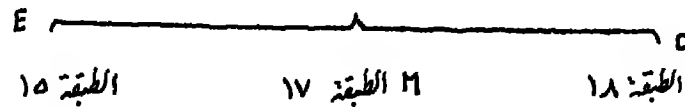
*Eugenio Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Ali (VIII sec CR) la (١)
Più antica raccolta di legislazione e di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, testo Arabo pubblicato sui manoscritti Yemenici della Biblioteca Ambrosiana con introduzione Storica, apparato critico e indici analitici, Milano, 1919.*

بمجموع الفقه عن الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب — تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق بن جعفر البغدادي .

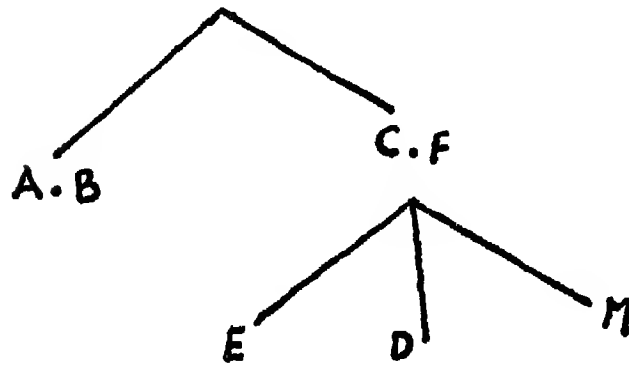
(١٢) شرف الفقهاء أحمد بن أبي الحسن بن أحمد الكنيّ :

(١٣) القاضي العلامة أبو الفضل جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الصنعاني ،

ولا تحتوى نسختان منها ورمزهما C و F على طبقة من هذه الطبقات والثانية تتفق في الطبقة الرابعة عشرة ثم تختلف في الخامسة عشرة ثم تنقسم إلى ثلاثة فروع أولها :



فيجوز أن نرسم تناسب هذا الكتاب في الجدول التالي :



وقد أدت بنا مسألة الأصل المأخوذ منه النسخة إلى مسألة تناسب النسخ ، فيرى في هذا المثال أن النسختين A و B أصلهما واحد فهما مجموعة مستقلة عن غيرها أو عشيرة (Famille) وأن المجموعة E و D و M أصلها النص الموجود في نسختي C و F ، ولا يحتاج إليها في نص الكتاب لأن نصها في C و F ؛

أما كتاب « الأخبار الطوال » فأصل النسخة الثانية موجود ، وهي الأولى ، فلا نحتاج إلا إلى النسخة الأولى وحدها ، فان كل نسخة أصلها موجود عندنا لا نعتبر في تصحيح النص . ولهذا القاعدة شواذ من ذلك أنه كثيراً ما ينقص من النسخة

الأصلية نص يوجد أثناء استنساخ النسخة الثانية ، مثل ما وجد في كتاب « الأخبار الطوال » ، فلا شك أن اعتبار النسخة الثانية لازم .

ومن ذلك أيضاً كون النسخة الأصلية قد نقص منها شيء بعدما استنسخ منها نسخة أخرى ، مثال ذلك كتاب « الوزراء » لأبي الحسن هلال بن المحسن بن إبراهيم الصبائي الكاتب المتوفى سنة ٤٤٨ هـ . الذي نشره . أمدروز H. F. Amedroz ، وبقى لنا الجزء الأول ، ويوجد لهذا الكتاب نسختان : الثانية مأخوذة من الأولى . غير أن الأولى كانت كاملة عندما استنسخت منها الثانية ، ثم نقص أولها وآخرها ، فكان الأساس في الكتاب كله هو النسخة الأولى ، ولا تعتبر قيمة الثانية إلا فيما نقص من الأولى في أولها وآخرها ، حيث قامت الثانية مقام الأولى في هذه الأماكن .

وقد تكون النسخة الثانية قد قورنت بنسخة أخرى غير الأولى ، ولذلك تكون النسخة الثانية مهمة ، ففي هذه الحالة لا يوجد عندنا في الحقيقة أصل النسخة الثانية ، ومن هنا تكون النسخة الثانية بمنزلة نسخة مستقلة .

أما النسخ الأربعة الموجودة لكتاب مجموع الفقه A و B و C و F فليست أخوات بل الأولى والثانية منها A ، B كبنات عم لاستنباط أصلهما المشترك بينهما ، وكذلك ينبغي أن نقابل C ، F . فيجب النظر في كل عشرة على حدة قبل المقابلة بين العشرات .

وكان ذكر اسم المكتبة المحفوظ فيها المخطوط يعتبر وسيلة إضافية لزيادة الاطمئنان إلى هذا المخطوط ، وتطبيقاً لذلك أورد اليوناني وتبعه القسطلاني المكان الذي تحفظ فيه المخطوطات التي رجعا إليها لكتاب صحيح البخاري . ولم يشع استعمال هذه الطريقة ^(٢)

(١) طبع بيروت سنة ١٩٠٤ ومن مخطوطاته جوتا رقم ١٧٥٦ ويرجع إلى القرن الرابع عشر الميلادي وهو ناقص ، ومخطوط المكتبة الأهلية بباريس رقم ٥٩٨١ (هربي) .
(٢) ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري للقسطلاني ١ : ٤٠ وما بعدها .

إلا في وقت متأخر نسبياً ، إذ أن المخطوطات العربية الأولى خالية من أمثال هذه البيانات ، فيتبين من ذلك أن لتحقيق أصل النسخ شأناً كبيراً .
هذه هي العلامات الظاهرة في نقد قيمة النسخة ، ويوجد إلى جانبها دلائل باطنية :

الدلائل الباطنة

إن تناسب النسخ قد يتبين من دلائل ظاهرة كالأسانيد أو ما ذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ منه الكتاب ، وكثيراً ما تفقد الدلائل الظاهرة ، فيجب على الناقد أن يبحث عن دلائل باطنية : وأهمها الإخلال ، والتقديم والتأخير ، ثم الأخطاء (الغلطات) .

لأنه إذا انفكت ورقة من الكتاب ، ثم وضعت في غير موضعها ، أو سقطت بعض ورقات ، ثم نسخ الكتاب من النسخة التي وقع التبادل بين أوراقها ، وقع في الثانية بالضرورة تقديم أو تأخير أو خلل لا يظهر له سبب في النسخة الثانية ، لأن الخلل في النسخة الثانية يكون في أي موضع من وسط الصفحة ، بينما يكون في النسخة الأولى بين ورقتين ، أي في آخر ورقة وأول الورقة التالية . مثال ذلك ديوان قيس بن الخطيم الذي نشره Thaddäus Kowalski في ليبزج سنة ١٩١٤ ، وله نسختان الأولى قديمة كتبت سنة ٤١٩ هـ وهي محفوظة في الآستانة ، والثانية حديثة كتبت فيما يظهر بعد منتصف القرن التاسع عشر وهي محفوظة في دار الكتب المصرية ، وقد سقطت من النسخة الأولى بعض ورقات قبيل آخر الكتاب ، واجتهد أحد الأدباء في سد الخلل ، فأدخل في موضع الورقات الساقطة ست ورقات جديدة كتب فيها بعض ما كان في الورق الساقط من النسخة الأصلية ، ولم نعرف من أي النسخ نقل ذلك ؛ غير أنه لم يعثر على كل

(١) هذا هو تاريخ الديوان المرافق في المخطوط وهو ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه .
قد كتب معه .

ما سقط فترك الباقي خالياً ، والنسخة المصرية تشتمل على كل ما يوجد في نسخة الآستانة ، وتنقص كل ما ينقص منها ، غير أنه لا يظهر فيها سبب هذه الحالات وعلتها . فيتبين من ذلك أن النسخة المصرية قد نقلت عن نسخة الآستانة إما مباشرة أو بواسطة نسخ نقلت عن نسخة الآستانة .

ومما يماثل سقوط ورقة أو ورقات ، سقوط سطر عند نسخ الكتاب ، لأن الناسخ بعد إتمام السطر لا يبدأ بما بعده ، بل يجاوز سطرًا كاملاً ويتدنى بالثالث ، مثال ذلك كتاب آثار البلدان لذكريا بن محمد القزويني الموفى سنة ٦٨٢ هـ وهو القسم الثاني من كتاب « عجائب المخلوقات » الذي نشره Ferdinand Wüstenfeld

في مدينة Göttingen سنة ١٨٤٨ ، ١٨٤٩ ويوجد له نسختان : تاريخ الأولى سنة ٧٢٩ هـ . منقولة عن نسخة بخط المصنف تاريخها ذي الحجة سنة ٦٧٤ هـ . وتاريخ الثانية سنة ٩٣٠ هـ ومحفوطة بمكتبة ليدن . فنجد في الثانية ما نصه : « الآن يجتمع بها حبيج الشام ، السبت صيد السمك » وهو كلام عديم المعنى تماماً . وفي النسخة الأولى تقع كلمة « الشام » آخر السطر ، وكلمة « السبت » أول السطر الثالث ، فسقط سطر كامل ونصه : « ومصر من جاء بطريق البحر وهي القرية التي ذكرها الله تعالى حاضرة البحر كانت أهلها يهودا حرم الله تعالى عليهم يوم^(١) » ، فتبين أن النسخة الثانية مأخوذة من الأولى أو من نسخ متوسطة بينهما .

وأما الغلط التي تدل على كون النسخة مأخوذة من غيرها فيوجد لها مثال في كتاب آثار البلدان ، فالنسخة الأولى فيها خط المامش ستر الألفات التي في أول الأسطر ، فتلك الألفات ناقصة في النسخة الثانية لأن الناسخ لم يرها . ويدل هذا على ما دل عليه سقوط السطر من كون النسخة الثانية قد أخذت من الأولى . وفي كل ذلك بقيت

(١) آثار البلدان ص ١٠٣ م ٢ - ٤ في حديثه عن مدينة « أبله »

النسخ الأصلية وما حدث فيها من التقديم والتأخير أو النقص والحلل ، ويتضح منها طريقة حدوث الحلل في النسخة الثانية .

وأكثر وقوعاً من هذه الحالة توافق النسخين في الخطأ ، وليست إحداها منسوخة من الأخرى ، بل نقلت كلتاها عن نسخة ثالثة ، ونستدل على ذلك بالنسخ المنقولة عنها . مثال ذلك ديوان عمسر بن أبي ربيعة الذي نشره Paul Schwarz فنجسد أن كل النسخ تتفق مع بعضها في خلل بسيط ، فمن الواجب أن نفترض أنها كلها نسخت من نسخة واحدة ، إما مباشرة ، وإما عن نسخ لم تصل إلى أيدينا ، وكانت النسخة الأصلية قد أكلها الدود ، أو العث في بعض المواضع . أو محي خطها في البعض الآخر :

ومثال آخر كتاب « الآثار الباقية » للبيروني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ ، فكل النسخ تتفق في الحلل الكبير والصغير ، وفي الغلطات الكثيرة ، فاستدل Sachau الذي نشر الكتاب في ليبزج سنة ١٩٢٣ على أن النسخة الأصلية التي أخذت منها كل النسخ كانت غير مجلدة ، رتب بعض الكراريس فيها على ترتيب معلوم ، وانفك بعض الأوراق منها فوضعت في غير موضعها ، وكان ظهر الكراريس ممسوحاً ، وهوامش الأوراق مخرومة ، وقل فيها التثقيب والتشكيل .

ومما يجب الالتفات إليه أن النسخة الواحدة لا تؤخذ أحياناً من أصل واحد بل من عدة نسخ ، وبخاصة إذا نقص من أحدها شيء وكلها أحد ، وأخذ الناقص من نسخة أخرى ، كما حدث في « ديوان قيس بن الخطيم » ، وكذلك كتاب « المختضب » لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ . فالنسخة الموجودة منه في مكتبة راغب بإشبيلية^(١) في الآستانة

(١) يوجد في دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة تحت رقم ٧٨ قراءات ، وقد كتبت العلامة في الورقة الأخيرة رقم ١٦٩ ظهر « كنه محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربي الأندلسي بئر الاسكندرية حرسه الله قم مشية يوم الأحد التاسع عشر من شهر المحرم عام ثمانية وعشرين وخمسمائة » .

كان قد سقط منها جزء كبير من الكتاب في بعض الأماكن ، ثم جمعها كاتب ثان وأكمل هذا الخلل ، فأخذ الجزء الناقص من أصل غير معروف ، ويظهر ذلك من اختلاف الخطين ، ولهذا السبب ينبغي أن يتنبه الناقد إلى كل فرق في الخط في كل ورقة ؛ إلا أن اختلاف الأصلين لا يظهر في كل حالة ، فلو أن ناسخاً مثلاً قد نسخ كتاب « المحتسب » من النسخة المذكورة لكانت مكتوبة بخط واحد مع أن نصها مأخوذ من أصلين .

وقد يأخذ الكاتب نفسه قسماً من كتاب وقسماً من كتاب آخر لعامة من العالم ، مثال ذلك « كتاب الفهرست » لابن النديم المتوفى سنة ٣٨٥ هـ . فإن إحدى النسخين المأخوذتين من مكتبة في الآستانة . أخذ قسمها الأول من النسخة الثانية المحفوظة في تلك المكتبة ، وأخذ قسمها الثاني من نسخة وجد الأستاذ Ritter حوالى سنة ١٩٣٠ م . في مكتبة شهيد على باشا ؛ ولا ندرى ماذا استنسخها الناسخ من أصلين مختلفين .

وفي بعض الأحيان تصحح النسخة على نسخة غير تلك التي نسخت منها ، فيحصل نص له أصلان ؛ أى نص ممتزج ، والقاعدة أن النسخ ذات النصوص الممتزجة يمتنع نسبتها كما يمتنع تقسيمها على العشرات . وقد ذكرنا كتاب « المجموع في الفقه » المنسوب إلى الإمام زيد ابن علي وقلنا إنه يظهر من الأسانيد انقسام النسخ إلى عشرين ، وهذا يحتاج إلى استدراك لأن العشرين لا تختلفان من جهة الخلل والخطأ ، بل من جهة أن نسخ العشيرة الثانية لا يوجد فيها أكثر ما يذكر في النسخة الأولى من كلام زيد بن علي ، بل تقتصر نسخة العشيرة الثانية على أحاديث النبي وكلام علي ابن أبي طالب ،

(١) الذى نشره *Gustav Flügel* في لبيز في جزأين ظهر الأول سنة ١٨٧١ ويشتمل على النص ، وظهر الثاني

سنة ١٨٧٢ ويشتمل على مقدمه وملاحظات وفهارس .

فكتاب « المجموع في الفقه » عبارة عن كتابين في الحقيقة جُمعا معاً ، ويحتوى الأول على مواد واسعة لا توجد في الثانى ، وهذا يدل على اختلاف الإبرازات ونسبتها إلى اختلاف النسخ .

الإبرازات

الإبرازات هي المرات المختلفة التي يظهر أو يبرز فيها الكتاب edition و recension وتطابق الإبرازة في زماننا الطبعة ، فكثير من الكتب العربية أبرزت مرات ، وبين كل من هذه الإبرازات وبعضها فروق ، لأن المؤلف بعد إبراز كتابه أول مرة دأب على تصحيحه ، وتوسيع مضمونه ، وإضافة الملحقات إليه . وإبراز الكتاب في الزمان المساضى كان يحدث إما باهداء نسخة منه إلى رجل رفيع القدر أُلِّف له الكتاب : وإما بالإذن باستنساخ الكتاب ، أو إملائه على الطلبة . ولما كان المؤلفون لا يطلعون على كل ما يُنسخ من كتبهم كثر عدد الإبرازات وزاد احتمال وقوع الفرق بينها ، مثال ذلك كتاب « دُرّة الغواص في أوهام الخواص » للحريرى الذى نشره Heinrich Thorbecke فى لينزج سنة ١٨٧١ . وبين نسخ الكتاب نسختان قديمتان الأولى نسخت سنة ٥٨٤ هـ وهى محفوظة فى ميونخ ، والأخرى كتبت سنة ٦١١ هجرية ، أى أن أقدمهما كتبت بعد قرن من وفاة المؤلف فاختلقتا فى الألفاظ دون المعانى ، فيغلب على الظن أن كلا منهما منسوخة من نسخة استملاها طالب فى الدرس فى حياة المؤلف ، فبدل الفرق على أن المؤلف كان يبدل اللفظ الواحد بغيره مرات أثناء التدريس .

وكان الكتاب يُبرز أحياناً بعد وفاة المؤلف مرة أو مرات مع بعض الشرح والتفسير ، أو مع إلتحاق شيء جديد به بعد أن يُضم إليه ما جمعه غيره من الملحقات .

ففي حالة اختلاف الإبرازات يجب على الناشر أن يختار إبرازة واحدة للكتاب ولا يمزجها بغيرها، ولو فعل لأحدث شيئاً لم يكن موجوداً من قبل، لأن وظيفة العلمية هي المحافظة على كل ما يروى بدون استثناء. وهذه القاعدة يشارك فيها علم نقد النصوص علم القراءات القرآنية. ومن أصول النشر منع التلفيق، وهو أن يجمع القارئ وجوهاً وطرقاً مختلفة فينتقل من قراءة إلى أخرى.

فاذا سأل سائل أى الإبرازات تستحق أن تنشر نقول:

إن للناشر أن يوثق النسخة التي أبرزها المؤلف بنفسه على التي أبرزت بعد وفاته، ويوثق المسهبة على المختصرة، والمصححة على التي فيها خلل، والتي لها نسخ كثيرة على التي نسخها قليلة. فإن خالف الناشر هذه القواعد وجب عليه أن يخبر القارئ بمزايا الإبرازات التي يتركها وأن يبين له خيما نصها.

فاذا كانت هناك إبرازتان كل واحدة منهما مهمة، والفرق بينهما كبيراً، يمكن إيضاحه بإيجاز، فالأولى نشرهما جميعاً. مثال ذلك كتاب الحيل والمخارج لأبي بكر أحمد بن عمرو (أو عمر) بن مَهْرَ الشيباني الحصاف المتوفى سنة ٢٦١ هـ. الذي نشره الأستاذ يوسف شاخت في هانوفر سنة ١٩٢٣، فقد وجد الناشر له إبرازتين: حجم إحداهما أكبر بكثير من حجم الأخرى، مع أن القصيرة ليست مختصرة من المطولة. فأثر طبع النسختين معاً.^(١)

ونورد الآن أمثلة أخرى لبعض الكتب التي لها إبرازات كثيرة:

من ذلك رسالة حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ إلى علي بن يحيى في «ذكر ما ترجم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم يترجم» الذي نشره الأستاذ برجستراسر

(١) الأولى من صفحة ٣ — ١٥٠، والثانية من ص ١٥١ إلى ٢٠٧

في ليبزج ١٩٢٥^(١). فقد أبرزه حنين سنة ٢٤١ هـ لأول مرة ، ثم زاد عليه ماترجم بعد ذلك إلى اللغة السريانية والعربية من الكتب الطبية اليونانية ، وأبرز الكتاب مع الزيادات ثانية سنة ٢٤٩ هـ كما ذكر هو نفسه ذلك في آخر الكتاب^(٢). ونعرف للكتاب نسختين ، وينقص من الأولى كثير مما يوجد في الثانية ، وتتخالفان تخالفاً ظاهراً في الأسلوب فهما إبرازتان للكتاب ، غير أن كلا منهما يذكر فيه إبراز حنين للكتاب ، فمن المحال أن تكون الإبرازة الأولى هي الأولى والثانية هي الإبرازة الثانية ، بل نرى من التدقيق ومن كلام كاتب النسخة الثانية أن حنيناً بعد أن أبرز الكتاب ثانية لم يزل يزيد فيه ويصحح ، فالنسخة الأولى أخذت بعد ما زاد حنين في الكتاب وقبل أن يصحح أسلوبه ، فهي عبارة عن إبرازة ثالثة . والنسخة الثانية كما ذكر الكاتب في آخرها مأخوذة من نسخة أبي الحسن علي بن يحيى المنجم الذي أهدى إليه حنين الكتاب ، وهذه النسخة كان أبو الحسن علي بن يحيى أو غيره قد زاد فيها بعض الزيادات بعد وفاة حنين ، فهي إبرازة رابعة بعد وفاة المؤلف ، ونظراً لذلك نشر الناشر الكتاب عن النسخة الثانية ، وقيد ما تختلف فيه النسخ الأخرى ، وكتب بحثاً في المقارنة بين الإبرازات ، سواء من ناحية المعنى أو من ناحية الألفاظ .

* * *

G. Bergsträsser, *Hunain ibn Ishāq über die syrischen und arabischen Galenübersetzungen, zum ersten Mal herausgegeben und übersetzt, Leipzig, 1925.*

(٢) ص ٥٢ من النص العربي ص ٦ : ولم يبق عليّ إلا أن أخبر في أي حد من سني وضعت هذا الكتاب لأنني أرجو أن يتبأني فيما بعد ترجمته كتب لم أترجمها إلى هذه الغاية إن مهلت لي في العمر ، والذي أتى عليّ من السن في الوقت الذي كتبت فيه هذا الكتاب ثمان وأربعون سنة وهي ستة ألف ومائة وسبع وستين من سني الاسكندر (= ٨٥٥ / ٥٦ م) ، وأنا أقدر أن أثبت ذكر ما يتبأني ترجمته مما لم أترجمه ، ووجود ما لم أجده إلى هذه الغاية في هذا الكتاب أولاً وأولاً مع السنة التي يتبأني ذلك فيها إن شاء الله . ثم زدت بعد ذلك في ستة ألف ومائة وخمسة وستين من سني الاسكندر في شهر آذار ما ترجمته منذ ذلك الوقت إلى هذه الغاية - راجع أيضاً ص ١٨ من الكتاب .

ومن ذلك كتاب «عجائب الخاوقات» للقر وبنى الذى نشره المستشرق الألماني Ferdinand Wüstenfeld ، كما ذكرنا من قبل^(١). وقد نشر المستشرق الألماني Julius Ruska نقداً^(٢) له وترجمة لبعض فصوله، فبين روسكا أن نسخ الكتاب تنقسم إلى أربع إبرازات : الأولى أبرزها المؤلف نفسه سنة ٦٦١هـ ونسخها عديدة، وبعضها قديم، وأقدمها كتب سنة ٦٧٨هـ وذلك قبل وفاة المؤلف^(٣)، والثانية أهداها المؤلف سنة ٦٧٤هـ إلى المؤرخ علاء الدين محمد ابن عطاء الملك الجوينى^(٤)، وكان عاملاً على العراق، وهذه الإبرازة أوسع من الأولى، غير أنه لا يوجد لها إلا نسختان مأخوذتان من أصل واحد. ثم أبرز الكتاب مرة ثالثة بعد وفاة المؤلف، وزيد فيه كثير مما هو بعيد عن فكر المؤلف وغرضه في الفصلين السابع والثامن^(٥)، عن أجناس الإنسان، وعن الفنون المختلفة. ولم يبق من هذه الإبرازة إلا ترجمة فارسية لها^(٦). ثم أبرز بعض العلماء الكتاب مرة رابعة فاستعان، بالنسخة الثالثة المزورة وزاد فيها بعض معلومات مفيدة^(٧). وكان الواجب على الناشر أن يذشر الكتاب كما ألفه المؤلف في الإبرازة

(١) انظر ص ٢٣ من هذه المحاضرات .

(٢) J. Ruska, *Kazwinistudien*, (Son ouvrage *Kitāb 'agā'ib al mahlukāt*, انظر

Der Islām Jahrg. IV Heft 1 p. 14-66, Heft 3 p. 236-262, Strassburg, 1913
Mitt z Geschichte der Med. u. Naturw. XIII, 1914 p. 183.

(٣) J. Rusk, *Das Stein buch aus der Kosmographie des Z. ibn M. ibn M. al - Kazwini*, übersetzt und mit Anmerkungen.

(٤) وتوجد لهذه الإبرازة نسخة في مكتبة جوتا تحت رقم ١٥٠٦/٧

(٥) وفي الإبرازة الثانية بعض تغيير في الأسلوب والتراكيب وأقدم نسخها محفوظ في ميونخ تحت رقم ٤٦٤ ، وقد طبعت على هامش كتاب حياة الحيوان للذميرى في القاهرة سنة ١٣٠٩

(٦) سقط من الإبرازة الثالثة فصل من الشياطين رغم ذكره في جميع الفهارس، وما يلفت النظر أن ما جاء فيها يرجع إلى الإبرازة الأولى في أغلب الأحيان ، وقد سقط من نسخة F المقدمة والخاتمة وبعض قطع وذلك من خطأ الناصح وقد أضيف إليها فصلان جديدان هما الفصل السابع عن أجناس الإنسان والثامن عن الفنون المختلفة ، والصحيفتان الأخيرتان بخط مختلف هو خط أحمد التكرورى . وقد ذكر وستفالد في صفحة ٥ من المقدمة أن أحمد التكرورى هو مؤلف الكتاب وذلك خطأ . ول هذه الإبرازة عدد من المخطوطات : واحدة في Bodl رقمها ٢٩٧/٨ ، وثانية

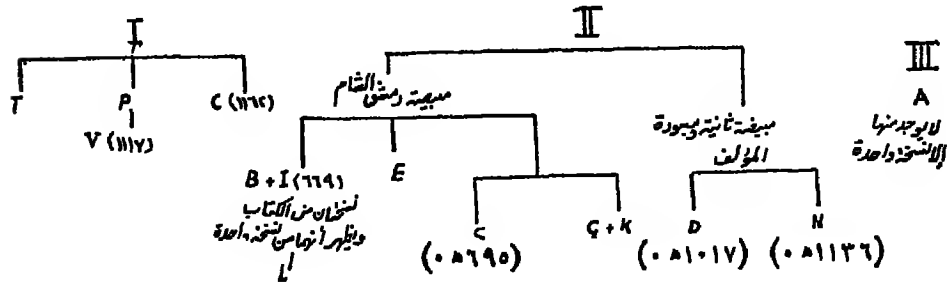
في جوتا رقم ٣٨٧ وثالثة في فينا فهرس ج ٢ رقم ٥٠٦/٧ (٧) وهي تحت عنوان «تحفة الكائنات»

أو «مرآة الكائنات» وقد بقي منها مخطوط محفوظ في مكتبة جوتا رقم ١٥٠٨

الأولى ، وأن يذكر الزيادات المهمة التي جاءت في الثانية ، وأن لا يلتفت إلى الإبرازة الثالثة ولا إلى الرابعة. غير أن الناشر قد بنى طبعته — لسوء الحظ — على الإبرازة الثالثة والرابعة مع زيادات من الإبرازتين الأولى والثانية ؛ ولا عذر له في ذلك إلا كون الطبعة قديمة ظهرت سنّي ١٨٤٨ — ١٨٤٩ ، وكان ذلك قبل نشأة علم النصوص ونقد الكتب :

* * *

ومن ذلك كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » لابن أبي أصيبعة المتوفى سنة ١٢٦٨هـ ، أبرزه المؤلف أولاً سنة ٦٤٠هـ ، ثم أبرزه ثانياً مع زيادات كثيرة قبيل وفاته ، وبعض النسخ الإبرازة الثانية مأخوذة من مبيضة في دمشق الشام ، وبعضها من مبيضة ومسودة بعد وفاة المؤلف . ثم ألف محرراً ما بين الإبرازتين فنتج عن ذلك إبرازة ثالثة . وبذلك تنقسم النسخ على الصورة التالية .



وقد اختار الناشر August Müller الإبرازة الثانية ، وله في ذلك حق لأن نسخها أكثر من نسخ الإبرازتين الآخرين ، وبينها نسختان قديمتان ، ومع ذلك تطابق الإبرازة الثانية كل ما يوجد عند المؤلفين المتأخرين مقتبساً من كتاب ابن أبي أصيبعة ، ثم أورد الناشر كل الاختلافات الموجودة في هيئة الكتاب وإبرازاته في بيان يذكر فيه أين توجد كل قطعة من قطع الكتاب . فيمكن القارئ أن يتبين في أي لحظة ما كتبه المؤلف أولاً ، وما زيد عليه فيما بعد :

ومسألة الإبرازات أصعب في بعض الحالات من غيرها من المسائل ، ونذكر لذلك حالتين :

الأولى : أن يكون الكتاب شائعاً بين العوام ولا يروى بين الأدباء :

والثانية : ارتقاء الكتاب إلى أوائل تاريخ الآداب العربية .

أما الأولى وهي الكتب الشائعة بين العوام فنحن كتب الحكايات ، مثل كتاب « ألف ليلة وليلة » ، وكتب الأمثال مثل كتاب « كليله ودمته » ، فنجد القصص أنفسهم يغيرون ويسقطون ويزيدون ما سمعوه وما أحبوه من الحكايات والأمثال الشبيهة بما هو موجود في الكتاب ، ولهذا السبب تختلف النسخ بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، وكل نسخة تكاد تحتوى على هيئة خاصة للكتاب ، فمن المحال تقسيم النسخ على عشائر وإبرازات معينة ، بل تفرق إلى أجناس مبهم لكثرة الفروق في كل ، فيلزم ناشر أى كتاب من تلك الكتب أن يختار جنساً منها ، وأن يختار نسخة من نسخ ذلك الجنس وينشرها مع التصحيح ما أمكن ، ثم يصف باقي نسخ هذا الجنس ، ويبين المهم منها ، ويصف كذلك الأجناس الأخرى ، وليس الغرض هنا الحصول على الهيئة الأولى للكتاب ، لأن ذلك محال وبخاصة في أمثال كتاب « ألف ليلة وليلة » الذي لا نعرف له مؤلفاً ولا تاريخاً ، بل الغرض معرفة تطور الكتاب ومصادر أقسامه .

والحالة الثانية — وهي ارتقاء الكتاب إلى أوائل العهد بتاريخ الآداب العربية — أهم من الأولى وأصعب ، وذلك لأن الناس لم يكونوا يعرفون معنى الكتاب ، ولا التأليف ، بل كانوا يحدثون الأحاديث ، ويروون الأشعار ، ثم شرعوا يكتبون لا يريدون التأليف بل تذكرهم لأنفسهم ، وأحياناً كانوا يأذنون لبعض أصحابهم في نسخ هذه الصحف ، وكان الناس ينسخونها أحياناً لنفسه ، فيسقط منها ما لا يخصه ،

ويُضيف إليها من منبع آخر ، ولا يذكر أن الذى ينسخه منقول من كتاب المؤلف ؛ وأكثر الكتب المنسوبة للقدمات لم يبرزها مؤلفها في هيئة معينة ، بل ألفها غيره بعد وفاته مما يحفظه أو يرويه عنه ، أو مما يجده مقيداً بخطه .

وكان بعض التلاميذ يبرز في بعض الأحيان ما استملاه من أستاذه في هيئة كتاب وينسبه إليه ، وأحياناً كان بعضهم يزيد عليه مما سمعه من غيره ، أو أخذه من مصادر أخرى وينسبه لنفسه ، ويذكر فيه أستاذه في بعض الأماكن ، ويغفله في البعض الآخر ؛ وفي أحيان أخرى كان بعض التلاميذ يبرزون في آن واحد ، كتاباً واحداً لأستاذ واحد ، فنجد كتباً عنوانها واحد تنسب إلى عالم واحد ، ولكنها تختلف في عباراتها ومضمونها وترتيبها . مثال ذلك « كتاب الموطأ » للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ . الذى نعرف له خمس عشرة رواية أجازها الإمام كلها أو أكثرها ، وقيل إن الإمام أجاز بعضها من غير أن يكون راويها سمع شيئاً من الكتاب ، والخلاف بين تلك الروايات عظيم ، فرواية أبي مصعب الزهرى المتوفى سنة ٢٤٢ هـ . كانت تشمل على مائة حديث لا توجد في غيرها . وقد وصلت إلينا روايتان فقط أشهرهما رواية يحيى بن يحيى المصمودى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ . والثانية رواية محمد بن الحسن الشيبانى الحنسى المتوفى سنة ١٨٩ هـ . وهى أصغر من الأولى ينقص منها بعض ما يوجد في النسخة الأولى وتختلف عنها في الترتيب حتى أن الأبواب فيها غير متطابقة :

(١) ولد سنة ٩٣ هـ . على الأشهر وقيل سنة ٩٠ هـ . ومات سنة ١٠٥ هـ ودفن بالبقيع (مقدمة الزرقانى على شرح الموطأ . ودائرة المعارف الإسلامية) .

(٢) أبو مصعب بن أحمد بن أبي بكر بن القاسم بن الحارث الزهرى (مقدمة الزرقانى) .

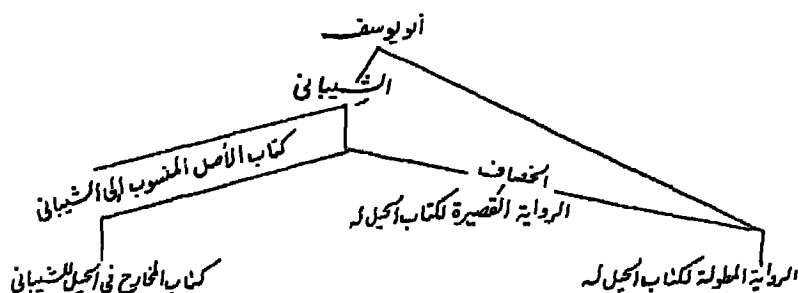
(٣) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن رسلان بن منمايا اللبى أصله من البربر من قبيلة يقال لها مصمودة ، مولى بنى ليث فنسب إليهم . توفى في رجب سنة ٢٣٤ هـ . ودفن بمقبرة بظاهر قرطبة (ابن خلكان طبعة مصر ٢٨٥ : ٢٨٦)

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيبانى بالولاء الفقيه الحنفى توفى برنبريه قرية من قرى الرى .

والمثال الثاني مسند الإمام أبي حنيفة المتوفى سنة ١١٩ أو سنة ١٢٠ هـ ، غير أن هذا المثال يختلف عن الموطأ من جهة ، ذلك أننا قد وجدنا أن الرواة الذين رَووا الموطأ عن مالك كلهم أو أكثرهم من تلاميذ الإمام مالك نفسه ، أما رواية أبي حنيفة فقد عاشوا في زمان غير زمانه ، وأقدمهم أبو محمد عبد الله بن يعقوب الحارثي البخاري المتوفى سنة ٣٤٠ هـ ، وهو غير المحدث المشهور ، ويدل ذلك على أن مسند أبي حنيفة لم يجمعه تلميذه من لسانه ، بل جمعه المتأخرون من كتب الفقه الحنفي ، وما يؤيد ذلك الرأي ما نعرفه من أن شأن الأحاديث النبوية كان يسيراً عند أبي حنيفة مع عظمه عند مالك . ويتفق موطأ مالك ومسند أبي حنيفة في أن لكل منهما روايات وإبرازات مختلفة لا يمكننا من أن نحكم على أن إحداها صحيحة والأخرى غير صحيحة .

* * *

ومثال ثالث كتاب الخارج في الحيل لمحمد بن الحسن الشيباني . وكتاب الحيل والخارج لأبي بكر أحمد بن عمر الحصاص المتوفى سنة ٢٦١ هـ . وقد نشر الأستاذ شاخت كلا الكتابين ورتب جدولاً في تعلق الروايتين ببعضهما ببعض .



(١) هو الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطى بن ماه ، الإمام الفقيه الكوفي مولى تميم الله بن ثعلبة ، كانت ولادته سنة ٨٠ هـ وقيل سنة ٦١ هـ والأول أصح . وتوفي في رجب وقيل في شعبان سنة ١٥٠ هـ وقيل سنة ١٥٣ هـ والأول أصح . وكانت وفاته في بغداد في السجن . (٢) المعروف بمعد الله — أنظر كشف الظنون ص ١٦٨ . (٣) J. Schacht, *Das Kitāb al-mahārig fil-ḥijal de Muhammad ibn al-*

Hassan as - Šaibāni, Leipzig 1930.

ويليه رواية أخرى لهذا الكتاب لشمس الأئمة أبي بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل المرخسي .

(٤) J. Schacht, *Das Kitāb al-ḥijal wal-mahārig des Abū Bakr Aḥmad ibn*

‘Umar ibn Muḥair as - Šaibānī al - Ḥaṣṣāf, Hannover, 1923.

ومعنى هذا الجدول أن أبا يوسف ألف كتاباً في الحيل فاقتبس بعضه الشيباني وزاد عليه فصار كتاباً منسوباً للشيباني ، ونعرف له روايتين ، ولم يصلنا إلا إحداهما ، وتكون تلك الرواية باباً من كتاب الأصل المنسوب للشيباني ، ونجدها كتاباً على حده. وذلك أن أحد المتأخرين جمع ما كان يروى للشيباني بالفكر ، وصنّف منه كتاباً كبير الحجم جعل عنوانه « كتاب الأصل » وكان هذا بعد زمان ابن النديم ، ففي الفهرست ذكر أسماء الكتب الصغيرة التي نسبت إلى الشيباني وركّب منها كتاب الأصل. ولم يذكر كتاب الأصل نفسه ، ثم اقتبس الخصاف كتاب الشيباني كله إلا القليل منه ، غير أنهم لم يذكر الشيباني مطلقاً وإنما أسقط بعض المواضع التي ذكر فيها الشيباني أنه أخذها عن أبي يوسف . ولو كان ذلك قد وقع لدلّ على أن الشيباني هو مؤلفه ، لأن من المعلوم أن الشيباني روى عن أبي يوسف ، ومن هذا نرى أن الخصاف سرق كتاب الشيباني واستملكه لنفسه . ومثل هذا نادر الوقوع بالنسبة لما ذكرناه من قبل ، من كون القدماء لم يؤلفوا الكتب بأنفسهم بل رواها بعض تلاميذهم وصنفوها ، غير أن فكرة أن الكتاب ملك للمؤلف لا يجوز استملاكه لغيره لم تكن معروفة في ذلك الزمن . وقد قلنا إن أبا يوسف ألف كتاباً ، وألف الشيباني كتاباً آخر. وكان الأصح أن نقول : روى لأبي يوسف كتاب وروى للشيباني كتاب آخر وقد وصلتنا روايتان لكتاب الخصاف إحداهما وهي القصيرة صحيحة ، والثانية مطولة زيد فيها من بعض المصادر بينها كتاب أبي يوسف الذي هو أصل هذا الفن كله .

* * *

والأمثلة السابقة كلها مأخوذة من علمي الحديث والفقه ، وبقي علينا أن نورد أمثلة من كتب اللغة والشعر :

فكتاب « الإبل » للأصمعي المتوفى سنة ٢١٦ هـ الذي نشره الأستاذ هنر A. Häfner يوجد له روايتان ، تحتوي الثانية على أكثر ما يوجد في الأولى ، ومواد أخرى يبلغ قدرها

ضعف ما تحتوى عليه الرواية الأولى ؛ فالأغلب أن عالمياً غير معروف زاد على ما كان مروياً عن الأصمعي في موضوع الأبل ، فالكتاب كما نشاهده في الرواية الثانية لم يؤلفه الأصمعي وإن صح أن ينسب مضمونه إليه فيما نعرف .

وكتاب « النوادر » لأبي زيد المتوفى سنة ٢١٤ أو ٢١٥ هـ . رواه أبو الحسن الأخفش المتوفى سنة ٣١٥ هـ أو سنة ٣١٦ هـ وذلك بعد وفاة المؤلف بقرن ولم يصل إلينا إلا هذه الرواية للكتاب ، وربما كان الأخفش هو جامع ما روى عن أبي زيد في النوادر ، فصنف كتاباً في ذلك نسبته إليه .

* * *

ومما يختلف حاله عن المثاليين السابقين كتاب « العين » المنسوب للخليل المتوفى سنة ١٧٥ هـ . فإنه لاشك في أن الخليل لم يؤلف الكتاب نفسه ، ولا روى عنه كل ما يذكر فيه أو أكثره ، ولكن واحداً من أصحابه وربما كان الليث بن رافع بن المظفر المتوفى سنة ١٨٠ هـ ألف الكتاب على أسلوب وترتيب سمعه عن الخليل ، واستعان على ذلك ببعض ما رواه الخليل نفسه من متون اللغة والمفردات إلى جانب الكثير مما رواه غيره ، ونسب بعض المتأخرين الكتاب إلى الخليل ، وذلك صحيح من جهة أنه ابتدع القاموس المرتب على نظام مخارج الحروف ، ونسبه بعضهم في الحقيقة إلى الليث بن رافع ، وصح ذلك لأن الغالب أنه هو مصنف الكتاب .

وكتاب « فحولة الشعراء » للأصمعي ، لم يؤلفه الأصمعي أيضاً بل صنفه أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ، فجمع فيه ما كان سمعه عن الأصمعي في هذا الموضوع ، ولم يصل الكتاب إلينا إلا في رواية ابن دريد المتوفى سنة ٣٢١ هـ . فيدل هذا على أن أبا حاتم وإن كان قد صنف الكتاب فإنه لم يجزه إطلاقاً بل روى عنه بأشكال مختلفة .

(١) وقيل سنة ٢١٦ هـ وكانت وفاة بالبصرة وعمره ما طويلاً حتى قارب المائة وقبل ٩٣ سنة وقيل ٩٥ سنة وقيل ٩٦ سنة .

وكذلك الحال في كتاب «طبقات الشعراء» لابن سلام الجهمي المتوفى سنة ٥٢٣١هـ. الذي نشره هـل^(١)، فيذكر للجهمي في فهرست ابن النديم كتابان: الأول طبقات الشعراء الجاهليين، والثاني طبقات الشعراء الإسلاميين، وهذا يوافق ما ذكرناه من أن كتب الشيباني الصغيرة قد جمعت بعد زمان ابن النديم في كتاب كبير واحد. ويذكر صاحب الفهرست الكتابين مرة أخرى في أخبار أبي خليفة بن الفضل بن الحباب ابن أخت الجهمي، فيدل ذلك على أن أبا خليفة بن الفضل هو الذي صنفه مما سمعه عن خاله الجهمي، ووصلت إلى زمان محمد بن يحيى القاضي.

* * *

وكل ما ذكرناه من الأمثلة حتى الآن عن مسألة معنى الكتاب، وعن التصنيف والتأليف مأخوذ - كما رأيت - من الثروة من الكتب العلمية الخاصة، أما الشعر الجاهلي، والمخضرم، والإسلامي، والأموي، فالبعد بين ما قاله الشاعر وبين ما دون، أطول من البعد بين ما قاله الجهمي في الطبقات وبين الكتاب المنسوب إليه، وذلك من جهات منها بعد العهد بين الشعراء القدماء وبين الذين جمعوا دواوينهم، فالدواوين الستة التي نشرها W. Ahlwardt تحت عنوان «كتاب العقد الثمين في دواوين الشعراء الستة الجاهليين»^(٢) وهي دواوين النابغة، وطرفة، وعنترة، وزهير، وعلقمة، وامرئ القيس جمعها الأصمعي، وبين عهدهم وبين عهد الأصمعي أكثر من قرنين، ولم يصل إلينا مما جمعه هو إلا رواية واحدة، هي رواية الأعلام الشنتمري المتوفى سنة ٤٧٦هـ. وذلك بعد وفاة الأصمعي بقرنين ونصف قرن، فلا نهاية لإمكان وقوع التغيرات عن عمد أو بغير عمد، بل إن وقسوع التزويرات في تلك المدة الطويلة أمر ممكن إلى أبعد حد.

(١) Josef Hell, *Muḥammad ibn Sallām Al-Gumahl, die Klassen der Dichter*, Leiden, 1816.

W. Ahlwardt, *The dēvāns of the six ancient Arabic poets, Ennābiga*, (٢)

‘Antra, Tharafa, Zuhair, ‘Alqama and Imru’ulqais, London, 1870.

ومن أسباب اضطراب رواية الشعر أن القصيدة الطويلة لم يشتهر منها إلا الأبيات القليلة التي تدور على ألسنة الناس ، وينسى قائلها أحياناً وتنسب إلى غيره ، ويتأثر بذلك كله راوى القصيدة الأصلية التامة ، أضف إلى ذلك كل ما جمعه نقاد الشعر القدماء من سرقات الشعراء وما غيره الشاعر نفسه إذا كان ينشد شعره مرات .

ثم إن الشعر يختلف عن غيره من كتب النثر من جهة ذهنية الذي جمعه ، فأبو حاتم جامع كتاب « فحولة الشعراء » كان تلميذاً للمؤلف وهو الأصمعي ، وكان يوافق المؤلف في أكثر آرائه ، ويبره بر التلميذ للأستاذ فلا يخشى أن يكون قد غيّر كلام أستاذه أوزوره . والأصمعي جامع كثير من الدواوين القديمة ، وكان ناقداً للشعر والشعراء ، فعابير الشعر بمعياره وأخضعه لسلطته وحكمه ، ومن المؤكد أنه هو وأمثاله كانوا يسقطون مالا يرونه صحيحاً ولا لائقاً بالشاعر الذي ينسب إليه ؛ مثال ذلك أن ديوان الأعشى^(١) الذي نشره جابر Rudolf Geyer في لندن سنة ١٩٢٨ . وصل إلينا منه روايتان إحداهما تبلغ خمس عشرة قصيدة ، والثانية تحتوى على قصائد وقطع كثيرة سواها بينها قطع مشهورة ، فلا يصدق أن جامع الرواية الأولى لم يعرفها ؛ فيظهر من ذلك أن جامع الرواية الأولى أسقط بعض ما كان منسوباً للأعشى لأسباب لا نعرفها يقيناً ، وربما كان جامع هذه الرواية هو الأصمعي ، ولا يُستبعد أن نقاد الشعر كانوا يُغيرون ويصححون مالا يعجبهم وما كان خطأ ، وهذا كله معلوم ، وهذه الحالات كانت معروفة ، وقد أدت إلى المسألة المشهورة التالية :

هل الشعر الجاهلي جاهلي حقاً ؟ أو هو مزور كله ؟ ولا حاجة إلى الكلام عن هذه المسألة الآن ، غير أنه يلزمنا أن ننبه إلى أن هذه الحالة لم تقتصر على الشعر الجاهلي بل تعدته إلى شعر الأمويين ، إلا أن بُعد العهد بين الشاعر وجامع الديوان في الشعراء

(١) له مخطوط في الاسكوريال ١٣٤ ورقه - مخطوط في القاهرة (فهرس دار الكتب ج ٤ ص ٢٤٠ ومخطوط في لندن (رقم ٢٠٢٥ Oe.) ومخطوط في المكتبة الأهلية بباريس (ملعق ٦٨ ٢٦ عربي) .

الأمويين أقل من نظيره في دواوين الشعراء الجاهليين . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فان ناشره شفارتز P. Schwarz قد حلّل كل ما يوجد في الديوان من أفكار شاعره تحليلاً دقيقاً ، واستنتج من ذلك أنه قد سقط من الديوان أشياء كثيرة : نعرف من كتاب الأغاني أن ابن أبي ربيعة كان يذكرها في شعره ، وأظهر أن جامع الديوان كان لا يوافق على ما يُحكى عن الشاعر من الطيش وخفة العقل ، فأسقط كثيراً مما كان يراه هو مكروهاً من جهة الدين أو من جهة الأدب .

والخلاصة أن المقيّد في النسخ قد يكون بعيداً عن الأصل ، أى عما قاله المؤلف نفسه في بعض الأحيان .

* * *

وظيفة الناشر :

ونتساءل : ما وظيفة الناقد أو الناشر في تلك الحالات ؟ وما الغرض الذي يجب أن يقصد إليه ؟

إن وظيفة الناشر هي الرجوع إلى الأصل ، وهو كلام المؤلف نفسه ، وقد ذكرنا أن الأصل في بعض الحالات أصلاً أو أكثر ، وذلك إذا كان المؤلف قد أبرز الكتاب مرات ، وكانت الإبرازات تختلف بعضها عن بعض ، وقلنا إنه ينبغي أن يختار الناشر واحدة منها ولا يمزج بعضها ببعض ، ولكن الصورة التي أمامنا على عكس ذلك ، لأن الأصل في الحالات التي نتكلم عنها الآن مفقود ، فالناشر مضطر إلى أن يأخذ الروايات المقولة عن الأصل ، وقد يوجد مع الأصل آثار أخرى غير النسخ الكاملة ، فنجد مثلاً أبياتاً لا نهاية لعددها مدونة في كتب النحو واللغة والأدب ، وكثيراً ما تؤخذ من رواية غير رواية الديوان التامة التي وصلت إلينا . فيمكننا أن نقابلها بما هو مقيّد بالديوان كما تقابل نسخة بنسخة ، فقد نعر على الحقيقة ، أو على ما هو أقرب من الأصل الذي

يقرأ في الديوان ، غير أن ذلك ينحصر في أبيات قليلة في كل قصيدة ، فلو اتبعنا في ذلك ما يروى في غير الديوان ، لمزجنا به شيئاً ليس منه ، وأحدثنا رواية جديدة لم تكن موجودة فيه ؛ فيلزمنا بمقتضى القاعدة التي تمنع مزج النصوص في الدواوين ، الاقتصار على رواية واحدة هي رواية الديوان ، ولا نجسدها عنها إلا فيما هو خطأ ظاهر حدث في نسخ النسخ من تحريف أو غيره . فان خطأ النساخ يجسد بالنسخة عن الأصل وهو الرواية المتبوعة .

هذا هو واجب الناشر والناقد من جهة التفكير النظري . ومن ناشري الدواوين من لم يكتف بادخال الروايات الخارجة عن الديوان ، بل التمس أصل ما قاله الشاعر نفسه بالحدس والتخمين ، وهذا لا يجوز أبداً ، ولا يفعله الا من لم يتفكر أنه من المحال استخراج صورة أصلية لقصائد امرئ القيس كما صدرت عن لسانه ، ولا نستطيع أن ننشر إلا الصورة التي قيدها راوى الديوان ، وأن نمنع ما يروى خارج الديوان . ويجوز لنا أن نتمتد الروايات وأن نؤثر الأليق . ولكن لا يجوز لنا أن ندخل في الديوان ما لم يرو فيه .

الرواية الثانوية :

وما ذكرناه الآن من كون الكثير من الأبيات أو القطع المتفرقة مروية في كتب الأدب والمعاجم يؤدي إلى مسألة الرواية الثانوية ، وذلك أن نسخة الكتاب نسميها رواية أولية ، وما هو بمنزلة النسخة نسميه رواية ثانوية وهي الفرع ، وهي أنواع منها :

الشرح : فالشرح إذا احتوى على المتن فهو عبارة عن نسخة أو إبرازة للكتاب ، ولكن الشارح كثيراً ما يهذب المتن قبل شرحه ، ويصحح ما يراه خطأ ، فتلك

التصحیحات حدسية غير مروية ، فاذا كان المصحح قد أصاب في حدسه فلا ضرر وإلا أصبحت الرواية غير أصلية . والشرح الذى لا يذكر فيه إلا بعض كلمات المتن شأنه شأن النسخة الناقصة .

الترجمة : ومما يقرب من النسخة الترجمة إلى لغة غير لغة الأصل . وتراجم التراث العربى ليست مهمة من جهة نقد النصوص ، فبعض الكتب العربية ترجم إلى بعض اللغات الإسلامية كالفارسية والتركية ، وبعضها — وبخاصة كتب الفلسفة والطب ، والطبيعات — ترجم إلى العبرية والسريانية ، وتوجد تراجم حبشية وقبطية . وقدر التراجم وقيمتها يتدرجان كتدرج قدر النسخ وقيمتها : فأنفس التراجم ما صدر عن رجل يعرف اللسانين معرفة تامة ، يفهم العربية ومادة العلم الذى يترجم فيه فهماً كاملاً ، لا يغير معنى الأصل ولا أسلوبه بل يتبعه محافظاً عليه ما مكنته اللغتان ، وهذا الجنس من الترجمة نادر جداً وبخاصة فى التراجم العربية ، فكثير من التراجم الفارسية لا يطابق الأصل مطابقة تامة ، بل يقاربه أحياناً ، ويبتعد عنه فى الأسلوب والعبارة أحياناً أخرى ، مثال ذلك ترجمة « تاريخ الطبرى » الفارسية فإنها تخالف الأصل ، تسقط بعضه وتغير بعضه الآخر ، وإذاً فلا قيمة لها أصلاً من جهة تصحيح الأصل العربى . ومثال آخر ترجمة « قاموس المحيط » للفيروزبادهى إلى اللغة التركية ، فهى وإن كانت نافعة كقاموس عربى تركى ، فإن قيمتها بالنسبة لتصحيح الأصل قليلة ، ولا نحتاج إليها كثيراً فى تصحيح الأصل العربى لكثرة نسخه ، وعلو شأن بعضها .

وأما التراجم اللاتينية للكتب العربية التى ظهرت فى القرون الوسطى ، فكان أكثر مترجميها لا يعرفون العربية ، بل يعرفون اللاتينية فقط ، فتكاد تراجمهم لا تفهم فى بعض الأماكن . وأكثر تراجم الكتب العربية لا يستفاد منها الآن . ومن أمثال ما يستفاد من ترجمته فى تصحيح الأصل كتاب « تدبير الرجل لمتزله » المنسوب للفيلسوف

اليوناني Bryson فيوجد لهذا الكتاب ترجمة عربية مختصرة نشره عنها الأب لويس شيخو. ثم نشره Plessner ثابسة مع ترجمتين قديميتين: إحداهما عبرية والأخرى لاتينية ، فصصح بعض ما وقع في الأصل العربي من الخطأ مستنداً في ذلك إلى الترجمة العبرية ، لأن الترجمة اللاتينية لا تفيد شيئاً في تصحيح النص العربي ، إذ أن أصلها كان مختصراً غير المختصر الذي تحتوى عليه النسخة العبرية .

وكما أن الترجمة بمنزلة نسخة ثانوية للأصل ، فكذلك الأصل بمثابة نسخة للترجمة ، فالتراجم العربية لاكتب غير العربية ، وبخاصة اليونانية والبهلوية — أى المؤلفة باللغة الفارسية الوسطى — كثيرة مهمة ، فناشر ترجمة عربية لأحد كتب أرسطوطاليس أوجالينوس يستطيع أحياناً أن يصصح الترجمة بمقابلة الأصل إن كان موجوداً ، وأهم التراجم ما يفقد أصله ، فتقوم الترجمة مقامه ، ولا يليق بالناشر أن يصصح الترجمة طبقاً للأصل مخالفاً نسخ الترجمة . مثال ذلك كتاب «صورة الأرض» للخوارزمي الذي نشره مچيك (Mzik) فتاريخ تأليفه ٤٢٨ هـ وأكثر مادته مأخوذة من كتاب الجغرافية المشهور الذي ألفه بطليموس ، غير أن الخوارزمي لم يرجع إلى الأصل اليوناني للكتاب بل استعان بنسخ من ترجمة عربية له ، إذ أن كتاب «صورة الأرض» غاص بأسماء أمكنة يونانية عديدة يكثر فيها التحريف ، ولا يجوز تصحيحه عن الأصل اليوناني لأنه لا شك أن الخوارزمي وجد هذه الأسماء محرفة في مصادره .

ومن الرواية الثانوية للكتاب — سوى الشرح والترجمة — يوجد: المختصر، والنبد، ونظم الكتاب المنشور ، واقتباس ما يوجد من آثار الكتاب الواحد في كتاب آخر .

* * *

الاقتباس

والاقتباس على حالتين: الأولى أن يكون المؤلف قد اقتبس شيئاً من قبله والأصل محفوظ عندنا ، والثانية أن يكون من بعده هو الذي اقتبس منه ، وذلك كثير الوقوع

في الآداب العربية . مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت الحموي المتوفى سنة ٦٢٦ هـ الذي نشره مرجليوث ، فأكثر مادة ذلك الكتاب موجودة في الكتب التي اقتبس منها ياقوت . فلم يتمكن الناشر من نشر الكتاب لقلة نسخه إلا بمقابلة المصادر التي أخذ عنها ياقوت ، وبعض الكتب المتأخرة « كبغية الوعاة » للسيوطي .

وكتاب حنين بن إسحق المتوفى سنة ٢٦٢ هـ « فيما ترجم من كتب جالينوس وما لم يترجم » ، فذكر حنين عند الكلام عن كل كتاب أولاً اسم الكتاب ، وموضوعه ، وعدد مقالاته ، وموضوع كل واحد منها ؛ ثم ذكر هل ترجم الكتاب إلى السريانية أو إلى العربية ، ومن ترجمه . فاستنسخ ابن أبي أصيبعة في كتاب « عيون الأنباء في طبقات الأطباء » كل ما قاله حنين عن جالينوس وعن كتبه ، وهو الفصل الأول من الكتاب ، فيكون كتاب « عيون الأنباء » مصدراً للجزء الأول من الكتاب ، صنف فيه فهرساً لجالينوس .

وجاء ابن النديم في « الفهرست » فاقبس من كتاب حنين أسماء كتب جالينوس المترجمة إلى العربية فقط ، وأسماء الذين ترجموها ، فيكون كتاب « الفهرست » بمنزلة أصل من أصول كتاب حنين .

* * *

وإذا كان مؤلف الكتاب قد اقتبس شيئاً من كتاب آخر والأصل موجود عندنا ، فينبغي أن يحذر الناشر كل الحذر من إدخال أي زيادة يجدها في الأصل بدون الرجوع إلى الكتاب ، فربما كان المؤلف قد أتى بالقطعة التي يذكرها من حفظه هو دون أن يكون قد اطلع على الكتاب الذي أخذها منه ، وربما كان قد غير اللفظ الأصلي عن عمد ؛ فلو صححنا ذلك الجنس من الخطأ ، لغيرنا الكتاب ، وأدخلنا فيه ما ليس منه ، ونوظيفة الناشر هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف ، لا إلى ما كان أولى له أن يكتبه

فيجب علينا أن نصحيح أخطاء النساخ ولا يحق لنا أن نصحح ما ارتكبه المؤلف من الخطأ، إذ لو عمدنا إلى ذلك فلن نجد نهاية لتصحيح خطأ المؤلف، وربما كان المؤلف قد وجد في النسخة التي تحت يده، غير ما نجده نحن الآن في نسخ الكتاب الذي اقتبس منه. ومثال ما قلناه الآيات القرآنية التي يوثق بها، فلا يجوز أن يصحح الناشر حروفها ونقطها بناء على ما يقرأ في نسخ مصاحفنا اليوم، وربما كان المؤلف قد اشتبه عليه الأمر بين آيتين متشابهتين، وربما كان قد قرأها على غير قراءة حفص أو عاصم الشائعتان عندنا اليوم؛ فيكون التصويب تغييراً لكلام المؤلف وتباعداً عنه.

* * *

ومن أمثلة ذلك كتاب «المفصل» للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ الذي نشره Broch ويوجد في نسخته غلطات في بعض الآيات القرآنية وأبيات الشعر، فلا شك أن الزمخشري نفسه قد أخطأ فيه، مع أنه ألف كتاب التفسير المشهور «بالكشاف». ومن النساخ والشرح من يذهب على ذلك، فوجب على الناشر ألا يصحح الخطأ لأن ذلك خلاف وظيفته التي هي الرجوع إلى ما كتبه المؤلف.

الاقتباس في الشعر:

أما الشعر فالحال فيه مثلها في النثر، إلا أن أبيات الشعر المشهورة كانت تنشد مرات لا تعد، فالروايات الثانوية أوفر في الشعر منها في النثر، حتى لا يكاد يوجد لدواوين الشعر روايات أولية أبداً، لأنه لم يصل إلينا نسخ لديوان جمعه قائله، أو جمعه له أحد في زمانه، أو ترك بعضه عند جامع الديوان. والقاعدة في نشر الشعر هي نفس القاعدة المعمول بها في النثر، وهي أن الرواية الأولية ترجح على الثانوية. ولا يستعان بالرواية الثانوية في تصحيح الأولية إلا عند وجود الاضطراب أي الخطأ البين الذي حدث في الاستنساخ.

ولهذه القاعدة هنا سبب خاص بالشعر وهو أن أبيات الشعر تذكر في بعض الكتب «كالأغاني» بمناسبة أنه كان يُتغنى بها ، وكان المغنى هو واضع الألحان أيضاً ، فكان لا يعتبر ألفاظ الشعر كل الاعتبار ، بل يغيرها عند الحاجة إلى ذلك . والنحويون واللغويون أيضاً لا يوثقون بأبيات الشعر التي يتمثلون بها ، لأنهم أوردوها كشواهد يثبتون بها بعض الشواذ ، ويخشى أن يكون الذي أتى بها قد زورها حباً في إدخال الدهشة على الناس بالغريب الذي أتى به ، ويشدد الخوف من التزوير إذا وقع في شاهد واحد شاذان اثنان مثل :

إن أباهـا وأبا أباهـا قد بلغا في المحـمد غايتاهـا^(١)

فأباهـا الثانية عوض عن أبيها ، وغايتها عوض عن غايتها ، وهذه العبارة لا يستقيم بها الشعر أصلاً . فلكل هذه الأسباب ينبغي أن يفرق الناشر بين ما يوجد في الديوان وما يوجد خارجه تفريقاً ظاهراً .

* * *

وآخر ما يعد من الرواية الثانوية كل المراجع التي يستدل بها الناشر على صحة الأصل ، وأهم ما يعينه على تصحيح الأصل أسماء الأماكن والأشخاص وغير ذلك ، وقد ألف علماء العرب كتباً كثيرة مفيدة ، جمعوا فيها أسماء الرجال وتراجمهم

(١) ينسب إلى أبي التيم العجل وهو من الشعراء المسلمين من قصيدة مطلعها

واها لريا ثم واها واها هي التي لو أننا قلناها

وأباهـا الثانية مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف ، جربا على من يقول بأن أب وأخ رحم تكون دائماً بالألف رفعا ونصباً وجرا . وغايتها عوض عن غايتها ففي هذه الكلمة مدد من الشواذ . الأول أن الجرب بالألف لا يكون إلا في أب وأخ رحم وهو بدورة شاذ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثاني أن المجد مذكر والأعادة عليه في غايتها مؤنث وهو خطأ ، وكان يجب أن يقول غايتها . والثالث أن المجد مفرد وأن الأعادة إليه يجب أن تكون بضمير المفرد لا بضمير المثنى ، وكانت الواجب أن يقول غايتها . ويغلب على ظني أن هذا البيت مدسوس على القصيدة — إن صحت القصيدة نفسها — وضعه أحد النحويين (انظر شرح ابن عقيل على متن الألفية — مصر

وأنسابهم ، وألفوا المعاجم الجغرافية التي قيدوا فيها الحركات الصحيحة لضبط كل اسم . كما ألفوا كتباً في التفريق بين المتشابه من أسماء الأشخاص والأماكن وغيرها . ونتيجة كل ما قلناه عن الرواية الثانوية أن من وظائف الناشر المهمة جمعها برمتها واستعمالها بحذر زائد .

وكل ما يروى في الكتب العربية أولية كانت روايته أو ثانوية يحتوى على ثلاثة أشياء : الحروف ، والنقط ، والشكل . وصحة رواية هذه العناصر الثلاثة تتدرج تدرجاً مختلفاً . فانا نعلم أن العادة جرت في الزمان القديم بعدم تنقيط النسخ أو تشكيكها ، نرى ذلك في كثير من المخطوطات القديمة ، فإذا وجدنا نسخة قديمة كاملة النقط والشكل وجب أن نتساءل : هل النقط والشكل مرويان عن صاحب الكتاب أو أضيف حديثاً؟ والرأى الثانى أقرب . وكذلك إذا كانت النسخة قديمة ولم يكتبها المؤلف نفسه فلا يجوز الاعتماد عليها إذا كانت منقوطة ، إذ يحتاج النقط إلى حجة بيّنة . وهناك فرق بين النقط والشكل فكثير من النسخ الحديثة كاملة النقط قليلة الشكل ، والنسخ القديمة على عكس ذلك فالشكل أكثر من النقط ، ويمكن أن يكون بعض الشكل مروياً عن المؤلف . أما النقط فيمكن أن يكون زيادة من أحد النساخ ، ذلك إذا كان المؤلف قديم العهد . فإذا كان المؤلف من المحدثين زال احتمال كون النقط مروياً . ويستدل على ذلك في بعض الحالات بتوافق النسخ في شواذ النقط . مثال ذلك «عيون الأنباء» لابن أبي أصيبعة ، فكل نسخة منقولة عن مبيضة المؤلف نفسه ، وهي تتفق في تنقيط بعض ضمائر المضارع بخلاف القواعد ، والغالب أن المؤلف أخطأ في ذلك . ومن هنا يتضح أن النقط مروية عن المؤلف ، ولا يوثق بأمثال هذه النسخ عادة بالقدر الذى نثق فيه بغيرها . لأن النقط فيها تحذف وتترك بعد أن تعود الناس تنقيط الحروف غير المهملة ، وابن أبي أصيبعة كان عالماً بتاريخ العلوم الطبيعية والطب ، ولا يعنى بصحة عبارته من الناحية النحوية ،

ويحتمل أن يقع منه مثل ذلك الخطأ . وعلى عكس ذلك إذا وجدنا خطأ في نسخة من مخطوطات كتاب لكتاب قديم لا ريب في فصاحته ، دل ذلك على أن النقط والشكل لا يرويان عن المؤلف . مثال ذلك ديوان عمر بن أبي ربيعة ، فالنسخة المحفوظة في مكتبة باريس كاملة النقط والشكل ، وتدل على أن صاحبها يفهم الشعر فهماً جيداً . ولكنها تشتمل على بعض الأخطاء النحوية . وليس من شك في أن عمر لم يخطئ ، ولا شك أيضاً أن جامع الديوان لم يخطئ ، فهو نحوي قديم لا نعلم أنه يخطئ . فيتبين من ذلك أن نقط نسخة باريس ليس قديماً ، بل هو من وضع أحد النساخ .

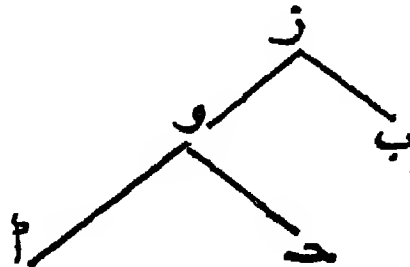
* * *

جمع الرواية وترتيبها :

ودرس نسخ الكتاب ، وتحقيق قرابة بعضها من بعض ، والرواية الثانوية وأجناسها يفضى بالناشر إلى جمع الرواية وترتيبها وذلك قسمان : عام ، وجزئي : فالعام : أن يجمع النسخ ويرتبها على ترتيب قدمها على شكل سلسلة نسب ذات قبائل وعشائر ، وأن يحكم على قيمة الرواية الثانوية بأجناسها .

والجزئي : أن يرتب القراءات التي تروى في الكتاب بحسب الترتيب العام ، ويقدرها بحسب الأحكام العامة : ومعنى القراءة هنا نظير لما نعرفه من علم قراءة القرآن ، وأقصد به ما يروى في المصدر الواحد من الرواية الثانوية .

ومثال ترتيب القراءات وتقديرها أن نفرض أننا وجدنا للكتاب الذي نريد نشره ثلاث نسخ : أ ، ب ، ج ثم تحققنا أن أقل قيمة من ب ، ج فاستخرجنا أن نسب النسخ هو



ثم نجد في ١ ما لفظه « قال أبو بكر أحمد بن عمر الخفاف » ونجد في نسخة ب ، ج « عمرو » مكان « عمر » ؛ ونجد في ١ « حدثنا سلمة بن حفص » بينما نجد في ب ، ج « حدثنا سلمة ابن صالح » بوضع صالح مكان حفص ، وإذا كان الأمر كذلك تيقنا أن الأصل كان ابن عمرو ، وابن صالح^(١) ، وأن الموجود في ١ خطأ وذلك لسببين :

الأول : كون نسخة ب ، ج أحسن وأجود من نسخة ١ .

والثاني : أنه لو كان الموجود في ١ هو الصحيح لاضطررنا إلى أن نفترض أن كاتب نسخة ب ، ج قد وقع في غلطة واحدة بعينها وكل واحد منهما مستقل عن صاحبه ، فنسخة ج عائدة إلى ١ ، أما ب فعشيرة على حدة ، ووقوع كاتبين في غلطة واحدة دون أن يؤثر أحدهما في الآخر بعيد الاحتمال جداً . وهذا المثال هو أبسط ما يوجد من هذا الجنس ، غير أنه يمكن أن يقاس عليه غيره ، فنقلنا القراءات في النسخ غير أننا لم نستعن بها إلا في حكمنا على النسخة في الجملة ، ولكننا لم نتساءل هل تكون القراءة الواحدة محتملة أم مستحيلة ؟ فلم نبحت هل كان اسم أبي الخفاف عمرواً أو عمرأ ؟ ، وهل كان الاسم الثاني صالحاً أو حفصاً ؟ ولو فعلنا ذلك لجاوزنا حدود جمع الرواية وترتيبها ، ودخلنا في موضوع نقد الرواية . وذلك هو موضوع الباب الثاني .

(١) الحبل والمخارج للخفاف نثرة شاخت ص ٣٤ قال أبو بكر أحمد بن عمر الخفاف [الفقيه الفاضل]

حدثنا سلمة بن صالح عن يزيد الواسطي ... والتعليقات ص ١١٣ عمرو [عمر أ — صالح] حفص أ .

الباب الثاني

في النص

رأينا أن ترتيب النسخ والرواية الثانوية ونقدها لاتفى بهتذيب نص الكتاب كل
الوفاء وذلك من جهتين :

الأولى : أنه من النادر أن يمكن ترتيب سلسلة لنسب النسخ ، بحيث تحتوى على
النسخ كلها وتبين تقارب بعضها من بعض بصورة قاطعة ، لأننا نجد بعض النسخ أو
كلها لا يتضح نسبها والعلاقة بينها ، أو نجد في الواحدة رواية بمرتجة من أصليين أو أصول ،
أو نعر على رواية ثانوية مطولة تحتاج إلى الالتفات إليها . ففي هذه الحالات كلها
أضطررنا إلى أن نختار بين كل موضع وموضع أصح القراءات المروية فيها ، ونستدل
على صحيح الاختيار بحجج تختص بقراءة واحدة فقط لا نعم النسخة كلها ، فنسأل
أى القراءات أصحها معنى وعبرة وأليقها بالمؤلف وغرض كتابه وأسلوبه .

والجهة الثانية : أننا لو سرنا في ترتيب الرواية إلى التحقق من الرواية الأصلية ، أو
لم نجد إلا نسخة واحدة ، فلا حاجة بنا إلى اختيار بعض القراءات : هل هي صحيحة أو
غير صحيحة لو سعنا أن نشك في أنه : هل القراءة الأصح هي الأصلية التي كتبها المؤلف ،

أو هي أصلية بالنسبة لغيرها ؟ ، وتخالف ما كتبه المؤلف من بعض الجهات . وهذا الشك لا يزول إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها المؤلف موجودة ، وهذا نادر الوقوع ، وإلا فيلزمنا نقد كل القراءات الأصلية بالنسبة التي نتجت من ترتيب الرواية ، أو كل ما يقرأ في النسخة الوحيدة إن لم يكن للكتاب إلا نسخة واحدة فقط . ويلزم نقد القراءات كلها إن لم تكن قد وصلنا إلى حكم بأن إحدى تلك القراءات أقرب إلى الأصل من غيرها .

النقد :

والنقد وسيلة إلى اختيار القراءة الصحيحة ، فأول ما نقول في هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم ، ولا لم نفهم النص فكيف يمكننا التمييز بين الصحيح وغير الصحيح . والفهم يقرّبه الشروح في الشعر القديم والكتب العلمية ، غير أنه لا يليق بنا أن نعتمد على ما يقوله الشارح . بل يجب أن ننقد قول الشارح كما ننقد النص نفسه ، لأن الشراح ليسوا مترجمين عن الخطأ وبخاصة في الشعر ، وعلاوة على ذلك فكثير مما نجده في الشروح لم يصنفه مؤلف مشهور ، بل جمعه كتاب النسخ من مصادر شتى ، وبعضه نافع ، وبعضه لا فائدة فيه ، وبعضه يدور على جميع المفردات ، ولا يلتفت إلى ارتباط الكلمات بعضها ببعض ، مع أنه قد يخطئ في اشتقاق الكلمة الواحدة ، مثال ذلك ما علق به المستشرق الألماني نولدكه على بيت من رجز العجاج .

« عُشِّي رِيْعَ واقْصِرِي فيمن قَصْرُ^(١) فقرأها الشارح عُشِّي وقال : إن عُشِّي معناها أقبل على رعي إبلك ، فاشتقها من عُشِّي الإبل أي رعاها ليلا ، وهذا غير صحيح . لأننا نجد أبا النجم وهو مناظر للعجاج قال في رجزه : « عُشِّي تميم واصفري فيمن

(١) من فصيحة قالها أبو الشعثاء عبد الله بن ربيعة التيمي البصري المعروف بالعجاج في مدح عمر بن عبد الله ابن مَعْمَر ومطلعا « قد جبر الدين الإله جَسَّيَر » . انظر الديوان ١٩ .

صفر » فيظهر من الجزء الثاني ومعناه - غردى بين من يغرد - أن الشاعر يشبه
تميا بالعصافير ، وتكون الكلمة الأولى هي عُشَى أى الزمى عُشك يا نعيم . فيتضح
أن بيت أبي النجم هو الأصح ، لأنهما يشبهان القبيلة بالعصافير ، وقد ناظر العجاج
أبا النجم ، وعلى هذا يكون الشكل الصحيح هو عُشَى ، ويكون معنى البيت الزمى
عشك يا ربعة وكفى بين من يكف :

ويذكر في كثير من دواوين الشعر وكتب الأدب روايات ثرية تبحث
في الحوادث التي قيل فيها الشعر ، وينبغي أن ينقد الناقد تلك الروايات نقداً قاسياً ،
لأن بعضها مأخوذ من الشعر نفسه ، وبعضها مستقل ، وقد يختلف عن الشعر حتى أنه
قد يروى في بعض الأحيان قصة لا علاقة بينها وبين الشعر على الإطلاق :

* * *

والفهم مبنى على شرطين :

١ - معرفة المادة التي يبحث فيها الكتاب .

٢ - ثم معرفة اللغة والأسلوب .

أما عن الشرط الأول : فن الواضح أن قانون ابن سينا مثلاً لا يمكن أن يفهمه
إلا من فهم علم الطب وتاريخه بتمعن . والأمر مثل ذلك في كل الكتب حتى الشعر :
فلا يفهم نعت الفرس إلا كل من له إلمام بالفرس نفسه ، وما يتعلق به عند العرب ،
ولهذا السبب أمسك «نولدكه» عند شرح المجلقات عن شرح معلقة طرفة ، لأنها تحتوي على
وصف الحمل . ومع أن نولدكه قد اطلع على كثير من ذلك ، واستشار المتخصصين
في علم الحيوان ، إلا أنه كان يشعر بقلة علمه في هذه الناحية .

وقد التفت اللغويون القدماء إلى الكلمات أكثر من التفاتهم إلى الأشياء ، ولذلك كان
من النادر أن نجد في القواميس العربية إيضاحات كافية للأشياء التي تدل عليها الكلمات

وطبيعتها وفائدتها، حتى أن اللغويون كانوا يكتفون أحياناً عند إضاح اسم نوع من السمك بالإشارة إلى أنه اسم سمك، ولا يذكرون نوعه، ولا ما يميزه عن سائر الأنواع. ونورد هنا أمثلة، منها ما نبه عنه «نولدكه» من أن ثعلباً شرح بيت امرئ القيس:

أمرخ خيامهم أم عشر أم القلب في إثرهم منحدر

بأن ذكر أن العرب كانت إذا اقتدحت النار، أدخلت خشبة من شجرة المرخ في خشبة من شجرة العُشر ودورت الأولى في الثانية. فيشبه الشاعر الخيام بالمرخ لأنها تقوم وبالعُشر لأنها تسطح على الأرض قبل تحميلها على الدواب.

وقد عني المستشرقون كثيراً بعلم الأشياء والأسماء في العربية، ويعرف عظم الأشياء والأسماء بين الأمم باسمه الألماني Wörter und Sachen، لأن أول كتاب ألف فيه كان مؤلفاً باللغة الألمانية، وتنشر الآن مجلة ألمانية خاصة بهذا العلم تحت نفس العنوان. ويبحث هذا العلم في الأشياء أولاً ويبين كل خصائصها، وفي الحرات مثلاً يبحث عن أقسامه، وشكل كل منها، ومادته، وطريقة صنعه، وكيفية استعماله؛ ثم يتساءل بعد هذا كيف يسمى كل ذلك بلغة من اللغات. وهذه الطريقة هي الطبيعية لأن الأشياء تتقدم على الأسماء وموحودة قبلها. والطريقة المعتادة أن تبدأ بالكلمات ثم تبحث عن معانيها، وهي طريقة لا بد منها غير أنها ليست كافية وحدها، فقد طبق علم الأسماء والأشياء عدة مرات على اللغة العربية، فصنف الأستاذ شوارتسلوزه كتاباً في أسلحة العرب^(١). وصنف الأستاذ كاسدورف كتاباً عن البيت والمترل^(٢). وكذلك نذكر كتاب

(١) Friedrich W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886.

(٢) Reinhold Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914.

«دوزى فى أسماء الملابس عند العرب»^(١)، غير أن الأخير قاموس على الطريقة المعتادة ؛ وأحدث كتاب ألف فى هذا الفن هو كتاب الأستاذ بروينلش عن «البئر عند العرب»^(٢)؛ فكننا درس الأشياء من إصلاح كثير من أغلاط الشعر القديم وفهمه، ولا يمكن الاستغناء عن ذلك لمعرفة الأشياء الواردة فى الكتب المنشورة ؛ فلا يعرف التاريخ إلا من يعرف نظام الدولة، ولا بد من مساعدة جغرافيتها، وتدابيرها العسكرية إلى غير ذلك ؛ ومن الغريب الخاص بعلم فقه اللغة (Phylology) أننا نستخرج بعض هذه الأشياء من الكتب التى تشرحها ونحاول أن نفهمها ونصلحها ، وهذه الطريقة تشبه الدائرة الفاسدة التى يمنع المنطقيون استعمالها، ومع ذلك فالطريقة صحيحة ولا بد منها، وذلك أننا نقرأ كتاباً من كتب التاريخ ولا نفهمه فهماً تاماً، إلا أننا نتمكن من استخراج بعض الأشياء المعروفة منه. ثم نقرأ كتاباً ثانياً فيمكننا ذلك من استخراج كثير من المعلومات الجديدة ؛ ثم نعود بعد هذا كله إلى الكتاب الأول، فنطبق عليه ما وصلنا إليه من تلك الأشياء التى علمناها ، وبذلك نعرفه معرفة ، إن لم تكن تامة فقريبة من التامة ، وهذا المسلك بعينه يسلك فى أى كتاب آخر ، فإن الذى استخرجناه فى موضع واحد استعنا به على فهم المواضع الأخرى، فنحصل من ذلك على فائدة لإصلاح الموضع الأول .

مثال ذلك كتاب « الانتصار فى الرد على ابن الراوندى الملحد » لأبى الحسين عبد الرحيم بن محمد الحياط المعتزلى المتوفى بعد سنة ٣٠٠ هـ بقليل، الذى نشره نيرج Nyberg فى القاهرة سنة ١٣٤٤ هـ، ونقرأ فيه ما لفظه «فاذا نرى أبو الهذيل التغير والزيادة

(١) R. P. A. Dozy, *Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes*, Amsterdam, 1845.

(٢) Braunlich, *The Well in Ancient Arabia*. Leipzig, 1925 ويشتمل على أربعة

فصول تتناول أسماء البئر وأجزائها والأدوات المختلفة التى تستعمل فيها وطرق استعمالها .

والنقصان، والعجز والعوارض والموانع عن الله جل ذكره ثم أحال.....: (وهنا تنقص كلمة من النسخة الوحيدة لأن مكانها محروم) الذى أضافه إليه من أفعاله^(١) ، ولم يوفق الناشر إلى تقدير الكلمة الناقصة ؛ وفي موضع آخر نقرأ ما لفظه «فاذا قيل له (أى للأسوارى) أفليس الله قد أخبر بدوام أفعاله فى الآخرة؟ قال بلى» ، فنعلم من الموضع الثانى أن مسألة دوام أفعال الله كانت مسألة دائرة بين المعتزلة، فاذا طبقنا هذه المعرفة على الموضع الأول، أمكننا أن نعرف أن الكلمة الناقصة هى كلمة [دوام] ويتبين من ذلك أن أبا الهذيل كان يذهب فى هذه المسألة إلى خلاف ما ذهب إليه الأسوارى ، ويظهر من هذا المثال أن معرفة الأشياء تؤدي فى بعض الأحيان إلى إصلاح النقص وسد الخلل .

* * *

ومن الأشياء المهمة التى لا بد من معرفتها رأى المؤلف نفسه ، وغرضه فى الكتاب كله ، وفى كل فصل من فصوله، وذلك لأننا نستعين بتلك المعرفة على نقد ما يخالف رأى المؤلف وغرضه فى النسخ ، وتصحيح ذلك ، وهذه المعرفة لاستفادة إلا من المكناب نفسه، ولهذا السبب يجب على الناقد مراقبة سياق الكلام ، فهى توقعه على غرض المؤلف من الكتاب ، وتمكنه من تعرف ما كان متوقعا أن يقوله المؤلف فى كل موضع من كتابه، فاذا خالف الموجود فى النسخ المتوقع وجوده استفاد الناقد من ذلك فى إصلاح النسخ ، وهذه الملاحظة من أهم ما يلاحظ فى نقد النصوص :

وتصور ما يتوقع من كلام المؤلف من أهم الوسائل إلى إصلاح المتن وهو تصور من الوهم والتخيل ، فنجد علم نقد النصوص يحتوى على عنصر وهمى أو صناعى (Artistique) إلا أن الوهم والتخيل هنا وسيلة وواسطة فقط، ولا غنى عن تقديم الدليل

والبرهان والأسباب المرجحة لإيجاد الوهم والتخيل ، والطريقة الصحيحة هنا هي نقد النص ، ثم تصور ما يتوقع وجوده مكان الموجود ، ثم نقد ما نتج بعد ذلك :

ولنضرب لذلك مثلاً من موضع من كتاب « ببس في الأعظام المنطقية والصم » وقد أشرت إلى هذا الكتاب من قبل^(١) — وهذا نصه :

«وتشبه أن يكون الخط المأخوذ في النسبة فيما بين خطين موسطين في الطول مشتركين ، والمأخوذ فيما بين خطين منطقيين في القوة مشتركين من جميع الجهات موسطاً ، والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقيين في الطول مشتركين ، ربما كان منطقاً ، وربما كان موسطاً»^(٢) فأول ما يجب علينا عمله نقد هذا النص ، ونحتاج في ذلك إلى معرفة الشيء الذي يدور عليه البحث ، وهو معرفة أن مثال العددين الأولين هو $\frac{٢}{٣}$ ، $\frac{٤}{٥}$ ويكون العدد المتوسط بينهما هو $\frac{٦}{٧}$. ومثال العددين الثانيين هو $\frac{٣}{٤}$ ، $\frac{٥}{٦}$ والعدد المأخوذ موسطاً بينهما هو $\frac{٨}{٩}$ وهو موسط . ومثال العددين الثالثين هما $\frac{٣}{٥}$ و $\frac{٥}{٨}$ ، والعدد المأخوذ بالنسبة بينهما هو $\frac{٨}{١٥}$ وهو منطق . فنتيجة بحثنا في الأشياء تخالف ما نجده في النص ، فتوصلنا بفهم الشيء المبحوث فيه إلى نقد النص والتصريح بأن فيه خطأ ، ولذا يجب أن نجتهد في تصور ما كان يريد المؤلف أن يكتبه ، فعرف الناشر الذي نشر الكتاب لأول مرة وهو الرياضي فيبكه F. Wæpcke أن العددين الذين صح ما نجد فيهما في آخر النص هما موسطان في القوة مفترقان ، فغير النص المروى في النسخة وأدخل فيه كلمتي « موسطين في القوة » بدلا من كلمتي « منطقيين في الطول » فقبل ذلك أول من ترجم الكتاب وهو Suter مؤرخ العلوم الرياضية عند العرب ، وتبعه في ذلك الناشر الثاني ، والمترجم الثاني وهو

(١) ص ١٥ من هذه المحاضرات .

(٢) ص ٢٠ طر ٥ — ٩ من الطبعة الموجودة بدار الكتب .

Thomson ، ونحن لا نكتفى باقتراح Wæpcke بدون نقد، فينتهى ذلك بنسأ
إلى رفض الاقتراح ، وذلك لأننا نتساءل : وكيف أمكن حدوث خطأ كهذا؟
فنجد أن الناسخ أبدل كلمتين ، وهذا بعيد الاحتمال جداً ، فلا يبقى إلا كون المؤلف
نفسه سهواً وأخطأ ، وذلك بعيد الاحتمال أيضاً ؛ فإذا رفضنا اقتراح Wæpcke لزمنا
أن نقترح اقتراحاً آخر ونتساءل عما كان يتوقع أن يقوله المؤلف هنا ، ويعيننا على حل
هذه المسألة سياق الكلام وهو أن المؤلف قال قبل الموضوع المذكور ما نصه :

فيصير الموضوع المتوسط على ثلاثة أنحاء :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقتان في القوة مشتركان .

(٢) أو موسطان في الطول مشتركان .

(٣) أو موسطان في القوة مشتركان .

ويصير المنطق على جهتين :

(١) إما أن يحيط به خطان منطقتان في الطول مشتركان .

(٢) أو خطان موسطان في القوة مشتركان ^(١) .

فنجد أن المؤلف قد ذكر هنا خمس حالات . وإذا قابلنا هذه القطعة ،
بالقطعة التي بعدها وجدنا أن أول المذكور هناك يوافق الحالة الثانية «موسطان في الطول
مشتركان» والأولى «خطان منطقتان في القوة مشتركان» . وآخر ما ذكر هناك يقابل
الحالة الرابعة من جهة ، غير أننا نجد هناك أن الموضوع إما منطق وإما متوسط ، وفي الرابع
منطق فقط . فيوازى ما نجده في الثانية الحاليتين الثالثة والخامسة من جهة أخرى ، لأننا نجد
أن الخططين اللذين موضعهما إما متوسط أو منطق وهو الذي نجده هنا هي المذكورة
هناك ، فتتساءل : ما الذي كان يجب على المؤلف أن يقوله لتكون المقابلة تامة ، فنحصل
على شيء مثل هذا : « والخط المأخوذ فيما بين خطين منطقيين في الطول مشتركين من

(١) كتاب يمين ص ٢٠ ص ١ - ٥

جميع الجهات منطقاً (وهذه هي الحالة الرابعة) ؛ والخط المأخوذ فيما بين خطين موسطين في القوة مشتركين ، ربما كان منطقاً (وهذه هي الحالة الخامسة) وربما كان موسطاً (وهذه هي الحالة الثالثة). والمنطق هنا العدد الذي يشترك في قدر معين إما في الطول، وإما في القوة؛ والذي يشترك في الطول ٣ ، ٥ ؛ والذي يشترك في القوة ٣ ، ٥ . والأعداد التي حالتها غير تلك هي الأعداد الصم .

فنفرض أن المؤلف كتب هذا في الحقيقة . ونتقدم إلى نقد هذا الفرض، فنتساءل : كيف يمكن أن نحصل على هذا النص مع ما نشاهده في النسخ ؟ والجواب أن هذا كان سهلاً فانه إنما سقط من الأصل المفروض كلمات ، وسبب ذلك أن الناسخ أخطأ بين كلمة « مشتركين » التي وردت مرتين في موضعين متقاربين ، وكتب كلمة مشتركين الأولى ، وبدلاً من أن يتبعها بما بعد الكلمة الأولى ، أتبعها بما بعد الكلمة الثانية المماثلة للأولى ، والأخطاء بين المتماثلين من أكثر ما يوجد من علل الخطأ في النسخ ، وسنعود إليه . فثبت الآن صحة ما اقترحناه وما فرضناه من جهتين : الأولى أنه قابل قياس الكلام . والثانية أن حدوث الخطأ في النسخة يفهم في اقتراحنا ولا يفهم في اقتراح Wœpcke إلا أن في ذلك نظراً ، وذلك أنه وإن لم يصل إلينا الأصل اليوناني من كتاب ببس Pappus فقد بقيت حواشيه في كتاب إقليدس Euclides في الأصول . فنجد بين تلك الحواشي حاشية مأخوذة من موضع من كتاب ببس، فترى في تلك الحاشية الخطأ عينه الذي قرأناه في النص العربي ، وهذا يحتمل أحد أمرين :

إما أن الخطأ نشأ في الكتاب قبل أن نقتبس منه الحاشية المذكورة، وقبل أن يترجم الكتاب إلى العربية، فتبع المترجم وصاحب الحاشية أصلاً مخطوطاً بعينه .

وإما أن الأصل كان صحيحاً وأخطأ المترجم وصاحب الحاشية خطأ بعينه ، وكل واحد منهما في ذلك مستقل عن الآخر ، وقد بينا من قبل أن ذلك بعيد الإحتمال ، والمرجح أن الخطأ موجود بالأصل قبل الترجمة ، فإن كان الأمر كذلك فانا إذا أصلجنا الخطأ نكون قد غيرنا في كلام المترجم ، وذلك خلاف وظيفة الناشر ، إلا أن لنا في ذلك عذراً ، وهو أن تصحيحنا يرجع إلى ما كتبه مؤلف الكتاب نفسه ، والأفضل أن لاندخل تصحيحنا في متن الكتاب بل تدخله في الهوامش .

وقد أسهبت في إيضاح هذا المثال ليكون أسوة لمساائل التأمل والتفكير التي تتبع في كثير من حالات نقد النصوص وإصلاح خطئها .

* * *

معرفة اللغة والأسلوب :

ولنرجع الآن إلى ما كنا نتكلم عنه فنقول :

إن الشرط الأول لفهم النص هو معرفة الأشياء . والشرط الثاني هو معرفة اللغة والأسلوب وما هو من جنس ذلك . وفي مقدمة هذا كله معرفة اللغة العربية ، ونحن نعلم أنه يصعب الإحاطة بها من كل جهاتها ، لهذا وجب على الناشر أن يحذر غاية الحذر من تغيير مالا يفهمه ، إلا بعد أن يثبت بالبرهان القاطع أن عدم فهمه للنص لم ينشأ عن عدم معرفته للغة ، بل عن استحالة الفهم على هذه الصورة لوقوع الخطأ في النسخ . ولكن — مع الأسف — ليس من النادر أن نجد أن الناشر يعتمد إلى تغيير النص المروى في النسخ ظناً منه أنه خطأ وهو صحيح ، واقتصر على إيراد مثال واحد من كتاب « الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع » المنسوب إلى الإمام ترمذ بن الدين القاسم بن إبراهيم الحسني الطباطبائي الرسي المتوفى سنة ٢٤٦ هـ ، فنقرأ فيه « فالحمد لله ولي التبعة في الأشياء ، والمتولى لنجاة من نجا بهداه من الأولياء ، الذي ليس له أكفءاء

فتساويه ، ولا شركاء في الملك فتكافيه ، المبتزئ من كل دناءة المتعالي عن كل إساءة ، رب الأنوار المتشابهة في أجزائها ، وولى تدبير الظلم وإنشائه ، العلى الأعلى ، ذى الأمثال العلى^(١) « فغير الناشر هذا ، وبدل كلمة « ذى » ب « ذو » وبدل عبارة « ذى الأمثال العلى » كتب « ذو الأمثال العلى » بخلاف كل النسخ لأنه نسي أن كل الأسماء المبدلة من بعضها تعمل فيها اللام في لفظ الجلالة التى في أول الكلام وذلك من باب السهو .

ولا يجوز للناشر أن يكتفى بما يعرفه من اللغة العربية ونحوها وبيانها وعروضها ، ولو كانت معرفة واسعة جداً ، ولا يجوز له أن يكتفى بما يجده في كتب اللغة والنحو والبيان ، بل لابد له أن يدرس لغة الكتاب الذى ينشره وأسلوبه الخاصين به ، فيصلح الخطأ الذى يجده في أحدهما بما يجده في الثانى في موضع مشابه له (Parallel passage) ثم على العكس يوضح الثانى بما حصل عن إيضاحه للأول وهلم جرأ ، على النحو الذى قلناه عن طريقة الحصول على معرفة أصل الأشياء ، وذلك أنه لا يوجد بين مؤلفي الكتب العربية اثنان تتوافق عبارتهما توافقاً تاماً مطلقاً ، ولا يوجد بين شعراء العرب اثنان يتوافق عروضهما توافقاً تاماً ، حتى انه ليختلف أحياناً الكتاب الواحد أو الديوان الواحد لمؤلف أو شاعر واحد ، عن كتاب أوديان آخر لذلك المؤلف أو الشاعر بعينه ، وهذا مهم جداً في نقد النصوص ، وسأورد له بعض الأمثلة من كتب :

« الرد على ابن المقفع » .

« كتاب الأسماء الطبية لخالينوس » الذى ترجمه إلى السريانية حنين بن إسحق ،

وترجمه إلى العربية حبيش بن الحسن الأعصم .

وكتاب حنين بن إسحق « فيما ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم » .
وكتاب بيس Pappus « في الأعظام المنطقة والصم » الذي ترجمه أبو عثمان الدمشقي :
فنقول : إن مراقبة عبارة الكتاب وأسلوبه وغير ذلك من عناصره الظاهرية
غير الباطنية لا تفيد — في الغالب — إلا في الإصلاحات الزهيدة للحروف والنقط
والشكل ، وفي تسهيل التحكيم بين القراءتين اللتين لا تتفارقان إلا يسيراً ، ولهذا لا تحتقر
فائدة مراقبة لغة الكتاب ، فإن أكثر علم نقد النصوص يدور على الفروق الجزئية ، وهو
مع ذلك علم مهم وأساس علم الـ Philology ، لأن صحة النصوص شرط لا غنى
عنه لاستنتاج كل النتائج في مختلف العلوم الأدبية والتاريخية والنحوية وغيرها ^(١) .

ومما تؤدي إليه مراقبة لغة الكتاب ما نقرأه في كتاب « الأسماء الطبية » ولفظه
« فان الابتداء بما هو أعون وما هو أنفع في الصنعة أولى » . وكلمة « أعون »
غريبة ونستطيع تصحيحها بالرجوع إلى موضع ثان مواز للأول لفظه « وقد كان الأنفع
لهم ، والأعود عليهم أن يذكروا أنفسهم » فترى أن المترجم قد استعمل كلمة « أعود »
مرادفة لكلمة « أنفع » ومقارنة لها ، فنستنتج أن الصحيح في النص الأول هو أعود
وأنفع بدلا من أعون وأنفع .

ومثال آخر نقرأه في « فهرست حنين لكتب جالينوس » ولفظه « أما السريانيون
فعمدوا هذا الكتاب بعنوان أبعد وأنقص من الواجب فرسموه بكتاب العلل
والإعراض ^(٢) » وذلك في الإخراجة أو الإبرازة المتأخرة ؛ وقد ذكرنا آنفاً أنه قد وصل
إلينا إبرازتان للكتاب ، والحملة المذكورة لا توجد إلا في الإبرازة الأخيرة ، فإذا
بحثنا عن كلمة « رسم » في كتاب حنين ، وجدناها كثيرة الاستعمال في الإبرازة

(١) نحن لا نعرف مثلاً كم درن في فواميس اللغة من الكلمات التي لا أصل لها أبداً ، بل نشأت عن التعريف
والتصنيف . (٢) ص ١١ م ١٥ - ١٧ من النص العربي

الأولى ، وأن حنيناً أبدلها في الإبرازة المتأخرة بكلمة « عنون » ولا نجد كلمة « رسم » في الإبرازة المتأخرة بهذا المعنى إلا في الموضع المذكور : وجاء في موضع ثان ما ففظه « هذا الكتاب أيضاً مقالة واحدة ورسمه جالية وس بأصناف الغلط الخارج عن الطبيعة »^(١) . ونجد في الإبرازة المتأخرة كلمة شبيهة بكلمة رسم في حروفها ومعناها وهي كلمة « وسم » ونجد مضارعها يرد عدة مرات « يسم » وهو يختلف عن « يرسم » - مضارع رسم - اختلافاً يمنع الخلط بينهما ، وتقع كلمة « وسم » في موضع قريب من العبارة الأولى التي سبقت الإشارة إليها ، في عبارة « كأنهم ذهبوا إلى أن وسموا الكتاب بأكثر ما فيه »^(٢) فيدل ذلك على أن الصحيح في الموضعين الأولين هو « وسم » أيضاً ، وكذلك طبعهما المستشرق الألماني Bergsträsser عند نشر الكتاب ، ولم يكن يعرف لهذا الكتاب إلا الإخراجة المتأخرة ، ثم عثر المستشرق الألماني ريتز Ritter في الآستانة على نسخة ثانية ، وجدت بعد دراستها أنها الإخراجة المفقودة ، وقد ظهرت فيها في الموضع الثاني من المواضع الثلاثة كلمة « وسم » مكان « ورسم » ولا تكاد توجد كلمة « وسم » في هذه الإخراجة إلا في هذا الموضع . وقد اعتاد المؤلف أن يعبر عن معنى العنوان في الإخراجة الأولى بكلمة « رسم » فمن المرجح أن حنيناً كتب أولاً « ورسمه » في الموضع الثاني ، ثم نسي عند إخراجة الكتاب أخيراً ولم يبادل كلمة « رسم » بكلمة « عنون » كما فعل في سائر الكتاب .

فان قال قائل : فما تقول في أن ابن أبي أصيبعة قد كتب عند سرده لهذه القطعة من كتاب حنين لفظة « ووسمه » . قلت : إن ابن أبي أصيبعة وهو لا يعرف إلا الإخراجة المتأخرة قد وقع في نفس الخطأ الذي وقع فيه ناشر الكتاب قبل أن تظهر الإبرازة الأولى ، وأن حنيناً ما كان يستعمل كلمة « رسم » في معنى العنوان ،

(١) ص ٣١ س ٤ : كتابه في الأبرام .

(٢) ص ١١ س ١٥ : يد كتابه في الملل والأمراض .

ومما يسهل فيه درس لغة المؤلف الشخصية وأسلوبه ، والتحكيم بين القراءات المروية في موضعين ، ما نقرأه في كتاب « الرد على ابن المقفع »^(١) (ماذا يرون قوالم لو عارضهم مبطل في الدعوى لهم)^(٢) هكذا طبعها الناشر ، والكلمة الأخيرة في أكثر النسخ « كههم » بدل « لهم » وعند البحث نجد في الكتاب « وأنه لا ينبغي أن يكون موليتها كههم »^(٣) ، ونجد فيه أيضاً « جعل كهو في عجزه ومقاديره »^(٤) فيظهر من هذين الموضعين أن المؤلف كان يحب ربط حرف « الكاف » بالفماثر ، وهذا يدل على صحة قراءة « كههم » إلا أنه يبقى علينا بحث المعنى وسياق الكلام ، ونتيجة هذا البحث توصلنا أيضاً إلى أن قراءة « كههم » صحيحة :

ومن ذلك ما نقرأه في الكتاب عينه « إلا أن يكون في موقه وعماه وبشدة تباعده عن هده »^(٥) هكذا طبعها الناشر « موقه » ونقدها الناقد واحتج بأنها في أكثر النسخ « مومه » بدل « موقه » فإذا بحثنا عن موضع مواز لهذا عثرنا على عبارة « الاحمقان الرجال وموقان الأنذال »^(٦) ولما كنا نعرف من الكتاب كله ، أن المؤلف يميل إلى الكلمات الغريبة واستعمالها ، وإعادة ما عثر عليه منها ، لهذا نستدل من ذلك على أنه استعمل لفظة « موقان » مرادفة « لحمقان » ، ومن هنا نحكم بأن الناشر قد أصاب في هذا ، وأخطأ الناقد ، لأنه لم يلتفت إلى عادة المؤلف ولقته :

* * *

(١) كتاب الرد على الزنديق السنين ابن المقفع ، للإمام ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الحسني طباطبائي

الرمي الذي نشره جويدي —

M. Guidi, 'la lotta tra l'Islam e il Manichaeismo, un libro di Ibn Al-Muqaffa' contro il Corano confutato da Al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1927.

(٢) الكتاب السابق ص ٢٥ م ٢ - ٣

(٢) الكتاب السابق ص ٤ م ٢٢

(٥) الكتاب السابق ص ٣١ م ٣ - ٤

(٤) الكتاب السابق ص ٤٢ م ٣

(٦) الكتاب السابق ص ١٦ م ٨

التنقيط :

والتنقيط أشد احتياجاً من غيره إلى الاستعانة بكل وسائل النقد والتصحيح ، فقد بينا من قبل أن الثقة في النقط أقل من الثقة في الحروف ، فإن خطأ النقط أكثر من خطأ التصحيح ، ومعلوم أن التصحيح علة ومرض للكتب العربية أعضل وأخطر من التحريف نفسه . ودرس لغة المؤلف وأسلوبه يعين على إصلاح التصحيح ، كما يعين على إصلاح التحريف ؛ ونضرب لذلك مثلاً من « كتاب الرد على ابن المقفع » ، « وليس أنهما (أى النور والظلمة) هما الأصلان ، دليل واضح به يثبتان ، أكثر من تحكم العادة في الدعوى ، والاعتساف منهم فيها للغشوى »^(١) وشرح ناشر الكتاب ومترجمه الاعتساف بالعناد والتسلط ، وشرح كلمة الغشوى بقوله لسبب السّر الذى على عيونهم . وجاء الناقد فشرح الاعتساف بالتعسر ، واقترح كلمة « كالعشواء » بدلا من كلمة « الغشوى » ، والعشواء هى الناقصة التى لا تبصر ما أمامها وتخطئ بيدها كل شيء إذا مشت . ولم ينتبه الناشر ولا الناقد إلى ما يوجد عند المؤلف نفسه مما يوازى ذلك الكلام ، أما الاعتساف فلا نجد في « كتاب الرد على ابن المقفع » ، بل نجده في كتاب « الرد على النصارى » للمؤلف نفسه الذى نشره di Matteo^(٢) ، والاعتساف هناك مرادف للسهر والغفلة والحماة والتخرف ، فيظهر من ذلك أن الناقد قد أصاب في معنى الكلمة وأخطأ الناشر . وأما الغشوى فنجد في « كتاب الرد على ابن المقفع » ما نصه : « وهل ينكر أن نور الشمس ، يدرك ذلك منها بالحس معشاة لبعض العيون » أى نعمى . ونجد أيضاً قوله « فما باله (أى النور) يغشى أبصار الناظرين ويؤذيها » ونجد أيضاً « ثم يُديم الناظر إليها (أى الحراره) نظره فلا تغشيه ،

(١) الكتاب السابق ص ٤٠ - ٢٢

(٢) di Matteo, *Confutazione contro i Cristiani dello Zaydita*, Al- (٢) Qāsim b. Ibrāhīm, *Rivista degli Studi Orientali*, 1922, p. 301.

ولا تحرق بصره^(١) وهكذا طبع الناشر هذين الموضعين بالغين كما هما في النسخ ،
ومن البين أن كل هذه المواضع يوازى بعضها بعضاً ، فالكلمة إما بالغين وإما بالعين ،
وبما أن الشمس والحرارة والنار لا تغشى النظر وإنما تعشيه ، فيظهر أن العين هي
الصحيحة لا الغين ، ويلزمنا أن نسقط النقطة الموجودة في كل المواضع .

والآن نرجع إلى الحملة الأولى فنتساءل : ما وزن كلمة العشوى وما معناها
بعسد أن علمنا أنها بالعين ، فألفها مقصورة في النسخ ، وغيرها الناقصة إلى الألف
المسدودة ، واضطرر تبعاً لذلك إبدال اللام بالكاف « كالعشوا » بدلا من « للعشوا »
وهنا أحب أن ألفت أنظاركم إلى قاعدة وهي :

إن وقوع الخطأين في جملة أو كلمة واحدة أبعد عن الاحتمال من وقوع الخطأ
الواحد . وهذه القاعدة تنتج عن حساب قواعد الاحتمال الرياضى ، وهي شبيهة بما قلناه
من أن وقوع الشاذين في بيت واحد من الشعر بعيد الاحتمال . وهذا الرأى يدفعنا إلى
أن نحاول حل مسألة « العشوى » على طريقة أخرى ، وتلك أنا نرى أن مؤلف الكتاب
يجب ابتداءً الأبنية الجديدة من ذلك : هو هو أى تخوف في قوله « لارتاع له ارتياحاً ،
ولا استشعر من الخوف لتحذيره ، وهو هو إفزاعاً^(٢) . ومن ذلك تعبت أى صابى عابثاً ،
وتنكث أى صار ناكثاً في قوله : « فأما هذيان التعبت ، وقول التناقض والتنكث ، فهو
بحمد الله ما لا نقول^(٣) . ومن ذلك تداحض بمعنى دحض ، وتقابيح بمعنى استقبح في
قوله « فليت شعرى وبله لم تقابيح هذا وأنكره^(٤) . ومن ذلك حذث بمعنى الحدوث ،
في قوله « ومنهم من يقول إنما الحدث كرون بعض الأشياء المتضادة من بعض^(٥) . ومن
ذلك ضلّان بمعنى الضلالة ، في قوله « لا توجد إلا فيما ذكر الله سبحانه من الضلّان^(٦) »

(١) ص ٦ م ٥ — ٦ (٢) الكتاب السابق ص ٥٤ م ٢٣ (٣) نفس الكتاب
ص ١٢ م ٦ أنظر أيضاً ص ٤ م ١٥ ، ص ٥٣ م ٧ — ١١ (٤) نفس الكتاب ص ٢٢ م ٢٠
(٥) نفس الكتاب ص ٤٥ م ٨ ، ١١ (٦) نفس الكتاب ص ٤٨ م ١٥ — ١٦ .

ومن ذلك مكان بمعنى الكون ، ومرده بمعنى الرد ، في قوله « فأين كانت مرّة قريش عن الرسول »^(١). ومن ذلك معلّمه بمعنى العلم ، في قوله « ولو كان جهلنا بها يزيل صحتها ، أو يبطل عن الحكيم حكمتها ، لما ثبتت للحكماء حكمه ولا في علم العلماء معلّمه »^(٢) ومن ذلك عَجَبَان بمعنى العجيم ، في قوله « فأما أن العرش هو السقف فوجود في اللسان ، كثير ما يتكلم به بين العرب والعجم »^(٣). ومن ذلك مقال بدل مقاويل ، في قوله « فواعجباً لجهله بمسائله ، وزور كذبه علينا ومقاوله »^(٤). ومن ذلك أمتعات بدلا من الأمتعة ، في قوله « وقديرى ويله هو آلات الصناعات ، وأشياء كثيرة من أنحاء الامتعات »^(٥) ومنه أيضاً عجامه أى كون الشيء نكرة ، في قوله « وأما قوله رجل من أهل تهامة ، فأنما هو ضرب من العجامة »^(٦). ومنه كذلك ولايه بمعنى كون الشيء أولى ، في قوله « فان قال شيء لا أول له ولا نهاية ، أولى بالتوهم منه ولاية »^(٧). ومنه ظلماء أى الظلمة ، في قوله « ورُفعت به عن العمين زعم عماهم ، والعمون فلا يكونون عنده إلا ظلماءهم »^(٨) إلى غير ذلك . فليس بعيد الاحتمال أن يكون قد ابتدع كلمة « عشوى » من العشى أى العمى : ويكون معنى كلامه أنهم يتخبطون ويتعثرون في الأمر لسبب عماهم ، وهذا المعنى أقرب وأليق بسياق الكلام من الذى ذكره الناقد .

والقطعة الأخيرة التى ذكرناها في حاجة إلى ملاحظة ، وهى أنا نجد في النص المروى « تغشاه » فاذا بدلنا الغين بالعين صارت « تعشاه » وكان اللازم أن تكون تعشيه ، وبذلك نضطر إلى إدخال تغيير ثان على الكلمة : وهو إبدال الألف بالياء ، وإدخال تغييرين في الكلمة الواحدة مخالف للقاعدة التى ذكرناها . ولكننا نرد على ذلك : أولاً بأن تلك القاعدة ليست مطلقة بل هى احتمالية فقط . وثانياً بأننا لا نخالفها في اقتراحنا ، فان الموجود

- | | |
|--------------------------------|------------------------------|
| (١) نفس الكتاب ص ١٨ م ٤ — ٥ | (٢) نفس الكتاب ص ٤٠ م ٩ — ١١ |
| (٣) الكتاب السابق ص ٣٧ م ٢ — ٣ | (٤) نفس الكتاب ص ٤٣ م ١٤٠ |
| (٥) نفس الكتاب ص ٣٩ م ١٩ | (٦) نفس الكتاب ص ٢٩ م ١٤ |
| (٧) نفس الكتاب ص ٤٤ م ١٢ — ١٣ | (٨) نفس الكتاب ص ١٠ م ٢٢ |

في النسخ هو تغشيه وذلك أن نسخ كتاب «الرد على ابن المقفع»، حافظت على الرسم القديم في الإملاء، الذي يوافق إملاء القرآن الكريم . من أن الياء تبقى ياء قبل الضمائر الملحقة ، فكتب مثلاً « رمية » بالياء بدل « رماه » .

ومن إصلاح النقط المخلوطة بمساعدة الأماكن الموازية ، ما نقرأه في هذا الكتاب نفسه ونصه « ثم ابن المقفع فقد يعام بتأ يقيناً أن الناس لا يثبتون لشيطنه (الذي هو النور وهو عند ابن المقفع أحد الأصلين) فعلاً ولا عيناً^(١) . كما في أكثر النسخ، وفي نسختين نجد لفظة « عبثاً » بدل « عيناً » ، وقد أثر الناشر « عيناً » ، وأثر الناقد « عبثاً » فأيهما أصبح ؟ ولحل هذه المسألة نتقدم أولاً لبحث كلمة عبث في هذا الكتاب فنجدها قبيل هذا الموضع حيث يسمى المؤلف كلام ابن المقفع « هذيان التبعث وقول التناقض والتنكث^(٢) » وفي أوائل الكتاب يقول عن زعم ابن المقفع أن الأشياء كلها من النور والظلمة مزاج « سفها من القول وتعبثاً^(٣) ، ومجانة في السفه وخبثاً » ، ويقول في آخر الكتاب عن أصحاب ابن المقفع « فأما خرافات أحاديثهم ، وترهات أعابيتهم ، فهزل ليس فيه جد ، ولا مما يجب به له رد^(٤) » . ويقول « مع أنك لم ترقط أحداً يسحر ، إلا وهو يعبث في سحره ويسخر^(٥) » . ونزيد على هذه الشواهد كلمة الإعيات التي وردت في هذا الكتاب في قوله « فهذا ضرب من غلط السؤال وإعياته^(٦) » فان المرجح أن كلمة إعيات تحريف لكلمة إعبات . فنتبين أن المؤلف يستعمل كلمة « عبث » وما يشتق منها مثل إعبات التي نجدها في قوله « وفتنوا فيها بأعبائهم وكثروا^(٧) » بمعنى القول الباطل العديم الفائدة . ثم نعود إلى موضعنا نتساءل عن معنى كلمتي « فعلاً وعبثاً » إذا كان معنى

- | | |
|----------------------------------|---------------------------------------|
| (١) الكتاب السابق ص ١٢ س ١٩ - ٢٠ | (٢) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٢ س ٦ |
| (٣) الكتاب السابق ص ٤ س ١٥ - ١٦ | (٤) نفس الكتاب ص ٥٢ س ٢٠ - ٢١ |
| (٥) الكتاب السابق ص ٣١ س ٩ - ١٠ | (٦) نفس الكتاب ص ٣٢ س ١٤ |
| (٧) الكتاب السابق ص ٥٣ س ٥ | |

العبث ما يئنا. أما الناقد فانه يشرح هاتين الكلمتين بقوله « إن الناس لا يثبتون لشيطانهم أى فعالية كانت ؛ وهذا لا يجوز ، إذ لو صح لعبراً المؤلف عن مراده بنفى الكامتين « لا فعلا ولا عبثاً » وذلك نوع من المجاز سماه اللغويون بالتفليق (Merismus)

التفليق :

ولهذا التفليق قواعد، وهو جنسان : موجب، منفي .

والموجب يدل على معنى الكلية .

والمنفي يدل على معنى العدم المطلق .

ويعبر عن هذا المعنى بعطف ضدين على بعضهما ، ولهذا سمي بالتفليق ، لأن المعنى يفتق إلى فلقين وصاحب كتاب « الرد على ابن المقفع » يحب التفليق ، ونجد له في ذلك أمثلة منها قوله « بين الخواص من العرب والعوام^(١) أى كلهم . ومنها « ممن أطاع وعصى^(٢) » أى كل الناس . ومنها « بعثه الله إلى كل فصيح وأعجمي^(٣) » ، أى إلى كل الناس :

* * *

ومن المنفي « ما علمت أن ملأ ولا ذمياً^(٤) » أى ما علمت أن أحداً من الناس . ومن المنفي أيضاً قوله « لا في قصره ولا في طوله^(٥) » أى ليس في قوله أبداً . ومنه « ولا توجد بفهم في جهلاء ولا علماء^(٦) » أى لا توجد في فهم أحد .

فتبين أن شرط صحة التفليق هو كون الكلمتين متضادين ، والفعل والعبث ليسا متضادين فلا يجوز أن نعتبرهما تفليقاً معبراً عن معنى العدم ؛ فنضطر إلى ترك قراءة العبث ونرجع إلى القراءة الثانية وهي « عبثاً » ويكون المعنى : أن النور ليس له فعل ولا عين ، أى ليس له شخصية ، وما يؤيد هذه القراءة مراقبة القافية ، فالكتاب مسجع ، وتطابق السجع

(٢) الكتاب السابق ص ٣٤ س ١٩

(٤) الكتاب السابق ص ٣٥ س ١٢

(٦) الكتاب السابق ص ٣٥ س ٦

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٣٥ س ١٨

(٣) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٢٩ س ١٧

(٥) قس الكتاب ص ٣٢ س ٧

في كلمتي العيب واليقين غير قائم، فيجب أن تطابق كلمة عينا كلمة يقيناً ، وإن كان ذلك غير جائز في الشعر إلا أنه يوجد له أمثلة كثيرة في « كتاب الرد على ابن المقفع » ، منها أن صاحب الكتاب كثيراً ما قفى كلمة « فيه » بكلمة « إليه » أو « عليه » ، فخلاصة قولنا أن قراءة عينا هي الصحيحة ، وعيناً تصحيف ؛ إلا أنه يبقى عندنا شك ، وهو أننا إذا فرضنا أن الكلمة كانت غير منقوطة في يد الناسخ لزمنا أن نتساءل : ما الذي دعا الناسخ إلى تنقيطها عيناً ، مع أن عيناً أقل استعمالاً من كلمة « عينا » ؟ والجواب أن كلمة « عيناً » تقع في الكتاب قليل موضعنا ، فكان الناسخ قرأها هناك فظن أنها تصلح هنا أيضاً .

* * *

ونز يد على ما ذكر كلمة عن تنقيط ضمائر المضارع وهي متعبة جداً في نشر الكتب العربية ، وذلك أنه في الزمان القديم ، كانت العادة جارية على عدم تنقيط ضمائر المضارع ، لأن الفهم كان سهلاً ، ثم أخذ النساخ في الزمان المتأخر في نقط الضمائر فأخطأوا ، وأكثر الضمائر لا شك فيه ؛ وما فيه شك جنسان :

١ - إما أن يخص الشك اللفظ فقط :

٢ - وإما أن يخص الشك اللفظ والمعنى .

فن الأول التردد بين ياء المفرد الغائب ، وتاء المفردة الغائبة ، إذا سبق فاعل يجوز معه المذكر والمؤنث ، فيبقى المعنى هنا واحداً ، سواء نقطنا الفعل بالياء أو التاء ، وكثيراً ما يمكن البت في المسألة ، إذا عرفنا عادة المؤلف في استعمال الضمائر في المذكر والمؤنث بما يقع في الفعل الماضي ، لأن الفرق فيه ظاهر بين المذكر والمؤنث .

وأما الثاني وهو تغير المعنى ، أو تغير تركيب الجملة بتغير تنقيط الضمائر فهو أنواع ، منها : ما يتردد فيه بين الأشخاص ، أو بين الفاعل والمفعول ، أو بين الفعل الثلاثي

والرابعى. وسأكتفى بمثالين لهذا؛ أحدهما من كتاب «الرد على ابن المقفع»، فقد جاء فيه «قيل فالحرارة عندكم يا هؤلاء من شأنها الإحراق، وقد ترى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس فلا يحرق ناظره (أى عينه) الإشرأق^(١)»، وواضح أن هذا غير صحيح، لأنه لا يجوز أن يخاطب المؤلف جماعة في الحملة الأولى، وفرداً في الثانية، فلا بد من تغيير نقطة الضمير في ترى، وتكون قراءتها «وقد نرى الناظر يديم النظر إلى شروق الشمس...».

ومن ذلك في كتاب بيوس (Pappus) مالفظة: «وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة»^(٢). وهذا غريب لا يجوز في العربية، ونرى سائر الحمل المجاورة لتلك تبدأ بالغائب المذكور العائد على مؤلف المتن وهو بيوس، مثال ذلك: «والحملة الخامسة مع هذه الحمل يستخرج فيها الخط الذي من اسمين...»^(٣) فيتضح أن الصحيح في موضعنا هو «وكذلك تتبع هذه الحملة بالحملة السادسة».

في المثال الأول دلنا سياق الكلام على صحة الضمير. وفي المثال الثانى دلنا موضع مواز للذى كنا نبحث فيه. وهاتان الطريقتان هما أهم الوسائل للاستدلال على الصواب في مثل الشكوك السابقة.

* * *

إصلاح التشكيل :

ونلحق بذلك كلمة عن إصلاح التشكيل بنفس الواسطة، ومثال ذلك من كتاب «الرد على ابن المقفع» ما لفظه: «وإن كان عندنا لحمقه وضعفه ليمّا لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه^(٤)» وذلك غريب جداً؛ ونقرأ في موضع آخر «وإن به لطائفاً من ألم^(٥) الشيطان ومسه» واللحم مس خفيف من الجنون. فنرى من هذا أن كلمة «ليمّا»

(١) ص ٦٢-٤ (٢) كتاب الأعظام المنطق ص ٢٥-٢٠ (٣) الكتاب السابق ص ٢٥-١٥

(٤) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٥-٢٠ (٥) كتاب الرد على ابن المقفع ص ١٤-١٨

في الموضع الأول هي « لَمَّمَا » . وبذلك تكون القراءة الصحيحة لتلك العبارة « وإن كان عندنا لحمقه وضعفه لَمَّمَا لا أحسب بأحد حاجة إلى كشفه » .

ومسألة إصلاح التشكيل دون مسألة إصلاح التنقيط لأن الأشكال ليست جزءاً لازماً من النص المروى بل هي زيادة كالشرح فيجوز للقارئ أن يغيرها إذا كانت خطأ .

وقد ذكرنا في أول هذا البحث بين وسائل إصلاح النص مراقبة ما يختص به كل واحد من الشعراء من خصائص العروض والقوافي . ونورد لذلك أمثلة من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، فهو وإن لم يكن شعراً ، فهو مبيج ، والسجع أقل تكلفاً من الشعر ، فالخصائص الشعرية فيه أكثر . نقرأ في ذلك الكتاب « أشفيه من الضلالة شافيه ، لمن أنصف فاعتبر ، فاذكر^(١) » إلا في نسخة واحدة ، وفيها « لمن أنصف فاعتبر ، واعتبر واذكر » وهذا هو الصحيح لأننا نجد المؤلف في كتابه كله لا يكتفي بكلمة واحدة في القافية بل يضع بين القافيتين كلمتين ، ومن أمثلة ذلك « فلا محالة أنها (أى الألوان) لم تكن قبل حدوثها (أى الأشياء) وأنها قد تغنى بعد حدوثها^(٢) » إلا نسخة واحدة فيها كلمة حدثها بدل حدوثها الثانية ، وهذا مظهر غريب ، غير أننا نجد كلمة حدثت كثيرة الورد في كتاب « الرد على ابن المقفع » كمصدر لحدث مكان الحدوث ، فهي صحيحة في موضعنا لأن المؤلف لا يبيج في القافية بكلمة واحدة مرتين ، كما لا يجوز ذلك في الشعر .

ومثال آخر ما نقرأه « أم هو (أى النبي) - يا ويله - يحمل على خلاف ما يُعرف ، وإنما جاء النبي صلى الله عليه وسلم يدعو إلى المعارف^(٣) » فشكلها الناشر « يُعرف » والصحيح « يعرف » مثل « يجد » و « يعهد » ، وذلك نادر جداً ، والمعتاد عنده هو تطابق الحركتين السابقتين للروى .

(١) الكتاب السابق ص ١٠ س ٩ - ١٠ (٢) الكتاب السابق ص ٤٧ س ١٦ - ١٧

(٣) الكتاب السابق ص ٢٧ س ٩ - ١٠

إلى هنا لاحظنا أن مراقبة أسلوب المؤلف تبين الناشر على إصلاح الخطأ ، بل إن لها شأنًا أعظم من ذلك فإنها تقيده ، حتى لا يغير النص المروى بدون وجه حق ، إما لظنه أنه خطأ ، وإما لأن المؤلف لم يتبع تماماً ما وضعه النحويون واللغويون من القواعد . ونأتي لذلك بمثالين من كتاب « الأسماء الطيبة » ، فنقرأ فيه ما لفظه « كتاب كان همزاً لا ينتفع به ولغزاً » وظن الناشر أن ذلك خطأ من الناسخ ، فغيره وكتب « هراء » ، والهراء المنطق الفاسد لا نظام له ، ومن المحتمل كونه مرادفاً للغز ، غير أننا نجد في موضع آخر من الكتاب يقال عن رجل ما « إنه لمن أقوى الناس على الهمز » ومن أبعد الناس عن القدرة على المنطق ، والهمز هنا بمعنى الكلمة اليونانية (lalein) λαλειν ومعناها الهذر والكلام الذى لا معنى له ، فترى مؤلف الكتاب يستعمل الهمز على غير معناها المقيد في معاجم اللغة وهو : همز أى اغتاب الرجل في غيبته ، فبدلنا هذا على أن كلمة « همزاً » في الموضع الأول صحيحة لاحتياج إلى تغيير ، بل إلى زيادة نقطة الزاى فتصير « همزاً لا ينتفع به » .

ونقرأ في كتاب « الأسماء الطيبة » أيضاً « غبا ممتسده » ويقع ذلك مرتين ، والغب نوع من الحمى . ونقرأ فيه « النافض السابقة للحمى » . ونقرأ فيه « النافض كانت نكر » . وغير الناشر هذا كله ، فكتب في الموضع الأول « حمى ممتده » . وفي الثانى « غبا ممتداً » . وفي الثالث « النافض السابق » . وفي الرابع « كان يكر » . ونحن إذا نظرنا إلى هذه المواضع وإلى سواها ، رأينا أن كلمتى الغب والنافض أثبتا في جميع الكتاب مع أنهما مذكوران في اللغة ، وسبب تأنيثهما في الكتاب أنهما مرادفان لكلمة حمى المؤنثة ، فنستنتج من ذلك أن هذا الخطأ جدير بأن يعزى إلى مؤلف الكتاب ، أى مترجمه ، لأنه لو كان الخطأ من فعل واحد من نساخ الكتاب ، لكان من المتوقع أن يخطئ في موضع أو موضعين لا في الكتاب كله ، لذلك لا يجوز أن نصليح الخطأ

في تأنيث النيب والنافض ، ولو فعلنا لغيرنا ما كتبه مؤلف الكتاب . ومؤلف هذا الكتاب أو مترجمه حبيش بن الحسن سرياني الأصل ، فلا عجب أنه كان يخطئ في العربية ، وكذلك كان أكثر المترجمين للكتب اليونانية والسريانية . وكثير من ألف في الرياضة والطبيعة كان غير عربي ، فلم يكن يعرف العربية معرفة تامة . .

ولكن هؤلاء لا ينفردون بذلك عن غيرهم ، فرى مثلاً أبا نصر السراج صاحب كتاب « اللع في التصوف »^(١) المتوفى سنة ٣٧٨ هـ يخطئ في كلامه مراراً ، فراه يكتب مثلاً « حتى يخرج من الصلاة بالعقد الذي قد دخل في الصلاة »^(٢) مكان دخل به في الصلاة ونراه يذكر « وأفردوا هؤلاء »^(٣) مكان وأفرد هؤلاء . ومن عباراته أيضاً « وإن كانوا جماعة ومعهم شيخ يصومون بصومه ويفطرون بافطارة »^(٤) مكان صاموا وأفطروا . ورى في نفس الكتاب « التي يتفقهون فيها الصوفية »^(٥) مكان يتفقه .

فان قال قائل : لعل الذي وقع في هذه الأخطاء ليس هو السراج نفسه بل النساخ قلنا أولاً : أننا نشاهد هذه الأخطاء في جميع النسخ مما يدل على أنها أصلية ، ولفتنا نظر المعترض - ثانياً - إلى أن بعض الصوفية كانوا يحتقرون العلوم والآداب ، ومنها النحو واللغة ، والسراج نفسه يقول : « والناس في الأدب متفاوتون ، وهم على ثلاث طبقات : أهل الدنيا ، وأهل الدين ، وأهل الخصوصية من أهل الدين . فأما أهل الدنيا ، فان أكثر آدابهم في الفصاحة والبلاغة وأشعار العرب والعلوم ومعرفة الصنائع . وأما أهل الدين فان أكثر آدابهم في رياضة النفوس ، والطهارة ، وحفظ الجوارح ، وترك الشهوات ، واجتناب الشبهات ، وتجريد الطاعات ، والمصارعة إلى الخيرات » . ورى بعض المؤرخين يخطئون في كلامهم كالمقريزي ، فقد كتب في « كتاب المقفى » .

(١) كتاب اللع في التصوف الذي نشره *Reynold Allyn Nicholson* في لندن ١٩١٤

(٢) الكتاب السابق ص ١٧ من ١

(٣) كتاب اللع ص ١٥٤ من ٦

(٤) الكتاب السابق ص ١٨ من ٢

(٥) نفس الكتاب ص ١٦٥ من ١٨

« لا تخلى مجلسى من على بن أحمد » والصواب « تخلى » بدون الياء . ونشاهد ذلك مكتوباً بخطه « تخلى » فى النسخة الأصلية للكتاب ، ونشاهد فى مخطوطة كتاب « المغرب فى حلى المغرب » لابن سعيد المتوفى سنة ٦٧٣ . أو ٦٨٥ هـ التى كتبها ييسنده أغلاطاً كثيرة : منها إبدال الفاء بالسين ، والنصب بالرفع ، والمؤنث بالمذكر . ونجد غلطات فى الأشياء منها : أنه يسمى رجلاً بعينه سعداً فى موضع ، وسعيداً فى موضع آخر . وحسناً فى موضع ، وحسيناً فى موضع آخر الخ... بل إن بعض النحاة أنفسهم قد أخطأوا فى كلامهم : من ذلك أن ابن يعيش المتوفى سنة ٥٧٤٣ هـ - وهو شارح كتاب « المفصل للزنجشبرى »^(١) ، كتب مثلاً « فاذا قلت جاء زيد وسيفه على عاتقه ، كأنك قلت جاء زيد فى هذه الحال »^(٢) مكان فكأنك قلت ، وأخطأ بين لم ولا ، وبين أو والواو ، وغير ذلك .

فكل ما ذكرناه من أخطاء أهل النحو واللغة هو من خصائص اللغة العربية الوسطى ، وهو موضوع واسع جداً ، يشمل كل ما طرأ على اللغة الكتابية من التغيرات ، منذ برزت إلى طور التاريخ حتى الآن ، أو إلى ابتداء التأثير الأوروبى ، أقول اللغة الكتابية ، لتخرج اللهجات القديمة والحديثة ، فانها موضوع واسع على حدته . فمن الضروري البحث عن هذه اللغة العربية الوسطى ، وتنظيم نحوها ، ومعجم مفرداتها . أما بالنسبة لمعجم المفردات فقد اضطلع به المستشرق الفرنسى «دوزى» Dozy فى معجمه المشهور - Supplément aux dictionnaires naires Arabes. ومع ضخامة هذا المعجم إلا أنه كالقطرة من البحر ، يضاف إلى ذلك أنه غير مرتب ترتيباً جيداً ، إذ خلط فيه ما هو قديم بما هو حديث . ولغة الكتابة باللغة الدارجة ، وما هو صحيح بما هو خطأ .

(١) انظر G. Jahn, Ibn Ja'is Commentar zu Zamachšari's Mufaṣṣal. Leipzig, 1882 - 11, 1886.

(٢) انظر الكتاب السابق ج ١ ص ٢٤٨ م ١٦٦

أما الموضوع الأول وهو النحو فلم يؤلف فيه أحد، اللهم إلا بعض التبعات الجزئية: منها كتاب ألفه جراف في «عربية النصارى»^(١)، وبحث وضعه مولدنا نشر كتاب «عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة» في خصائص الكلمات العربية الموجودة في هذا الكتاب الذي نشره^(٢). وعلى من يريد أن يشترك في البحث عن هذا الموضوع الواسع أن يشعر بأن الغرض ليس في التفريق بين الصواب المطابق للقواعد النحوية، وبين الخطأ المخالف لها، بل الغرض تحقيق ما كان مستعملاً عند المؤلفين من أنواع النحو، والصرف، والبناء، وتركيب الجمل، ومعاني المفردات، وارتباط بعضها ببعض، وعمّا إذا كان ذلك صواباً أم خطأ. والعربية الوسطى ليست صورة واحدة، بل الفرق كبير بين أطوارها وبيئاتها. فالفقيه الكبير وإن خالفت لغته اللغة الفصحى في الأمور الجزئية، فليجئته فصيحة بالنسبة إلى لغة الراهب المسيحي الذي كان يكتب خطبه الدينية في القرن السابع عشر.

* * *

فخلاصة بحثنا هي أن المواضع الموازية عظيمة الشأن، فأننا إذا شككنا في صحة لفظ أو عبارة من الكتاب الذي نصصححه، أو ترددنا بين القراءتين المرويتين، فلا بد لنا من أن نأتي بمواضع موازية للموضع الذي نشك أو نتردد فيه، لكي نستعين بها على إزالة هذا الشك وهذا التردد. فإذا سأل سائل: فكيف نستطيع العثور على المواضع الموازية، قلنا لذلك طريقتان: أولاهما عرضية، والثانية نظامية.

فالأولى: أن نقرأ الكتاب ونحفظ ما فيه من الشكوك والمشكلات، ثم نقرأه مرات، ونلتفت إلى المواضع الموازية للمواضع التي قرأناها في المرة الأولى، ونعلق على كل

(١) Georg Graf, *Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur frankischen Zeit (Ende des 11 Jahrhunderts)*, Eine literarhistorische Skizze, Freiburg im Breisgau, 1905.

(٢) August Müller, *Über Text und Sprachgebrauch von Ibn Abi Uselbi's* (٢) *Geschichte der Aerzte, Sitzungsberichte der königl. bayer. Akademie der Wissenschaften, philosophisch-philologische Classe, Sitzung von 8 November 1884.*

ما يعين على حل الشكوك والمشكلات التي تعرض فيه . وهذه الطريقة تظهر سهلة ، ولكنها صعبة ، متعبة في الحقيقة ، ولا تؤدي إلى النجاح التام إلا نادراً : وذلك أننا لا يمكننا أن ننتبه إلى أشياء كثيرة في وقت واحد ، فإذا قرأنا الكتاب مرة ثانية ، لم يلح لنا إلا بعض المواضع الموازية التي نحتاج إليها ، فنحن مضطرون لذلك إلى قراءة الكتاب مرات ، وكثيراً ما لا يتضح توازي الموضوعين إلا بعد التعمق والتدقيق ، فلا نوافق إلى استنتاجه إلا بعد مقايضة كثير من الموضوعات المتوازية ، ولا نحصل على ذلك بقراءة الكتاب على نسقه ، فلا بد من الالتجاء إلى الطريقة الثانية .

والطريقة الثانية هي النظامية : وذلك أن نرتب فهرس للكتاب ، تحتوي على كل ما يكون هو جدير بالالتفات إليه من المفردات ، والتركيب ، والعروض ، والنحو ، ونرتب هذه الفهارس على أنواع من الترتيب تليق بموضوع كل منها : ففهرس الألفاظ المفردة نرتبه على حروف المعجم . وفهرس النحو نرتبه على أبواب النحو ، إلى غير ذلك . ثم إذا شككنا في موضع من الكتاب واحتجنا في سبيل جلاء الشك إلى مواضع موازية راجعنا الفهارس ووجدنا المواضع الموازية ، وقايستنا بينها جميعاً ، وبذلك نحصل على المواضع الموازية للموضع الأول ، وبذلك نتمكن من الحكم عليه .

* * *

أخطاء النساخ

ذكرنا في أول هذا الباب أنه لا نقد إلا بعد فهم . وأن الفهم له شرطان : فهم الأشياء بالسياق ، وفهم العبارة . وكان الغرض من هذا البحث كله النظر إلى النص من جهة المؤلف ، وذلك أننا نتساءل ، ما الذي عناه المؤلف من كلامه ، وما الذي كان متوقفاً منه في التعبير عما يعنيه . وهذا البحث يحتاج إلى تكمة ، وهي النظر إلى النص من جهة الناسخ ، فتساءل ماذا يتوقع أن يكون للناسخ من أثر في نسخ الكتاب ؟ . وهذه المسألة

تفضى بنا إلى البحث في أنواع التغيير الحادث في النص على أيدي النسخ؛ وهذا التغيير جنسان : تعمدى ، واتفاقى. ومعنى هذا التقسيم واضح ، فان النسخ ربما يسهو ويُغفل فيكتب غير ما هو موجود ، وربما يتقدم إلى الإيضاح ، وإلى ما يظنه إصلاحاً ، فيكتب لهذا غير ما هو موجود في الأصل . وربما اشترك جنسان من هذا الخطأ في موضع واحد ، وذلك إذا كان النسخ الأول قد سها فصار النص غير مفهوم ، وجاء ناسخ ثان واجتهد في إصلاح الخطأ ، فان وُفق فلا ضرر ، وإن لم يوفق كان ما كتبه أبعد عن الأصل كثيراً . ولهذا الأجناس من الخطأ أنواع متعددة ، ولا يمكننا إحصاء الأخطاء ، ولا إيراد أمثلة لها جميعاً ، بل نكتفى بذكر بعضها وإعطاء الأمثلة لها .

* * *

أما التغييرات التعمدية فأكثرها الزيادات ، وغرضها شرح المتن وإيضاحه ، وقد يوجد غير ذلك كما نقرأ في النسخين A ، B لكتاب « الحيل » للخفاف بعد اسم أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وأعاننا ببركته ^(١) وهذه الجملة لا توجد في باقي النسخ ، فهي زيادة كتبها ناسخ أصل A ، D وقد ذكرنا نسخ كتاب الحيل من قبل .

* * *

وقد يعتمد الناشر إلى التغيير التعمدى في إخراج كتاب قديم ، فيطبخ نصه ، ويزيد عليه ما يظنه مرتبطاً بمضمونه ، ويسقط منه ما لا يعجبه . ولكن النسخة التي تحتوى على شيء من هذه التغييرات التعمدية تعد أقرب إلى الإخراجة الجديدة . وأنواع التغييرات الاتفاقية أكثر بكثير من التغييرات التعمدية ، ومنها إسقاط الحروف كالواو ، وإسقاط الكلمات ، وخاصة القصيرة منها مثل فيه أو له ، وقد يسقط أكثر من كلمة واحدة ، ويحدث ذلك على العموم لسبب من اثنين :

(١) انظر مقدمة ثمانين لكتاب الحيل للخفاف ص ٩٢

أحدهما أن الناسخ بعد أن أتم نسخ سطر ضلّ فلم ينسخ السطر الذي يتلوّه ، بل أسقطه و جاز إلى الذي بعده . وقد ذكرنا في الباب الأول مثالا لذلك من كتاب « عجائب المخلوقات » للقزويني .

والسبب الثاني : وقوع الخطأ بين المتماثلين ، وقد أوردنا مثالا لذلك من نسخة من كتاب « ببوس » عند حديثنا عن البحث في وجوب معرفة موضوع الكتاب ^(١) . والخطأ بين المتماثلين هو أهم عامل في وقوع الخطأ في النسخ ، ولذلك نورد له أمثلة أخرى :

من ذلك في كتاب « الطبقات الكبير » لابن سعد المتوفى سنة ٢٣٠ هـ . الذي نشره جماعة من المستشرقين الألمان ما تقرأه في نسخة له محفوظة في مكتبة جوتا . قال : « أخبرنا عمرو ابن عاصم الأحول » ونرى في النسخ الأخرى أن ذلك غير صحيح إذ النص الأصلي « أخبرنا عمرو بن عاصم الكلابي » ، أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم الأحول ^(٢) ، فضل الناسخ عن كلمة عاصم الأولى إلى عاصم الثانية ، وأسقط الكلمات « الكلابي » أخبرنا المعتمر بن سليمان عن عاصم ، وحدث مثل ذلك في الإسناد أسهل منه في غيره لأن الإسناد ليس له ارتباط معنوي ، فلا يتغير معناه بتغير الكلمات وبسقوط بعضها ، مع أن مثل ذلك يعرض في نفس الكلام المرتبط أيضاً ، مثال ذلك من كتاب « الطبقات الكبير » في نسخة مكتبة جوتا « فلما رأى الله عرى آدم وحواء أمره (أي أمر الله آدم) أن يذبح كبشاً فذبحه » فهذا كلام مفهوم مرتبط ، وهو مع ذلك غير صحيح ، فأننا نرى في النسخ الباقية كلمات كثيرة غير موجودة هنا أسقطها الناسخ بعد كلمة « كبشاً » وقبل الكلمة الأخيرة وهي « من الضأن من الثمانية الأزواج التي أنزل الله من الجنة : فأخذ آدم كبشاً فذبحه » فضل

(١) انظر ص ٤٤ وما بعدها من هذه المحاضرات .

الناسخ وبدل أن يواصل بعد كلمة « كبشاً » الأولى بما يتلوها وأصلها بما يتلو كبشاً الثانية.

* * *

من ذلك نرى أن الخطأ بين المتماثلين يؤدي عادة إلى إسقاط كلمات . ومما هو أندر من ذلك أن يؤدي إلى زيادة كلمات ، من ذلك من كتاب « الانتصار والرد على ابن الراوندى » لابن الحياط ما نصه : « لأنه لا يجوز أن يكون الله عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أيضاً من أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك إلا وفي الوجود جسم متحرك على ما وقع به العلم ، ولا بد أن يكون لا يزال عالماً بأن الجسم متحرك ^(١) الخ ، وذلك في النسخة الوحيدة لهذا الكتاب . فلم يفهم الناشر ذلك — وهو حقاً غير مفهوم — واجتهد في تصحيحه ، وزادني مكانين بعض كلمات ظن أنها سقطت ، فصار النص يفهم بعض الفهم ، إلا أنه صار غريباً ، والصحيح أنه لا يجب زيادة شيء ، بل أن يحدف شيء ، لأننا عند التحقيق نجد أن جملة تكرر مرتين ، وذلك أن الناسخ بعد أن كتب كلمة « متحرك » الثانية لم يتابع نسخ ما بعدها ، بل رجع إلى كلمة « متحرك » الأولى ، وكتب ما بعدها مرة ثانية ، ومما يشبه وقوع الخطأ بين المتماثلين تكرير الفرد ، وإفراد المكرر : فن تكرير الفرد ما نقرأه في إحدى نسختي « فهرست حنين بن إسحق لكتب جالينوس » ولفظه « ثم ترجمته أنا من بعد إلى السريانية ثانية » وكلمة ثانية غير مفهومة لأنه لم يذكر قبل ذلك ترجمة أولى للكتاب ، والكلمة غير موجودة في النسخة الثانية ، فيظهر أنها تكرار للجزء الثاني من كلمة « السريانية »

ومن أفراد المكرر ما نقرأه في تلك النسخة عينها « ولذلك ليس يضطرنى شيء إلى ذكر كتاب من تلك الكتب » وهذا غريب لأنه ذكر قبل ذلك عدداً من كتب جالينوس ، فنرى في النسخة الثانية الصحيحة « كتاب كتاب »

(١) الانتصار — نشره نيرج — القاهرة ١٩٢٥ م ١٠٦ ص ١٠٩

ومثال آخر من كتاب « الرد على ابن المقفع » ما لفظه في إحدى النسخ « على الأول الأحد ، السابق لكل عدد ، الذى لا يكون له ثان إلا من بعده ، ولا يثبت الثانى إلا من بعده »^(١) وهذا لا يجوز من جهة المعنى ، ولا يجوز من جهة القافية ، لأن كلمة بعده تكرر فيها. ونرى في بعض النسخ الأخرى أن الصواب في الجملة الأخيرة « من بعده » فكتب الناسخ العين والدال مرة واحدة ، وكان الواجب أن يكتبهما مرتين :

* * *

ومن الزيادات الاتفاقية ، إدخال حاشية في النص ظناً أنها سقطت من الأصل ، ثم استدرك الكاتب الناقص في الهامش . من ذلك ما نجده في كتاب « الحيل في الفقه » للخصاف ، ونصه في إحدى نسخ^(٢)ه « فيقول أعرفي أعرف هذه الدار أسكنها » وهو كلام لا معنى له . وفي النسخ الباقية لا توجد كلمة « أعرف » وهي زائدة في الحقيقة ، وهي قراءة أخرى مكان أعرفي ، فالأصل الذى نقل عنه هذه النسخة كان على هوامشه بعض الكلمات المأخوذة من النسخ الأخرى ، وظن الناسخ أنها استدراكات يجب إدخالها في المتن . وقراءة أعرف مكان أعرفي تحريف ، وهي ظاهرة الخطأ .

ووجود الاستدراك الناقص على هامش الكتاب يسبب أحياناً تقديماً وتأخيراً ، وذلك لأن الناسخ لا يفهم أحياناً في أى موضع يجب إدخال هذه الكلمات المستدركة . من ذلك ما نقرأه في إحدى نسخ^(٣)ه « فهرست كتب جالينوس » . « وكنت ترجمت نحواً من نصفه ، ثم إنى استتمته إلى السريانية » وهذا غريب ، لأننا كنا نتوقع أن يقال إنه ترجم نحواً من نصفه إلى السريانية ، ولا يقال ذلك عن الاستتمام ، ولهذا نجد في النسخة الثانية « ثم نقلت نحواً من نصفه إلى السريانية ثم نقلت بعضه » . فنستدل بذلك

(١) الرد على ابن المقفع ص ٣ م ١١

(٢) هي نسخة D. أظهر تعليقات الناشر ص ١٢٢

(٣) فهرست كتب جالينوس ص ٣١ م ١٧ كتابه في الزهدة والناقض والاختلاج والتشنج .

على أن كلمة السريانية كانت في الأصل مكتوبة على هامش النص فأدخلها كاتب النسخة الأولى في غير موضعها .

* * *

وربما نشأ عن الاستدراك في هامش الكتاب تكرار المستدرك ، من ذلك في « فهرست كتب جالينوس » . « فأخرجت جوامع (أى كتاب الذبول) على طريق التقسيم ، مع مقالات أخر عده ترجمها عيسى إلى العربية ^(١) . وهذا غريب لأنه لا داعي هنا إلى ذكر كون عيسى ترجم المقالات التي أخرج حين جملها ، مع أن حيناً لم يذكر هذه الجمل . وفي النسخة الثانية لا توجد هذه الجملة ، ونجدها في النسختين بعد هذا الموضع بقليل حيث يقول حين : « ثم إنى ترجمته (أى كتاب الذبول) إلى السريانية وترجمه عيسى إلى العربية ^(٢) » ، إلا أن الضمير هنا في « ترجمه عيسى » مذكر ، وكان في الموضع الأول مؤنثاً ، وأول الجملة هنا بالواو ، وكانت ناقصة هناك . فيتضح أن الجملة كانت مكتوبة في الهامش ، ثم أدخلها كاتب في الأصل في غير موضعها ، ثم غير الضمير لكي يناسب الموضع ، وأسقط الواو لكي توافق الجملة ما قبلها ، وكان الكاتب الثاني أدخلها مرة ثانية في الموضع الصحيح ، فهي لذلك مكررة في النسخة .

* * *

والتقديم والتأخير كثير الوقوع ، ولا يقتصر حدوثه على إدخال حاشية ، بل ينتج عن أسباب كثيرة منها السهو والغفلة ، ونوع آخر من الخطأ الاتفاق وهو إبدال كلمة بأخرى ، ولا عجب إذا كانت الكلمتان مترادفتين وبخاصة فيما يروى ولا سيما في الشعر ، مثال ذلك ما نراه في « ديوان عمر بن أبي ربيعة » من إبدال القلب بالنفس ، وبان بلاح ، واليوم بالحين ، وتراسل بتألف :

(١) فهرست كتب جالينوس ص ٣٥ ص ٧

(٢) الكتاب السابق ص ٣٥ ص ١٠

ومما هو أغرب من هذا — وهو مع ذلك كثير الوقوع — إبدال الكلمة بضدها ،
ونشاهد هذا في كتاب «الأعظام المنطقة والصم» ، وتبادل فيه هاتان الكلمتان المتضادتان
الثان يبنى عليهما الكتاب كله وهما المنطقة والصم :

ومما هو بين إبدال الكلمة بغيرها ، وبين التحريف المطلق ، إبدال الكلمة بما هو قريب لها
في المعنى ، بحيث يكون معناهما متشابهة في نفس الوقت مثل «اسيا» و «شيئا»^(١) ، «للموضع»
و «للمريع»^(٢) وذلك في كتاب الأعظام المنطقة والصم .

* * *

التحريف :

وأما التحريف نفسه فقد ذكرنا أنه منتشر وشائع في الكتب العربية أكثر من غيرها ،
وهو جنسان :

وينشأ الجنس الأول حينما يدون الكاتب غير ما كان يريد أن يكتبه ، مثل عمل وعلم :
والجنس الثاني أهم من الأول بكثير ، وهو أن يخطئ الناسخ في قراءة ما هو مكتوب
في الأصل ويكتب غيره ، وهذا الجنس من التحريف لا تحصى أنواعه ، ولكل جنس
أنواع خاصة به بمناسبة تشابه الحروف فيه . فلو كان الكتاب قد كتب أولاً بالكوفي ،
ثم نسخ بالخط النسخي ، ثم بالمغربى ، ثم أعيدت كتابته بالنسخي ، ثم كتب بالفارسي ،
أو الرقعة التركي ، فلأنها لا احتمال وقوع التحريف في مثل هذا الكتاب ، وأكثر
ذلك يحدث عند النقل من خط لخط ، وعند النسخ من أصل قديم ، لأن الناسخ في هذه
الحالات لا يعرف خط الأصل معرفة كافية في كثير من الأحيان ، نجد مثل ذلك في ديوان
عبيد بن الأبرص ، الذي نشره المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) فقد جاء فيه
« حتى أتى شجرات واستكل عنهن »^(٣) . ففي ذلك تحريفان ، والصواب « واستظل

(٢) الكتاب السابق ص ٤٨ م ١

(١) كتاب يس ص ٦ م ١٤

(٣) أنظر Ch. Lyall, The Diwans of 'Abd ibn Il Abraş and 'Omair
ibn Ithufail, Leiden, 1913 p. 1

تحتهن » ، والمرجع أن أصل النسخة وهي قديمة جداً تاريخها سنة ٤٣٠ هـ . كان مكتوباً بالخط المغربي والطاء فيه تشبه الكاف في الخط النسخي ويشد الالتباس إذا وقعت بعدها لام كما في مثالنا هذا .

ومن ذلك أيضاً في كتاب « الآثار الباقية » للبيروني « وقد كان يقوم للعرب في أوقات معلومة من شهورهم المنسأة أسواقاً^(١) ولكنها وردت في جميع النسخ « المنشأة » وذلك أننا نفرض أن السين في النسخة الأصلية التي نسخت منها كل النسخ كان فوقها العلامة الدالة على إهمالها « س » ، كما نشاهد مثل ذلك في النسخ القديمة ، ولكن النساخ لم يفهموا هذه العلامة وظنوها نقط الشين ، ومما يؤيد ذلك تكرارها في نفس الكتاب « إن شاء الله في الاجل وأزال الحوادث النفسانية بمنه إنه قدير عليه » كتبت كذلك في جميع النسخ^(٢) ، وجاء في موضع بعد ذلك « إن نساء الله في الأجل » وكشف برحمته بقايا الأوصال والعلل ، إن شاء الله^(٣) وبذلك نعريف من الموضع الثاني أن صحة ما ورد في الموضع الأول هو « إن نساء الله في الأجل » ولكن السين كانت تشتمل على علامة الإهمال كما رأينا في المثال السابق ، وهذين المثالين ليسا من التحريف بل من التصحيف ، وقد أسهنا في الحديث عن التصحيف من قبل :

* * *

ودرس التحريف ، موضوع من موضوعات علم الخط العربي ، ولا أعنى علم تاريخ الخط العربي ، على اعتبار أنه أحد الفنون الجميلة في الشرق ، ولا من جهة كونه مستعملاً في النقوش ، أي الكتابات المنحوتة في الأحجار (Epigraphy) ونحوها ، وإنما أعنى تاريخ الخط العربي المستعمل في الكتب ، وهو موضوع لم يلق من عناية

(١) كتاب الآثار الباقية ص ٣٢٨ من ١ وقد ذكر في الماش (في المخطوطات المنشأة) أنظر أيضاً مقدمة

الناشر زاخار ص LXIII .

(٢) الكتاب السابق ص ٢٣٠ من ٩

(٣) الكتاب السابق ص ٢٣٠ من ٩

الباحثين إلا القدر القليل ، فقد نشر بعض المستشرقين صوراً شمسية لبعض نماذج الخط العربي ، وأهمها معرض الخطوط الذي نشره المستشرق الألماني موريتز ، الذي كان مديراً لدار الكتب المصرية ، تحت عنوان Moritz, Arabic Palaeography, Cairo, 1904 حينما كان مديراً لدار الكتب ، وهو الذي كتب مقالة دائرة المعارف الإسلامية في هذا الموضوع ، ولكنها ليست كافية . وكتب المستشرق الفرنسي هوداس مقالة صغيرة عن تاريخ الخط المغربي تحت عنوان ^(١) Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Paris, 1886. ونشر حفي ناصف مقالة في مجلة الجامعة القديمة تحت عنوان « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » ، القاهرة ١٩١٠ ^(٢) ، ونشر عبد الفتاح عباده كتاباً عن « انتشار الخط العربي في العالم الشرقي والعالم الغربي » ، القاهرة ١٩١٥ ^(٣) ، ونشر الدكتور خليل يحيى نامي بحثاً عن « تاريخ الخط العربي وتطوره إلى ما قبل الإسلام » في الجزء الأول من المجلد الثالث من مجلة كلية الآداب . مايو سنة ١٩٣٥ ^(٤) . ونشر المستشرق النمساوي أدولف جروهمان بحثاً عن البردى العربي تناول فيه تاريخ الخط العربي ^(٥) . ولكنها أيضاً غير كافية . وكان الواجب أن تستقصى كل هيئة من هيئات الخط العربي المستعملة ، وتميز عن غيرها ، وتقسّم تبعاً لأسلوبها وقدمها ، والجهاً التي استعملت فيها ، بل كان الواجب أن يبحث عن

(١) نشره في ص ٩١ من مجموعة *Nouveaux Melanges Orientaux, mémoires, texts et tradition publiés par les professeurs de l'école spéciale des langues orientales à l'occasion du septième congrès international des orientalistes réuni à Vienne (Septembre, 1886), Paris, 1886.*

(٢) تحدث فيه عن تاريخ الخط العربي قبل الإسلام ٤٦ — ٧٦ وبعده ٧٧ — ١٢٣ وأصناف الأعلام العربية في صدر الإسلام ص ١٢٤ — ١٢٨ وتاريخ تيجويد الخط العربي ص ١٢٩ — ١٣٤ وما كانت العرب تكتب فيه ١٣٧ — ١٧٣ (٣) تحدث فيه عن أصل الخط العربي وتاريخه بعد الإسلام

(٤) نشر معها ٥ جداول ، ٥ لوح ، وثلاثة قروش عربية قديمة

(٥) A. Grohmann, From the World of Arabic Papyri, Cairo, 1952.

ونشر معها ستة عشر لوحة وجدولا واحدا .

كل حرف ، وتستقصى كل صورة من صوره المختلفة في الكتب ، وأن يعين متى وأين كانت تلك الصور مستعملة . وكان لابد من إعداد كتاب مؤلف في تلك الحسروفك بالصور الشمسية التي يبين فيها صور تلك الحروف على اختلافها ، غير أنه لابد أن يكون تلك الجداول أوسع من تلك التي نشرها موريتز في دائرة المعارف الإسلامية . وقد ألف مثل هذا النوع من الكتب في تاريخ الخطوط الأوروبية .

ولتاريخ الخط في علم نقد النصوص فائدتان ، إحداهما تلك التي تكلمنا عنها الآن ، وهي أن معرفة تاريخ الخط تسهل علينا تحديد أجناس التحريف ، وتعيننا على إصلاحها . والأخرى أن معرفة تاريخ الخط تعين على تحديد تاريخ نسخ الكتاب ومكانه ، إذا لم يذكر فيه .

* * *

الخطأ في الإملاء

ومما يشبه التحريف ما ينشأ عن الخطأ في الإملاء . لأن الكاتب لا يفهم كلام الممل عليه فيكتب غيره . وهذا الجنس من التحريف نادر ، وتحقيق خطأ المستمل صعب ، ولم تعين أنواعه .

* * *

الأخطاء النحوية :

ونلحق بالتحريف ذكر الأخطاء النحوية التي ارتكبها النساخ ، لأنهم لم ينتبهوا إلى ما هو مكتوب في النسخ ، فكثيراً ما بدلوا الصحيح في الأصل بالدارج في لغتهم ، فأبدلوا النصب والجزم بالرفع ، وأبدلوا المؤنث بالمذكر ، والقاء بالواو ، إلى غير ذلك ، وكان أكثر خطئهم في الأعداد ، لأن العادة كانت جارية على أن ينطقوا بالأعداد طبق اللغة الدارجة ، ولهذا السبب فإن النسخ التي لا خطأ فيها في الأعداد نادرة .

وبحث الأخطاء يحتاج إلى ملاحظة ، وذلك أننا ذكرنا أن بعض المؤلفين قد بدرت منهم أخطاء نحوية لا يجوز تصحيحها . فإذا اشتملت الكتب على شيء من الأخطاء

النحوية وجب أن تتساءل : هل هي من خطأ المؤلف نفسه ، أو من الناسخ ؟ والوصول إلى الحقيقة صعب ، وتستخدم لذلك أمور منها : أنه يجب أن نتعرف على شخصية المؤلف ، لنرى هل من المحتمل وقوع الأخطاء النحوية منه ؟ .

ومنها تقدير قيمة النسخة ، فإن كانت قديمة مشكولة ، كتبت باجتهاد كاف ، وعناية تامة ، وكانت تدل على أن كاتبها كان حسن الفهم ، رأينا أن خطأه في النحوي بعيد الاحتمال ، ومنها أن اتفاق النسخ غير المتناسبة يدل على أن الخطأ يعزى إلى مؤلف الكتاب ، وكذلك إذا وجدنا الخطأ مضطرباً في كل الكتاب عزوناه إلى المؤلف . وهذه القواعد كلها احتمالية ولا تُعكس . فإنا إذا وجدنا النسخ غير متفقة في الخطأ كان هناك احتمالان : إما أن يكون الخطأ ليس من المؤلف . وإما أن يكون من المؤلف وانتبه إليه بعض الناسخ فأصلحه . ولا يمكن نسبة الخطأ إلى المؤلف إلا إذا كانت النسخة الأصلية التي كتبها بيده محفوظة .

* * *

الخلل في النسخ :

ومن أجناس الخطأ ما يحدث من خلل طرأ على الأصل من نقص في أوله أو آخره ، أو قطع بعض صفحاته . أو أكل العث فيه ، أو قص هوامشه ؛ فنه في كتاب « الحيل في الفقه » للقزويني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ أو ٤٦٠ هـ الذي نشره المستشرق الألماني^(١) شاخت . فوجد فيه كلاماً عن التفريق بين الزوجين^(٢) ، ثم ينتقل البحث إلى الطلاق^(٣) ، ثم يصل إلى مسألة الارتهان . ويعود بعد ستة عشر سطراً إلى التفريق بين الزوجين^(٤) ،

(١) Joseph Schacht, *Das Kitāb al-Ḥiyal fil-fiqh (Buch der Rechtskniffe)* (1) des abū Ḥātim Maḥmūd ibn al-Ḥassan al-Qazwīnī, Hannover, 1924

كتاب الحيل في الفقه للإمام أبي حاتم محمد بن الحسن بن محمد يوسف بن الحسن بن عكرمة بن أنس بن مالك الانصاري القزويني الشافعي . (٢) ص ٤٤ من ١٧ - ص ٤٥ من ١ - ٢ . الكتاب

السابق § ٧٨ « تلوا احتال الزوج وقال جامعتها قبل فصوله مع يمينه ، ولا فرق بينهما » .

(٣) الكتاب السابق ص ٤٦ من ١٦ - ص ٤٧ من ١٠ فقرات § ٨٨ ب - ٢٢ .

(٤) الكتاب السابق ص ٤٥ من ٢ - ص ٤٦ من ١٥ .

ثم بعد واحد وثلاثين سطرًا يرجع إلى مسألة الارتئان^(١) بكلام يواصل فيه الكلام الأول عن الارتئسان : قال المؤلف « ولو أن المرتين وطىء الجارية الموهونة ، أقيم عليه الحد ، والوجه في إسقاط الحد أن يدعى : ... » . ونجد في الموضع الثاني بعد واحد وثلاثين سطرًا « الجهالة ، فلا يقام عليه الحد حينئذ ، إذا كان مثله يُعذر » ، فبدل ذلك على أن ترتب القطع في النسخة الوحيدة غير صحيح ، وينبغي تقديم القطعة الثانية على الأولى :

١ - تفريق — < طلاق — < ارتئان ١٦ سطرًا
 ٢ - تفريق ٣١ سطرًا ارتئان :
 < —

فاذا سئلنا كيف حدث ذلك الاضطراب وجب علينا أن نفترض أن القطعة الأولى كانت مكتوبة على ورقة واحدة ، والثانية الطرية وهى ضعف الأولى مكتوبة على ورقتين ، وكانت الأوراق مفكوكة ، فقدمت الورقة الأولى ، على الورقتين التاليتين ، وكان موضعها الصحيح بعدهما .

والغرض من تتبع أجناس الخطأ في النسخ ، أننا إذا وجدنا في النص موضعاً غير مفهوم لأنه لا يليق بلغة الكلام وفكرته وسياقه ، وجب علينا بعد ذلك أن ننقد حدسنا فنتساءل : كيف أمكن أن يخرج نص مغلوط عن نص صحيح ؟ وإذا وجدنا جنساً من أجناس الخطأ المستعملة من جهة نظرياتها ، جاز أن نفترض أن الحدس والتخمين حقيقة وصواب ، وإلا وجب البحث عن اقتراح غيره ، وقد ذكرنا الأمثلة لذلك من قبل . ويبقى علينا أن نذكر قاعدتين عددهما بعض النقاد أساسيتين في نقد النصوص ، إلا أنهما تصنيفان أحياناً وتخطئان أحياناً أخرى .

(١) البكاتب السابق ص ٤٧ م ١٣ ، ن ١٥ فقرة ٩٢ - ٩٤ .

أولاهما :

أن النص الأقصر هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما مسهبة ، والثانية موجزة ، لزم أن نؤثر الثانية ، لأن الأقرب إلى الاحتمال ، أن يدخل الناسخ في النص ما ليس منه طلباً لشرحه . وهذا الاحتجاج صحيح ، إلا أنه لا يعتبر فيه إلا حالة التغيير التعمدى ، ولا يعتبر التغيير الاتفاقى ، وقد فصلنا ذلك وقلنا إن سقوط الكامات والحمل يقع اتفاقياً من جراء غفلة الكاتب وسهوه ، وقبل أن نطبق هذه القاعدة يجب أن نحكم : هل كان التغيير الموجود في النص تعمدياً أو اتفاقياً ؟ وحل هذه المسألة صعب ، ولذلك تكون فائدة هذه القاعدة قليلة .

والقاعدة الثانية :

أن النص الأصعب هو الصحيح ، أى أننا إذا عثرنا على قراءتين إحداهما تفهم بصعوبة والأخرى تفهم بسهولة ، فضلنا الأولى ؛ وهذا في الظاهر ضد ما قلناه ، لأننا استدللنا على أنه إذا كان النص غير مفهوم ، كان غير صحيح . ولكن هذه القاعدة صحيحة إلى حد ما ، ويحتج بها على أنه لا يتصور أن يبدل الناسخ شيئاً مفهوماً بشيء لا يفهم مطلقاً ، أو بشيء لا يفهم إلا بصعوبة . والمحتمل ضد ذلك ، وهذا الرأي صحيح ، والقاعدة التى تترتب عليه نافعة ، إذ تحذرنا مما يسهل فهمه ، فانه كثيراً ما يختبئ الصحيح فيما مظهره غير مفهوم ؛ فعلينا إذن أن نستخرجه ، فلا نكتفى بتخمينات الناسخ وهى فى الحقيقة بعيدة عن الأصل ، إلا أننا نجد لذلك حداً ، وهو الذى حددنا به القاعدة الأولى ، وهو أن القاعدة لا تصيب إلا فى التغييرات التعمدية ، وأما هذه فيصح فيها فى الحقيقة أن الناشئ عنها سهل الفهم ، وأما التغييرات الاتفاقية فتحدث فيما لا معنى له أبداً ، والقاعدة فيها مخطئة .

والخلاصة أننا إذا وجدنا قراءة مسهبة بجانب قراءة أخرى موجزة ؛ وقراءة صعبة ، بجانب قراءة أخرى سهلة ، وجب أن ننظر فيها من جهتين : من جهة التغيير

التمعدي ، والتغير الاتفاق ، ولا نخمن أن كل عبارة في هذه غير موجودة في تلك ، بل يجب أن نتدبر ونسأل : هل يجوز أن تكون العبارة زائدة في تلك ، ولا نحسب أن العبارة صحيحة ، بل نسأل هل يمكن أن يختبئ الصحيح فيما هو خطأ لا يفهم ؟

ونختتم هذا الباب بتشبيه مفيد ، فنشبه النص المغلوط الذي تتفق عليه كل النسخ بالمريض ، ونشبه الناقد بالطبيب ، فنقول إن أول وظيفة للطبيب هي أن يتحقق : هل يكون المريض مريضاً في الأصل ؟ أي أننا إذا وجدنا نصاً صعباً لا نحكم عليه بأنه مريض ، كما لا نحكم عليه بأنه غير صحيح إلا بعد الفحص . ثم بعد ذلك ، يجب على الطبيب أن يعين العضو المريض ، وذلك أنه كثيراً ما يكون الخطأ في غير الموضع الذي يصعب فهمه ، كما أن دلائل المرض كثيراً ما تشاهد في عضو آخر غير العضو المريض . ثم نستدل على جنس المرض الواقع فيه . وكذلك الناقد يجتهد في استخراج جنس الخطأ ، أي يجتهد في استخراج ما كان يتوقع أن يوجد في النص مكان الموجود في روايته . وبعد هذه العناية يتقدم الطبيب للعمل على شفاء المريض فيصف له ما يمكن من علاج . وكذلك الناقد يتقدم لإصلاح الخطأ ويتجنب في سبيل ذلك كل تحكم واستبداد .

الباب الثالث

في العمل والإصطلاح

نصف في هذا الباب العمل الذي يقوم به من يريد نشر كتاب من الكتب القديمة ،
ونتبع في ذلك كتاباً خاصاً في هذا الموضوع ألفه العالم الألماني O. Stählin المتخصص
في علم الآداب اليونانية والرومانية القديمة ، إلا أننا نأخذ أمثلتنا من الآداب العربية مع
ملاحظة ما يوجد من الفروق بين نشر الكتب اليونانية والعربية فنقول :

إن أول ما نبدأ به هو معرفة ما إذا كان الكتاب قد سبق نشره ؟ ويعيننا على ذلك
الاطلاع على الفهارس والمعاجم المصنفة للكتب المطبوعة ، مثل كتاب « اكتفاء القنوع
بما هو مطبوع »^(١) و « معجم المطبوعات العربية والمصرية »^(٢) ، و « الكتب العربية التي
نشرت في الجمهورية العربية المتحدة (مصر) بين عامي ١٩٢٦ ، ١٩٤٠ »^(٣) ، أي بعد

(١) جمعه إدوارد فنديك ، صححه وزاد عليه بعض الكلام السيد محمد علي البيلاوي القاهرة ١٨٩٦ م . (١٣١٣ هـ)
تحدث في مقدمته عن الأماكن التي تحفظ فيها الكتب العربية ، وفهارس الكتب العربية ، وتحدث في الباب الأول ،
من عناية الفرنيجة باللغة العربية .

(٢) وهو شامل لأسماء الكتب المطبوعة في الأقطار الشرقية والغربية ، وأسماء مؤلفيها ، ولمسة من ترجمتهم ،
من يوم ظهور الطباعة إلى نهاية ١٣٣٩ هـ (١٩١٩ م) . جمعه ورتبه يوسف إبان مركيس . القاهرة ج ١ / ١٣٤٦ هـ
(١٩٢٨ م) ج ٢ / ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) . وذيل في الكتب المطبوعة المجهول أسماء مؤلفيها .
(٣) رسالة ماجستير مقدمة من عائدة إبراهيم نصير — القاهرة ١٩٦٦ .

معجم المطبوعات ، وفهارس الكتب المطبوعة المحفوظة في دور الكتب وآخرها النشرة المصرية للمطبوعات التي يعدها قسم الإيداع القانوني بدار الكتب المصرية من عام ١٩٥٦ (- ١٣٧٦ هـ) حتى مايو ١٩٦٩ . فإن كان الكتاب قد سبق نشره نقدنا هذه النشرة ، فإن ثبت لنا أن الناشر قد استخدم في نشره جميع النسخ الموجودة للكتاب ، وأنه قد اتبع في إخراجها الطرق العلمية للنشر ، اكتفينا بهذه النشرة .

فأما إذا كان الكتاب لم ينشر من قبل . أو كانت نشرته فاسدة لسبب أو لآخر : فإن أول ما يجب علينا عمله هو استقصاء النسخ الموجودة لمخطوطات الكتاب . ونبدأ في سبيل ذلك بمراجعة كتاب بروكلمان في « تاريخ الآداب العربية »^(١) وهو مجموع واسع جداً يشتمل على كل ما استطاع مؤلفه أن يعرفه عن الكتب العربية ومؤلفيها ، ويذكر النسخ التي يعرفها لكل كتاب ، واجتهد في ذلك اجتهاداً عجبياً ، وطالع كل فهرس دور الكتب ، والمقالات المؤلفة في موضوع الكتب العربية الخطية . وجمع كل ما وجدته من ذلك ، ولهذا فلا غنى عنه لكل من يدرس الآداب العربية . ولا عجب أن يقع بعض الخطأ في كتاب حوى ألوفاً من أسماء الكتب ، ومع ذلك فالكتاب قديم وضع منذ نصف قرن تقريباً وأعقبه ثلاثة ملاحق كان آخرها سنة ١٩٤٢ ، ومنذ ذلك الحين نشر كثير من الكتب الخطية ودرس بعضها دراسة تعمق .

ولا يجوز أن نكتفي بمراجعة كتاب بروكلمان ، بل لابد من مراجعة فهرس الكتب العربية المخطوطة نفسها ، وعددها كبير ، وهي تتلرج في قيمتها : منها ما هو غاص بالمعلومات المفيدة ، والآراء القيمة عن كل الكتب ، كالفهارس القديمة لدور الكتب في أوروبا ، التي أسس فيها علم الآداب العربية^(٢) ، وأوسعها وأقدمها : الفهرست الكبير

(١) أقار *Carl Brockelmann, Geschichte der arabischen Litteratur, Welmar, Band I, 1898, Band II, 1902: Supplementbände, Leiden, I 1937; II, 1938; III, 1942.*

(٢) *J. D. Pearson, Oriental Manuscript Collections in the Libraries of Great Britain and Ireland, London, 1954, cf: Arabica 116, fasc. 1 t, II, 1955.*

المحفوظ في دار الكتب البروسية في برلين الذي ألفه أهلورد^(١) وهو عشر مجلدات كبيرة
القطع والحجم ، وكبعض فهرس الشرق^(٢) .

ومن الفهارس ما يقتصر على ذكر ما دون على غلاف الكتب ، كاسم المؤلف ،
وعنوان الكتاب ، ومع ذلك فإن تلك البيانات تكون ناقصة أحياناً ، وغير كاملة في أكثر
الحالات ، وأحياناً تزداد أخطاء أخرى عند استنساخ العناوين والأسماء ، ومن هذا
الجنس من الفهارس أكثر ما طبع في الشرق كفهارس جوامع الآستانة التي لا يوثق
بها . ولا يرتفع الفهرست الجديد الذي طبع في دار الكتب المصرية كثيراً عن فهرس

(١) W. Ahlwardt, Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königl. Bibliothek zu Berlin; Bd. 1-10, Berlin, 1887-1899.

(٢) أنظر فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفتح (المغرب الأقصى) باريز ١٩٥٤ .

(٣) من هذه الفهارس : ١ - فهرس مكتبة الحميدية ، استانبول ١٣٠٠ هـ . ٢ - فهرس مكتبة
أياصوفيا ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٣ - فهرس مكتبة بايزيد ، استانبول ١٣٠٤ هـ . ٤ - فهرس مكتبة
حافظ أفندي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٥ - فهرس مكتبة يحيى أفندي ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٦ - فهرس
مكتبة لاله ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٧ - فهرس مكتبة راغب باشا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٨ - فهرس
مكتبة حاجي سليم أغا ، استانبول ١٣١٠ هـ . ٩ - فهرس المكتبة السلجانية ، استانبول ١٣١٠ هـ .
١٠ - فهرس مكتبة داماد زاده قاضي عسكر . مراد ، استانبول ١٣١١ هـ . ١١ - فهرس مكتبة قيلتش
علي باشا ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٢ - فهرس المكتبة السليمانية ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٣ - فهرس
مكتبة مدرسة سرفلي ، استانبول ١٣١١ هـ . ١٤ - مكتبة داماد إبراهيم باشا ، استانبول ١٣١٢ هـ .
وهناك عدد من الفهارس لا يعرف تاريخ طبعها منها مكتبة أسعد أفندي ، ومكتبة بشير أغا ، ومكتبة جامع الفلاح ،
ومكتبة كوبرلي زاده محمد باشا ، ومكتبة طويقو ، ومكتبة قره جلبي ، ومكتبة نور عثمانية ، ومكتبة فيض الله .

(٤) فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية ج ١ ويشتمل على المصاحف والقراءات والحديث
والمنطق والفلسفة والفقه والتفسير والقراءات ، القاهرة ١٩٢٤ م (١٣٤٢ هـ) . ج ٢ ويشتمل على علوم
اللغة العربية والصرف والنحو والبلاغة والعروض والقوافي القاهرة ١٩٢٦ م (١٣٤٥ هـ) . ج ٣ ويشتمل على :
القسم الأول من فهرس آداب اللغة العربية ، القاهرة ١٩٢٧ م (١٣٤٥ هـ) . ج ٤ ويشتمل على : القسم الثاني
من فهرس آداب اللغة العربية : الروايات والقصص ، القاهرة ١٩٢٩ م (١٣٤٨ هـ) . ج ٥ فهرس التاريخ ،
القاهرة ١٩٣٠ م (١٣٤٨ هـ) . ج ٦ ويشتمل على فهرس الآثار والجغرافيا والأطالس والخرائط والزراعة والري
والتجارة والصناعة والمعارف العامة ، القاهرة ١٩٣٣ م (١٣٥٢ هـ) . ج ٧ ويشتمل على ملاحق علوم اللغة ،
القاهرة ١٩٣٨ م (١٣٥٧ هـ) . ج ٨ ويشتمل على الملحق الثاني لعلوم التاريخ ، القاهرة ١٩٤٢ م (١٣٦١ هـ) .
ج ٩ - الملحق الثالث لفهارس آداب اللغة العربية من ص - ي القاهرة ١٩٦٣ . ومثله فهرس الكتب الفارسية
والجاوية المحفوظة بالكتبخانة الخديوية المصرية ، جمعه ورثه على أفندي حلمي الداغستاني مفتي الكتب التركية
والفارسية بالكتبخانة ، مصر ١٣٠٦ هـ . ومثله فهرس الكتب الموجودة بالكتبخانة الأزهرية ستة أجزاء ، مطبعة
الأزهر بالقاهرة الأول ١٩٤٥ م (١٣٦٤ هـ) الثاني ١٩٤٦ (١٣٦٥ هـ) الثالث ١٩٤٧ (١٣٦٦ هـ) ،
الرابع ١٩٤٨ (١٣٦٧ هـ) ، الخامس ١٩٤٩ (١٣٦٨ هـ) السادس ١٩٥٠ (١٣٦٩ هـ) .

الآستانة ، وذلك لأن المخطوطات قد خلطت فيه بالمطبوعات ، وهذا لا يجوز لأن الغرض من فهرست المطبوعات غير الغرض من فهرست المخطوطات ، والمخطوطات هي المهمة لأن الكتاب المطبوع موجود في أماكن كثيرة ، ولا يحتاج إلى تعريف ، وأما الكتاب المخطوط فمحدود ، وهو شيء فردي لا ينوب عنه غيره ، لأنه لو فرض وجود نسخ لهذا الكتاب فلا تطابق باقي النسخ أبداً ، فيحتاج إلى وصف الكتاب وتحديد بنائه بعناية واستقصاء ^(١) ، وعلاوة على كون الفهارس المطبوعة ناقصة ، غير موثوق بها ، فإن كثيراً من المخطوطات العربية لا سيما في الشرق لم يطبع لها فهرس ، أو طبعت لها فهرس غير كافية ، من ذلك المجموع الكبير الواسع النفيس ، الذي لا نظير له في العالم ، وهو الذي جمعه ورتبه ودونه وطالعه المرحوم أحمد تيمور باشا ، وهذا المجموع من أنفس ذخائر مصر العلمية ، وهو أقوم بمجموع يمتلكه إنسان ^(٢) .

وقد أنشأت جامعة الدول العربية أخيراً معهداً للمخطوطات العربية لتصوير كل ما يمكن الوصول إليه من المخطوطات العربية ، مستخدمة في ذلك طريقة الـ Micro Film القليلة النفقات ، وقد نشر «فهرس المخطوطات المصورة» مشتملاً على أسماء المخطوطات العربية التي صورها معهد المخطوطات من مكتبات استامبول ومصر حتى عام ١٩٥١ - القاهرة ، ١٩٥٤ ، وأنشأت له مجلة للبحث في شئون المخطوطات ، والتعريف بها ، والتعريف بالدور التي تحفظ فيها هذه المخطوطات ^(٣) .

(١) وقد أفردت دار الكتب أخيراً نشره بالمخطوطات : فنشرت في الجزء الأول مصطلح الحديث ، القاهرة ١٩٥٦ . ثم نشرت فهرس بالمخطوطات التي اقتنتها الدار من سنة ١٩٣٦ حتى سنة ١٩٥٥ ، القسم الأول ١ - م ، القاهرة ١٩٦١ ، القسم الثاني ، ش - ل ، القاهرة ١٩٦٢ ، القسم الثالث ، م - س ، القاهرة ١٩٦٣ .
(٢) أهديت هذه المجموعة إلى دار الكتب بعد وفاة صاحبها وقد قامت الدار بعمل فهرس لهذه المجموعة تحت عنوان «الخزانة اليمانية» ظهر الجزء الأول في التفسير ، القاهرة ١٩٤٨ ، والثاني في مصطلح الحديث والحديث ، القاهرة ١٩٤٧ ، والثالث في أسماء المؤلفين ، القاهرة ١٩٤٨ ، والرابع في المقائد والأصول ، القاهرة ١٩٥٠ .
(٣) وقد ختم المجلد الأول من هذه المجلة بفهرس بعنوانين المخطوطات التي وردت فيه ، والمخطوطات في مكتبات لافهارس لها أو في مكتبات غير معروفة ص ٣٤٤ - ٣٥٩ . وفيها معجم لما نشر من المخطوطات العربية عام ١٩٥٤ ص ١٣٢ - ١٤٨ ، ٣٤٠ - ٣٤٢ .

ومما لم يطبع له فهرست من دور الكتب العامة ما يوجد في الحجاز والعراق وإيران ، لأن الكثير من مجاميع المخطوطات العربية عديم الفهارس أو فهارسها غير كاملة .

ولا بد كذلك من سؤال رجال العلم عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره ، مثال ذلك كتاب « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » لياقوت المتوفى سنة ٦٢٦ هـ . الذى نشره مرجليوث . فانه عندما بدأ بنشره ، لم يكن لديه إلا قسم منه قريب من نصفه ، ثم حصل على باقى الكتاب بسؤال رجال العلم ، فوصل إليه بعضه من بيروت وبعضه من الهند ، ولم تكن واحدة منها مذكورة فى أى فهرست ^(١) :

ومما هو أنفع من السؤال ، الفحص بالذات مباشرة ، إذ رحل عدة من المستشرقين الألمان إلى الآستانة ، للبحث عن نسخ لبعض الكتب العربية المخطوطة العتيقة فى السراى السلطانية والجوامع .

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة للكتاب ينبغى أن نقابها ، فإذا كانت كثيرة جداً لا يمكننا مراجعتها كلها ، نضطر إلى اختيار أهمها وأنفسها ، ونستعين فى ذلك بما قلناه فى الباب الأول . وبما أن قيمة النسخ لا تعرف إلا من تناسب النسخ ، وتناسبها لا يعرف إلا من النص ، يلزمنا تقدير قيمة النسخة إلى مقابلتها ، وكنا نريد أن نستخدم التقدير فى اختيار أى النسخ يجب مقابلتها ، إلا أنه يمكننا أن نكتفى لتقدير قيمة النسخة بقراءة قطع مختارة منها ، ومقابلتها على باقى النسخ ، فتمكنا من تعيين قيمة النسخ ، فنختب أولاً ديباجة الكتاب ، وأول الكتاب نفسه ، وخاتمته ، ثم ما وجدنا فيه من اصطلاحات مهمة فيما قابلناه من النسخ . وأحياناً يكفى أول الكتاب ، من ذلك : كتاب « المسائل فى الطب » لحنين بن إسحق ، فنجد أوله فى أكثر النسخ :

(١) لياقوت بن عبد الله الرضى الحبشى الحموى البغدادى ، إرشاد الأريب ، إلى معرفة الأديب المعروف بمجمع الأدباء أو طبقات الأدباء ، القاهرة ، سبعة أجزاء ١٩٠٧ - ١٩١٣ طبعة مرجليوث ، Margollouth وطبع طبعة ثانية ، طبعة محمد فريد رفاعى فى ٢٠ جزءاً .

إلى كم جزء ينقسم الطب ؟ إلى جزئين : وما هما ؟ النظر والعمل .
إلى كم جزء ينقسم النظر ؟ إلى ثلاثة أجزاء ؟

وما هي ؟ النظر في الأمور الطبيعية ومنه يستخرج علم الأمراض ، يزوال تلك
الأمور الطبيعية عن أحوالها . وإلى النظر في الأسباب ، وإلى النظر في الدلائل ؛

ونجد في بعض النسخ كلمة « علم » مكان « النظر » ، و « علم الأمور الطبيعية »
مكان « النظر في دلائل الأمور الطبيعية » ، وزيد فيها بعد هذا ، السحر ، ثم الخارج عن
الطبع مكان الأمراض :

ثم بعد الكشف عن النسخ الموجودة لكتاب ، ينبغي أن نقابلها . وقد عرف
العرب المقابلة منذ فجر الحضارة الإسلامية ، واعتبروها شيئاً أساسياً في أدب الترجمة
في القرن الثالث للهجرة . ومع ذلك فإن أول استعمالها يرجع إلى عصر النبي ،
فنحن نعرف أن النبي كان يقابل سور القرآن ، التي نزل بها الوحي على جبريل ،
مرة كل عام طوال حياته ، وأنه قابل القرآن على جبريل مرتين في عامه الأخير^(١) .

ونحن نرى في تقاليد المدرسة اليونانية - السريانية ، أمثلة كافية للوقوف على طريقة مقابلة
المخطوطات . فقد كان معروفاً عند هذه المدرسة ، أن مقابلة المخطوطات المختلفة لكتاب ما ،
هي الوسيلة الوحيدة لإقامة نص موثوق به . وكان الغرض من استعارة الكتب بين علماء السريان
هو قراءتها ونسخها ومقابلتها . وهذا واضح من الصيغة السريانية القديمة لعبارة اللغات
الموجهة إلى من لا يعيدون ما استعاروه من الكتب^(٢) . وقد ذكر الحائقي تيموتاوس - وكان

(١) السوطي في "الاتقان" ٤٦ مقتطفان "كتاب البرهان في مناهج القرآن" للكرمانى (المترجم بعد سنة ١١٠٦ م) .
انظر أيضاً *Jeffrey, Materials for the History of the Qur'ān 4 cf. Leiden, 1937*
وكذلك *Nöldeke-Schwally, Geschichte des Qorāns 1. 52* وكذلك الاتقان ص ١١٦
تقلا من "كتاب المصاحف" لابن أشتة

(٢) أنظر فهرس *Wright* للمخطوطات السريانية بالمتحف البريطاني *I.33a ; 441a ; 70f., etc*

عالمياً محباً للكتب ، عاش في أواخر القرن الثاني وأوائل الثالث للهجرة (الثامن الميلادي) - في أحد خطاباتاته ، أنه قابل نسخته لجزء من كتاب جريجور. النصيصي ، على نسخة أخرى كان قد استعارها من ذلك الشخص الذي يرأسه^(١) .

وكانت المدرسة اليونانية السريانية تدرّس تماماً فائدة مقابلة المخطوطات، ونحن نعرف أن حيناً قد استخدم قواعد المقابلة في عمله ، ولكنها لم تكن من ابتداعه شخصياً ، وهو حيناً سماها « عاداته شخصياً »^(٢) كان يعني أنه التزم تطبيق قواعد أكثر مما التزمها من سبقوه . ويخبرنا حينئذ عن الطريقة التي كان يستخدمها في المقابلة ، عند حديثه عن الترجمة السريانية لكتاب من كتب جالينوس بقوله « ولما كنت شاباً في العشرين أو أكبر قليلاً ، ترجمت هذا الكتاب لطبيب في جند يسابور : . استخدمت مخطوطاً يونانياً كان يشتمل على كثير من الأخطاء : فلما بلغت سن الأربعين ، سألتني تلميذي حبّيش أن أصبح هذه الترجمة ، لأنني في ذلك الحين كنت قد حصلت على عدد من المخطوطات اليونانية لنفس الكتاب ، فقابلت هذه المخطوطات ، وخرجت بنص يوناني صحيح . وعندئذ قابلت المخطوط السرياني ، الذي كان ابن شاهده قد ترجمه ترجمة ركيكة ، بهذا النص الصحيح ، وأصلحته بمساعدته . وهذه هي الطريقة العادية التي اتبعها في جميع ترجماتى . وكذلك أعاد حينئذ مضمون هذا الكلام عند حديثه على ترجمة كتاب Méthodos θεραπευτική^(٣) لجالينوس . وكان حينئذ معنياً بفن المقابلة لتطبيقه في أدب الترجمة ، ولم يكن للمقاييس التي استخدمها ما يناظرها أو يفوقها في الأدب العربي المتأخر .

(١) *Timothei Patriarchae I Epistulae*, ed. by O. Braun, 126 transl. 88, 109 (1) (72); 120 (80); 129 (86), etc. (Paris 1914-15) .

أنظر أيضاً CSCO Scriptores Syr., Ser. II., vol. 67.

(٢) " الرسالة " لحنين ص ٣ .

(٣) كتاب جالينوس . περὶ αἰσθησέων τοῖς συλαγομένους

(٤) " الرسالة " لحنين ص ٣ (٥) " الرسالة " لحنين ص ٢٠

وكانت العلوم الدينية تعتبر مقابلة المخطوط شيئاً أساسياً . ومع ذلك فقد كان مؤلفوا الكتب الأساسية للدراسات الدينية الإسلامية أمثال اليوناني يعتبرون مقابلة المخطوط وسيلة لمقابلة قراءة النصوص المختلفة أكثر من كونها خطوة ابتدائية لوضع نص صحيح . وعلى العموم فقد كانت المقابلة في العصور الإسلامية الأولى ، عبارة عن مقارنة دقيقة لنسخة بعينها مع المخطوط الذي انتسخت منه هذه النسخة ، أو مع مخطوط آخر لنفس الكتاب . وكانوا يعدون أفضل المقابلات هي التي تتم بمعاونة عالم ، فقد نسخ الحسن ابن محمد بن خلدون (المتوفى سنة ١٢١١ م) بخطه الجميل كثيراً من الكتب المهمة في الحديث ، وقابلها بمقابلة دقيقة على الشيوخ . وكان من الطرق المأمونة في ذلك الحين قراءة نسخة من كتاب معين على الشيخ في الدرس ، وكانت نصوص الكتاب تصلح تبعاً لإرشادات الشيخ ، ولكن هذه العملية قد فتحت الباب لجميع أنواع التصورات الارتجالية .

المقابلة :

وبعد اختيار النسخ التي يراد مقابلتها ننتقل إلى كيفية المقابلة فنقول : إن المقابلة الآن أسهل منها في العصر السابق ، لأن الناشر قديماً كان يضطر إلى السفر إلى بلدان شتى ، أو يطلب إلى أحد مقابليها بدلاً عنه ، وليس هذا أمراً سهلاً ، ومع ذلك فلا يعتمد الناشر إلا على ما شاهده بعيني رأسه . وفي وقتنا سهل ذلك بالصور الشمسية التي تقوم مقام الأصل ، إلا أن الآلات الخاصة بتصوير المخطوطات لا توجد في كل مكان ، وأسعار الصور عالية جداً ، وقد ابتكرت أخيراً فكرة تصوير المخطوطات بطريقة Micro Film ، وهي طريقة لا تتكلف كثيراً ، وعيب هذه الطريقة أنه لا يمكن قراءة الفلم بالعين المجردة ، بل لابد من الاستعانة بجهاز للقراءة ، يقوم بتكبير الصورة بالقلز الذي يمكن معه قراءتها . وبما يعتبر قدوة حسنة في ذلك ، أن دار الكتب الروسية في برلين تكلف موظفيها بتصوير المخطوطات والمطبوعات ولا تطلب أكثر من نفقاتها فقط ، وكان ثمن الورقة قبل

هبوط سعر الجنيه أقل من قرشين ، ويمكن تصوير صفحتين متقابلتين في المرة الواحدة إن لم يكن الكتاب طويلاً^(١).

والمصور الشمسية العادية قصور من جهة أنه في النسخ غير الواضحة ، لا يظهر في الصورة كل ما هو في الأصل ، وفي السنين الأخيرة اكتشفت طرق لتصوير النسخ غير الواضحة من الطروس ، وهي الرقوق أو الجلود التي كتبت عليها مرة ثانية ، بعد أن محيت الكتابة الأولى ، وأكثر هذه الطرق باستعمال الأشعة فوق البنفسجية أو الأشعة تحت الحمراء وتصوير الصفحة الواحدة مرتين ، وتطبيق الصورتين على بعضهما ، فيمكن بتلك الطريقة إظهار ما لا يظهر في الأصل ، إلا أن هذه الصور غالية الثمن ، وعيبها أنها تؤذى النظر ، والمقابلة نوعان : مشافهة ، ومعاينة . والطريقة الأولى مألوفة في الشرق ، وهي أن يقرأ الواحد في النسخة الواحدة ، على آخر يقابل في نسخة أخرى . والمعاينة مألوفة في الغرب ، وهي أن يقرأ الواحد قطعة من النسخة الواحدة ويحفظها ، ثم يقرأها في النسخة الثانية ، وكل من هاتين الطريقتين تفوق على الأخرى من جهة : أما المشافهة فتم بسرعة وتحول دون إسقاط كلمات . وأما المعاينة فهي أكثر تدقيقاً من المشافهة وخصوصاً في الكتب العربية لأن القارئ بصوت عال مضطر إلى إضافة النقط والشكل من عنده ولا يعرف السامع ما هو مروي أو غير مروي . وإن أمكننا أن نجمع كل النسخ أو صورها الشمسية في موضع واحد استطعنا أن نقابل على أسهل طريق وأسرع ، وذلك أننا نختار أحسن النسخ وأوثقها كأساس للمقابلة ، ثم نقابل صفحة أو فصلاً في كل النسخ ، ثم نصل إلى الصفحة الثانية أو الفصل الثاني . ومنفعة هذه الطريقة أننا بعد أن عاينا الصفحة في النسخة الأولى نحفظ ما في الصفحة التي راجعناها ، ولو قابلنا الكتاب كله في الأولى وتوجهنا إلى الثانية ، كنا عند اختتامه نسينا ما به من المشاكل .

(١) ابتكرت في العصر الأخير لتصوير الكتب طريقة جديدة بالـ *Copyflo* ويتكلف المتر الواحد منها ستة عشر قرشاً بما كُتبت *Xerox* .

ويجدر بنا أن نقابل كل النسخ بأصل واحد لأن المقابلة بأصول مختلفة قد تدعو إلى الغلط، وليكن الأصل الذي اخترناه أساساً للمقابلة؛ إما صورة شمسية، وإما نسخة عن الأصل قويات مقابلة مضبوطة؛ والأول أنفع لأن الاستنساخ لا يخاف أن يحدث فيه أغلاط، والمقابلة نادر جداً ما تجدى. ونكتب اختلافات النسخ إما على هامش النسخة التي اتخذت أساساً للمقابلة، وإما على أوراق ودفاتر خاصة بهذا الغرض، وهذا هو الأفضل، وينبغي أن نميز تمييزاً يحول دون الأخطاء بينها، ونكتب قراءات كل نسخة بأول خاص بها أحمر أو أخضر، وهذا هو الأولى. وإن لم يكن هذا أشرنا إلى كل نسخة برمز لها، كما نفعل عند طبع الكتاب، واختيار الرموز يحتاج إلى تفكير، والمعتاد استخدام حروف المعجم، وقصورها أنها باعثة على الخطأ، لأن القارئ قد يظن أنها مما يقرأ في أصل النسخة، فالألف إذا استعملت رمزاً يوضع عليها مدة (آ)، ونجنب الحروف الداعية إلى الخطأ كالواو والهاء، ولو كانت حروف التاج الجديدة مستعملة وموجودة في كل المطابع، وكانت صورتها أبسط من شكلها الحالي لكانت جديرة بالاهتمام^(١):

وإذا كانت النسخ قليلة، اكتفينا بأخذ الحروف على ترتيب المعجم، فنسمى النسخة الأولى (آ) والثانية (ب) وهكذا. ولو أمكننا أن نرتبها على قدمها، لكان ذلك أحسن، فمرمز للنسخة القديمة بالرمز (آ) والتي تليها في القدم بالرمز (ب). الخ. وأحياناً لا تنى حروف المعجم بالحاجة، فنضيف إليها لأرقام فنقول (١)، (٢)، (٣) وهكذا. وإن كان عدد النسخ كبيراً، احتجنا إلى نظام في تقسيم الرموز، فنشير إلى النسخة بأول حرف من اسم المدينة، أو دار الكتب التي تحفظ فيها النسخة، وإن حفظت أكثر من نسخة واحدة في مدينة واحدة كالقاهرة مثلاً، وجب أن نشير إلى أقدمها بالحرف (ق)، وإلى التالية بالحرف (ك)، فإن لم يكف ذلك نربط اثنين من الحروف ببعضهما ببعض، ونشير إلى أقدمها بالرمز (قا)،

(١) ضاعت حروف التاج من الاستعمال منذ أمد طويل.

والى التالية بالرمز (قب) ثم قج وهكذا ، أو نشير بالحرف الثانى إلى أول حرف من حروف المكان الذى تحفظ فيه النسخة فنشير بالرمز (قد) إلى نسخة دار الكتب . و(قت) إلى نسخة تيمور باشا . و (قا) إلى نسخة الأزهر الشريف . وهذا الموضوع وكثير مما سندكر يحتاج إلى ملاحظة ، وهى أنه لا يمكن حتى الآن مماثلة ما يطبع فى الشرق من النشرات للكتب العربية ، بمائلة تامة بما يطبع فى الغرب ، ذلك لسببين :

الأول أن القراء لم يعتادوا ذلك فى الشرق ، لأننا فى نشر الكتب القديمة الأوربية ، نقصد إلى الغاية القصوى من الإيجاز ، فنستغنى عن الكلام ونكتفى بالرموز ، ونجد فيها كل حاجتنا ، فلا نضع نقطة ولا قوساً إلا ولكل منهما فائدة لا يستغنى عنها . ونفترق بين أنواع الخط ، فنكتبه صغيراً مرة وكبيراً أخرى ، ونكتبه سميكاً مرة ورقيقاً أخرى ، ونكتبه مائلاً مرة ومستقيماً أخرى ، ونخصص كلا من ذلك بمعنى ، نكتفى للدلالة عليه بهذه الوسيلة ، ولا نستخدم لذلك كلاماً ، وهذه الطريقة فائدة كبيرة ، وهى أنها تسع التعبير عن معانى كثيرة فى مكان ضيق ، فإذا أردنا أن نعرف حالة رواية فى موضع ما تكفيننا نظرة واحدة ، إلا أن هذه الطريقة تحتاج إلى تمرن القارئ ، وتعوده على اعتبار الفروق الجزئية ، التى لا يعرفها غير المتمرن .

والسبب الثانى ، أنه لا بد من بعض الفرق بين الكتب المطبوعة فى الشرق وكتب الغرب . وهو أن المطابع الشرقية ليست مستعدة تماماً لطبع مثل هذه الرموز ، وكل ما تستطيعه المطابع العربية فى الوقت الحاضر ، هو الكتابة بنوعين من الحروف : الحروف العادية ، والحروف السوداء . والخط العربى نفسه لا يتسع للتمييز بينها بمقدار ما يتسع له الخط اللاتينى ، وعلى الرغم من أن المطابع الشرقية تحتوى على القليل من هذه الرموز ، إلا أنها ليست متدربة على استعمالها ، والمطابع الأوربية متعودة على مزج الحروف المختلفة ، وإن كانت نفقة هذا أكثر من نفقة ترتيب الحروف :

ولمذنين السببين عزمت على طبع كتاب بالطريقتين بدل اختراع رموز لاتفاق النسختين ، وذلك أننى لو كنت اخترعت رمزاً لاتفاق النسختين ، لوجب أن يتميز جداً عن الرمزین اللذين لكل واحدة من النسختين ، لئلا يظن قارئ أن هذا الرمز يدل على نسخة ثالثة ، وكان هذا يلزمنى على استعمال خط غير مستعمل فى النسختين .

والآن نعود إلى المقابلة فنقول : إنه لا استطاع اختيار ما تختلف فيه النسخ ، وأن اختيار ما هو جدير بأن يطبع يحتاج إلى مهارة وذكاء وفهم ، فأول ما يجوز صرف النظر عنه اختلاف الإملاء ، ثم الأغلاط البسيطة الظاهرة التى لا شك فى إصلاحها ، وإن كانت النسخ كثيرة جاز ترك كل ما يقتصر الاختلاف فيه على اللفظ والعبارة ولا يجاوز ذلك إلى المعنى ، وعلى كل حال يجب أن نضع لاختيار النسخ قاعدة نتبعها بدقة ونقيدها فى أول الكتاب ؛ ومما لا يجوز تركه فى مقابلة النسخ القديمة أو النادرة ، أن نلاحظ اختلاف الأيدى التى كتبت النسخة ، وما يوجد على هوامشها من التصحيحات والقراءات من النسخ الأخرى ، فينبغى أن نميز بين ذلك كله ، ونشير إلى ما صححه كاتب النسخة فى المتن نفسه ، ونشير إلى ما صححه الناسخ فى الهامش برمز آخر ، وإلى ما صححه غيره برمز ثالث ، وإلى القراءات المختلفة برموز خاصة بها ؛ ونشتق هذه الرموز كلها من لفظ « نسخه » فنأخذ « ن » رمزاً للنسخة و « ه » رمزاً للهامش ، فإذا لم نستخدم الرموز فى ذلك أشرنا إلى كل شيء بالكلام الصريح ؛ وإن كانت النسخة كتبها غير واحد من الناسخ رمزنا إلى كل رمز خاص ، فبرمز إلى الناسخ الأول بالرمز « نا » : وإلى الناسخ الثانى بالرمز « نب » وهكذا ، وقد يكفى ذكر ما كتبه كل فى مقدمة الكتاب . وإذا قيدنا قراءة تخالف النسخة التى اتخذناها أساساً للمقابلة نشير إلى ذلك بطريقتين :

الأولى : أن نضع إشارة فى المتن ونعيدها على الهامش أو فى دفتر القراءات ، ونذكر القراءة ، ونستعمل لهذه الإشارة نجمة أو دائرة أو زاوية أو غير ذلك ، وإذا كانت

القراءة مقام كلمات لزم أن نضغ الإشارة مرتين في أول الكلمات وآخرها ، ويمكن أن نستعمل بدل الإشارات الحسروف أو الأرقام ونتخذ لذلك مثالا من كتاب « الرد على ابن المقفع » ، وتوجد له خمس نسخ الأولى في برلين ونرمز لها بالرمز «ب» ، والثانية ونرمز لها بالرمز «م» ، والثالثة «ق» ، والرابعة «س» والخامسة «ع» «فربما [ضربنا النور] في أكثر موجودات * الأمور . ولما يوجد من نفع قليل غيره أنفع مما يوجد من أكثر كثيره لثمرة⁺ أنفع في الغداء لآكلها من الأنوار⁺ في الغداء^(١) كلها » .

ونذكر في الهامش [] ضرب بالنور «ب» . حوادث «س» + + أنفع في الغدا من الأنوار في الغدا كلها «س» أنفع في الغدا لآكلها من الأنوار كلها «ع» «س» غير موجود «ب» : والطريقة الثانية أن نعد سطور المتن ، فنذكر عند تقييد القراءة عدد السطر الذي به الكلمات ، ونذكرها مع خط موصل بينها ، وبلى ذلك الكلمات التي تقوم مقامها ، ففي المثال السابق نقول في الهامش :

(١) ضربنا النور : ضرب بالنور «ب» . موجودات : حوادث «س» .
(٢-٣) أنفع - الغداء كلها : أنفع في الغدا من الأنوار في الغدا كلها «س» ، أنفع في الغدا لآكلها من الأنوار كلها «ع» . في الغداء : غير موجودة في «ب» :
وأحيانا لا يجوز الشك في أى الكلمات من السطر تنوب عنها القراءة المخالفة للمتن ، فلا حاجة بنا إلى إعادتها ، بل يكفي بعدد السطر ، ففي المثال السابق لاحاجة بنا إلى كتابة « ضربنا النور » بل تكتب القراءة المخالفة مباشرة .

والكل من الطريقتين فائدة وفضل ، فالأولى لا تصلح إلا إذا كان عدد النسخ والاختلافات قليلا . وإن رأينا القطعة التي نقابلها مخالفة لما في المتن في أماكن كثيرة ، انصرفنا عن ذكر القراءات واحدة واحدة ونسخنا القطعة كلها . وكذلك إذا وجدنا

نسخة تخالف الأخرى مخالفة تامة ، حتى أنها لإخراجة قائمة بنفسها ، لم نذكر من القراءات الموجودة فيها ، إلا ما يعيننا على تصحيح النسخ الأخرى ، واتخذناها موضوع بحث منفصل . ومما هو جدير بالالتفات إليه ، أن نذكر في دفتر القراءات ، أول كل صفحة في كل نسخة من النسخ التي نتحدث عنها للمقارنة ، فذلك يمكننا من مراجعة كل موقع من الكتاب في كل النسخ عند الحاجة .

والمقابلة عمل متعب يحتاج إلى الانتباه والعناية . واجتناب كل الخطأ صعب جداً ، لأننا إذا عرفنا الكتاب ومدلوله ، وحفظنا بعض عباراته ، حملنا ذلك على تصور ما هو مكتوب في النسخة ، ولا نرى الاختلافات إذا كان الفرق بينها يسيراً ، وهذا نفس ما يقع عند تصحيح البروفات ، فنحن نعرف الصحيح فلا نرى الخطأ ، وهذا معروف في علم النفس ، ولهذا ينبغي أن نعيد على كل مقابلة مرتين ، وإذا كان النص عظيم الشأن نكرر المقابلة مراراً . والمألوف أن تكون المقابلة مرتين ، مرة قبل نقد النص وتصحيحه ، ومرة عند الطبع . ومقابلة النسخ هي أخرج جمع الرواية الأولية ، ويليهما جمع الرواية الثانوية ، فان كانت طفيفة علقناها على الأولى ، وإلا أفردنا لها دفتر .

والعمل الثاني هو ترتيبها حسب القواعد السابقة ، فنستخرج تناسب النسخ ، وإن لم تنجح قسمناها إلى كتل ، ثم نعين قبيلة كل كتلة ، ونوصل بذلك إلى تعيين ما هو أجدر أن يكون أصلاً ثم نتقدم إلى نقد ذلك النص وإصلاحه بالدلائل الباطنة كما فصلنا ذلك من قبل ، ونذكر كل ما نحصل عليه وقت القراءة في الهوامش أو في دفتر القراءات ، ونميز بين ما هو مروي وبين ما ضمناه ، ونعلق على الأماكن المشككة ، بالتعليقات المؤدية إلى حل المشككة ، وبعد ذلك نتقدم إلى تهذيب النص النهائي ، فنختار من بين قبائل النسخ القبيلة والكتلة التي هي أقرب إلى النص الأصلي ، ونختار من نسخها الكاملة أقرب النسخ إلى الأصلي ، ونأخذ هذه النسخة أساساً لتهذيب

النص، ولا نعيد عنها إلا إذا تبين لنا من الترتيب أن الموجود في نسخ أخرى أصح مما هو فيها، فإن لم تسعنا النسخ في تصحيح النص أصلحناه بالحدس والتخمين :
ولا نأخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص سبب، وهو أننا لا نتوصل إلى الفصل بين اختلافات النسخ، إلا بالدلائل الظاهرة، فبقى أماكن في النص يجوز فيها قراءتان ، ليس لإحداهما فضل على الأخرى: فنحتاج إلى أسوة وأساس نبني عليه فنتخذ نسخة واحدة أساساً لتهديب النص . وإن لم نفعل ذلك تعرضنا لخطر مزج الروايات المختلفة وتلفيقها وإحداث نص لم يكن ابداً. وإن قال قائل: إننا نمزج الروايات بالاستعانة بعدة نسخ، قلنا إن إثبات الرواية التي تتضح صحتها ليست مزجاً، لأنه إن كانت القراءة صحيحة، فمن الواجب أن تكون وجدت أولاً في كل الروايات . وأيضاً صحة النص أهم من مزج الروايات، فالوظيفة العليا للناشر، تصحيح النص واجتناب مزج الروايات : وأحياناً نضطر إلى تثبيت نص اختياري نأخذ قراءته من النسخ المختلفة، ولا نؤثر إحداها على الأخرى، وذلك إن لم يبق للكتاب نسخة كاملة، أو كانت الروايات مزوجة في النسخة نفسها كما ذكرنا . وبعد تهذيب النص: نحضر الأصل الذي يطبع عليه الكتاب، فنستعمل صورة شمسية للنسخة التي اتخذناها أساساً ، لأن النسخ قد ينشأ عنه بعض الأخطاء ، ولا نغير في الصورة الشمسية إلا بعض اعتبارات أهمها الإملاء .

الاملاء العربي :

لم يُبحث الإملاء العربي ولا تاريخه بحثاً كافياً حتى الآن إلا رسم القرآن الكريم :
ولو قصد أحد إلى ذلك، لم يجر أن يكتب بما يجده في الكتب « كأدب الكاتب » لابن قتيبة^(١)،
« والألفاظ الكتابية » لابن درستويه^(٢) ، « وصبح الأعشى » للقلقشندي^(٣) ، بل كان

(١) « أدب الكاتب » لابن قتيبة . طبع عدة مرات في مصر .

(٢) « كتاب الكاتب » لابن درستويه . طبعة لويس شيخو . بيروت ، ١٩٢١ .

(٣) « صبح الأعشى في صناعة الإماء » للقلقشندي . طبع منه الأجزاء الثلاثة الأولى بالزكفراف في إسكفورد ،

وطبع الكتاب كله في ١٤ جزء في دار الكتب المصرية ١٩١٤ - ١٩١٩ بأعيد طبعه .

ينبغي عليه أن يطالع كتباً خطية من كتابة من يوثق بهم في عصور مختلفة ، فإن إملاء هذه الكتب الخطية القديمة يخالف القواعد الموضوعة في الكتب ، في أشياء كثيرة أشهرها : أن الألف المقصورة في كثير من الكتب القديمة ، كتبت بالألف فيما توجب فيه القواعد أن تكتب بالياء . وكثر الاختلاف في إملاء الهمز ، فلا يكاد يوجد في الكتب الخطية القديمة ، ما يوافق قواعد العلماء موافقة تامة في الإملاء إلا نادراً . والذين ألفوا في الإملاء من القدماء أمثال ابن قتيبة ، اقتبسوا أشياء كثيرة من رسم القرآن ، مع أن العادة كانت تخالف رسم القرآن منذ زمان . وقد نقل كل واحد من أصحاب الكتب أكثره من سبقه ، ولم يدخل في اعتباره أن العادة والاصطلاح يتغيران بمرور الزمن . ولهذا الأسباب لا يجوز أن نطبق قواعد الكتب في الإملاء على النصوص القديمة : ولو عرفنا معرفة تامة طريقة الإملاء الذي استعمله مؤلف النص الذي نشره ، وجب علينا أن نراعي ذلك ونحافظ عليه ، ولذا يجب أن نتبع إملاء النسخة الأساسية ، وذلك إن كان إملاء تلك النسخة ثابتاً ، وكتب فيها كل نوع من الأصوات على نمط بعينه ، في كل ما يقع فيه من مواضع الكتاب . وإن كان الكاتب تردد بين إملاءين ، وتغيرت كتابته لنوع واحد من الأصوات ، وجب أن نختار نحن إملاءً لاثقاً بالكتاب ، من بين النسخ أو ما نعرف يقيناً أن المؤلف استعمله .

والإملاء وإن كانت له منزلة ولم يكن عديم الشأن في تاريخ اللغة ، فشأنه في نشر الكتب دون شأن النص نفسه ، فلا حاجة إلى بذل الجهود فيه .

وهناك فرق بين طبع الكتب العربية في أوروبا وطبعها في الشرق ، فإن جامع الحروف في أوروبا ، لا يفهم شيئاً من النص العربي ، بل يرتب الكلمات حرفاً حرفاً ، ويتبع الإملاء المستعمل في النص بدون تغيير ، فيجوز لذلك أن يختار الناشر طريقة الإملاء اللائق بالكتاب . والمرتب العربي يفهم ما يرتبه ، وهو متعود على الإملاء المستعمل الآن ،

فيصعب عليه اتباع إملاء غير المؤلف ؛ وهو يظن غير المستعمل خطأ ، فيسوغ لنفسه أن يترك إملاء النسخ الخطية ويتبع الإملاء العصري .

ومن وسائل الإملاء الجزئية ، إملاء أسماء الأعلام الأجنبية ، من أعلام الأشخاص والأماكن : فأننا نرى فيها التحريف والتصحيح كثيراً ، فلا بد أن يجمع الناشر لكل علم ، كل الإملاءات التي تقع في المواضع المختلفة بكل النسخ المعتبرة ، ويذكرها كلها في موضع واحد . والموضع الأولي بذلك هو الذي يرد فيه هذا العلم أول مرة ، ثم يختار الناشر منها ما يظن أن المؤلف كتبه ، ويكتب هو العلم هكذا في كل الكتاب . ونستفي من ذلك ما كثرة التردد بين إملاءين أو أكثر ، مثل ابقراط وبقراط - أرسطوطاليس وأرسطاطاليس ، فن المرجح إذن في هذه الحالات ، أن أصحاب الكتب القديمة أنفسهم تردوا في مثل هذا الموضع بين صور مختلفة للعلم الواحد ، فيجوز أن نتبع نحن النسخة الأساسية في كل موضع يرد فيه العلم ، ونتردد نحن أيضاً في كتابة العلم بين إملاءين .

الترقيم :

ويتبع مسألة الإملاء مسألة الترقيم ، أي استعمال العلامات للفصل بين الجمل وبعضها . وما يوجد في الكتب الخطية من ذلك قليل ، للتفريق بين الفصول الطويلة والمتن والشرح . فلا شك أننا عند طبع الكتاب ، نحافظ على كل هذا ونكمل الناقص في المواضع الموازية . وأما غير هذا فيختلف فيه العلماء ، وأكثرهم حتى في الشرق يذهب إلى إدخال النقط وغيرها في الكتب القديمة ، ولا أرى في ذلك فائدة إلا في الأحوال النادرة ، ذلك أن الناس تعودوا على قراءة الكتب الشرقية بدون ترقيم ، ولا يجدون مشقة إلا في بعض المواضع الصعبة . وفي زيادة الترقيم خطر الخطأ ، إذ رأيت في بعض الكتب العربية التي نشرت أخيراً ، بعض الجمل قطعت قسمين بنقطة دالة على نهاية الجملة ، لأن الناشر لم يفهم تركيب الجملة فظنها تامة قبل تمامها .

والنثر لابد من طبعه على الترتيب الوارد في الأصل. أما الشعر فلا بد من طبع كل بيت في سطر. وفي السجع نضع نقطة بعد كل قافية.

ومما هو أكثر تسهيلاً للفهم من الترتيب، تقسيم النص إلى فصول ليست طويلة، فيبدأ كل فصل بمبدأ جديد. وكذلك التنبيه إلى المواد التي يبحث فيها الكتاب، إما بكلام دال على ذلك في الهامش الجانبي، أو في أعلا الصفحة، أو بوضع خط فوق ما يدل عليه النص دلالة واضحة، لأن وضع الخط تحت الكلمة لا يجوز في الكتب القديمة، ولا أرى فيه فائدة في الكتب الحديثة.

ومما يجوز زيادته في النص نفسه القوسان، وفي استعمالهما نظر لأنه قد اصطلح في نشر الكتب اليونانية على استعمال ثلاثة أنواع من الأقواس وهي [] و < > و () ويحصر بين القوسين [] ما يكون مروباً في النسخ وليس من أصل الكتاب، بل زيادة بعض المتأخرين من القراء، ويجوز أن نسقط ذلك من النص ولا نذكره إلا في الهامش.

ويحصر بين القوسين < > ما يفقد في النسخ ونحن أنه كان موجوداً في أصل الكتاب، ونجد هذه التكمالات في كثير من طبعات الكتب العربية في النص، دون علامة دالة على أنها لا توجد في النسخ، وإن كان ذلك مذكوراً في الهامش وهذا لا يجوز، لأن أكثر القراء لا يراجعون الملاحظات المطبوعة في الهامش، بل يقرأون المتن فقط، فيحملهم وجود هذه الكلمات في المتن على الظن بأنها من أصل النسخ، ولا يشكون في عزوها إلى مؤلف الكتاب. والمطابع الشرقية لم تتعود على استعمال هذا الجنس من الأقواس.

وأما الحلالان () فليس لهما معنى مصطلح عليه في نشر الكتب، فيجوز أن يحصر بينهما ما يأتي به صاحب النص من الآيات القرآنية. أو يجوز أن يحصر بينهما ما يزيده هو نفسه على النص للإيضاح أو الشرح، مع أن الشرح والإيضاح لا لزوم لوضعهما في النص، ونستثنى من ذلك بعض الزيادات البسيطة مثل أعداد السور والآيات التي نزيدها مع الآيات القرآنية التي يأتي بها المؤلف.

وبما يحتاج إلى العلامات كاحتياج التكميلات إليها، التخمينات التي يغير بها الناشر ما يكون مروباً في النسخ، فينبغي أن يحذر القارئ أن ذلك مروي، والمعتاد في هذا النجمة * وهي تكفي لكي تكون علامة للتكميلات أيضاً إذا وضعناها في أولها وآخرها. ولا يحتاج إلى تعليم ما هو ثابت لاشك في صحته .

ومن الناشرين من يشير بعلامة خاصة وهي الصليب + إلى المواضع غير المفهومة، التي يخاف أن يكون النص فيها مضطرباً، ولم ينجح الناشر في إصلاحها، وتوضع هذه العلامة في أول القطعة المشكلة وآخرها .

وإذا تخنا أن عدة كلمات سقطت ولم نفهم ما هي ولم ننجح في استدراكها وضعنا نقطاً يدل عددها على عدد الكلمات الناقصة . وكذلك إذا كان شيء من النص قد ضاع من خرق في الكتاب . ومن العلماء من يفرق بينهما. وإذا وجدنا في الأصل بياضاً، تركنا في الطبع بياضاً مثله ، ونبهنا عليه بملاحظة في الهامش .

الارجاع :

والآن لم تبق إلا مسألة واحدة من مسائل ترتيب النص وهي الأرجاع أعني تعيين الموضع الواحد من الكتاب بحيث يجده المراجع بسهولة وسرعة. فلا بد لمن يريد أن يعين موضعه ما في هذا الكتاب من ذكر المجلد والصفحة، وهذا لا يكفي في أكثر الحالات لأننا إذا لم نفعل شيئاً لتحقيق ذلك الغرض، استغرق البحث عن كلمة أو علم زمناً طويلاً. وإذا كانت الصفحة طويلة فلا بد من ذكر عدد السطر ولذلك نضع بجانب السطور أعدادها، والمسألوف وضع ١٠ و ١٥ النج بجانب السطور. وهذه الطريقة كافية إلا أن لها قصوراً خطيراً لأنه إذا طبع الكتاب مرة ثانية لا يمكن المراجع أن يجد في الطبعة الجديدة ما أرجع إليه في الطبعة الأولى إلا بعد جهد شديد، وأمثلة ذلك كثيرة، وأصرف النظر عما أعيد طبعه في الشرق سرقة عن طبعات أوروبا، فلا أذكر إلا ما طبع في الشرق عدة مرات، كالأغاني ف يرجع في كتب

المستشرقين والمجلات العلمية في ألوف من مواضعها إلى أعداد الصفحات والسطور من الطبعة الأولى ، ولا يفيد ذلك في الطبعة الثانية مطلقاً . وكذلك « لسان العرب » ، و« خزانة الأدب » ، و« تفسير الطبري » ، و« مدونة مالك بن أنس » . وكان ينبغي عند الطبع أن يشار في الطبعة الجديدة إلى أول كل صفحة من الطبعة القديمة ، ونشاهد مثل ذلك في الكتب اليونانية ، ككتب جالينوس ، وأفلاطون ، وأرسطو ، التي يذكر فيها أول الصفحات من الطبعة المعول عليها ، فتذكر هذه الأعداد في كل ما يطبع جديداً من تلك الكتب . وتسهل المراجعة في كتب أرسطاطاليس ، لأن طول السطور فيها يقارب طول السطور في الطبعة الأصلية . وفي كتب أفلاطون تسهل المراجعة إذ اقسمت كل صفحة إلى خمسة أقسام ، يشار إلى كل قسم منها بحرف من حروف الهجاء الأولى : وقد ساكت هذه الطريقة في نشر كتاب الأسابيع - الذي ينسب إلى جالينوس ، وتنسب ترجمته إلى حنين^(١) ؛ ولم يؤلف الكتاب جالينوس ولا ترجمة حنين - فقسمت كل صفحة إلى ستة أقسام ، وأشارت إليها بحروف الهجاء الأولى .

وبما هو أحسن من هذه الطريقة تقسيم الكتاب ، إلى فصول ، من أوله إلى آخره ، على شرط أن تكون الفصول قصيرة ، فيجد فيها المراجع حتى الكلمة الواحدة بسهولة ، وهذه الطريقة سلكها الأستاذ شاخت في نشر عدد من الكتب الشرقية .

هذا ما يخص النثر ، وأما الشعر فاللائق عد الأبيات ، وتوضع الأعداد على الهامش بجانب المتن .

ويوضح في الهامش أيضاً اسم من اقتبس منه صاحب الكتاب ، وعلى الأخص إذا كانت القطعة طويلة تمتد إلى أكثر من صفحة واحدة . وهذا غير معتاد في طبع الكتب العربية حتى الآن ، وهو فيها أنفع من غيرها . لأن جانباً منها عبارة عن المجاميع التي كتبها الأفراد المتقدمون . فكتاب « إرشاد الأريب » لياقوت ليس فيه إلا القليل من كلام

(١) G. Bergsträsser, *Pseudogalen in Hippocratis de Septimanis Com-mentarium* Ab. Hunaino Q. F. Arabicae Versum, ex codice monacensi primum edidit et germanice vertit Leipzig, 1914.

كتاب الأسابيع لابن قراط شرح جالينوس ترجمة حنين بن إسحق المتطابق .

ياقوت نفسه، وأكثره مأخوذ من آثار الذين يتكلم هو عن ترجمة حياتهم، أو من كتب تاريخية ألفت عنهم، وذكرت فيها أحوالهم، فمن راجع هذا الكتاب لا يمكنه معرفة من هو الذى يقرأ عنه فى ذلك الموضع، إلا بعد تصفح الكتاب، فلو كان الناشر طبع فى أول قطعة و صفحة جديدة تتجاوز إليها تلك القطعة، اسم من ينقل عنه، كان ذلك تسهيلاً مهماً للانتفاع من الكتاب. ونطبع فى الهامش فوق المتن عنواناً لكل صفحة، نذكر فيه اسم المقالة وعددها واسم الباب وغير ذلك، أو ندل فى عنوان الصفحة على ما فيها من مواد البحث، ويجوز أن نقسم ذلك، ونذكر أيضاً أعداد الفصول، أو الأبيات المطبوعة فى تلك الصفحة كما فعلت فى كتاب الأسابيع فطبعت مثلاً فى أعلا صفحة ٢١ 13-15=6r. 1/6 b-6V. 1/6 C يعنى تحتوى الصفحة على الفصول ١٣ إلى ١٥، وذلك ما يوجد فى النسخة فى السدس الثانى b من الصفحة الأولى من الورقة السادسة إلى السدس الثالث c من الصفحة الثانية من الورقة السادسة و r هى اختصار recto ومعناها وجه، و v. هى اختصار verso ومعناها ظهر : فى كل ورقة .

ويجوز أن نقسم كل هذا إلى قسمين، فنذكر مثلاً فى أعلا كل صفحة معنى اسم المقالة، وفى أعلا كل صفحة يسرى أعداد الفصول والأبيات الخ. ونضع تحت المتن ما يقال له عدة النقد Apparatus criticus، أى كلما يحتاج إليه القارئ لنقد النص، ونأخذ كل ذلك من دفتر القراءات، ولا ننقل كل ما جمعناه هناك من قراءات النسخ، بل نختار منها ما يستحق أن يذكر، ونترك ما لا منفعة فيه لتهديب النص، ولا لتحقيق تناسب النسخ، وهذا الاختيار صعب جداً، وترك ما هو جدير بأن يذكر أضر من ترك ما ليس جديراً بأن يذكر، ونزيد على ذكر رواية النص ذكر تخميناتنا وتخمينات غيرنا، ذلك لأننا إذا حكمنا أن النص الموجود فى النسخ غير صحيح، اجتهدنا فى تصحيحه، فإن حممه لنا على اقتراح يرضينا من جميع الجهات، و وضعناه فى المتن نفسه

وذكرنا في الهامش ما يقرأ في أصل النسخ، وإذا لم نحصل على اقتراح نعتقد بصحته، لا نذكره إلا في الهامش.

ويحسن أن نزيد على عدة النقد بعد ذلك الاحتجاج على صحة النص أو على عدم صحته، وعلى تفوق بعض القراءات على بعضها. إلا أن الأغلب هو التقليل من ذلك، لأن الغرض من نشر الكتب هو عرضها كما هي على القراء، وليس البحث والفحص، فإن كانت لنا أبحاث مسهبة، عن بعض الأماكن المشككة، أضفناها في ملحق للكتاب، ولا ندخلها بين ذكر القراءات. وقد ذكرت عند الكلام عن مقابلة النسخ، أننا في عدة النقد نقصد إلى الإيجاز التام، ونستعين على ذلك بالرموز، ومنها +، وتدل على شيء يزيد في نسخة عن غيرها، و - يدل على شيء لا يوجد في بعض النسخ ووضعناه في المستن. أو نستعين بالاختصارات، والمألوف منها في الكتب الأوربية. addit = add، يعني زيدت، و omisit = om، يعني نسخة أسقطت كلمة من النص، و codex = cod، يعني نسخة، و codices = codd، يعني نسخ. وهذه الاختصارات توجد في نشرات بعض الكتب العربية التي طبعت في أوروبا، وأما في طبع الكتب العربية في الشرق، فالأولى اجتناب الإيجاز الزائد، لأن الناشرين لم يصطلحوا على الرموز إلى الآن، ولأن القراء لم يتعودوا قراءة عدة النقد.

وعلى كل حال يجب وجود ترتيب ونظام ثابت في ذكر القراءات، كما يجب ترتيب النسخ ترتيباً تتبعه في كل موضع من مواضع الكتاب؛ وأحسن ترتيب الترتيب على قبائل النسخ وكتلتها، وفي كل قبيلة وكتلة على درجة قدم النسخ وقيمها، ولذلك طرق منها استيفاء الرواية، أو الاقتصار على المخالف للمتن، وذلك أننا إما أن نذكر كل النسخ وبينها التي يقرأ فيها ما وضعناه في المتن، وإما ألا نذكر النسخ التي يقرأ فيها غير ما وضعناه في المتن. وأوضح ذلك بمثال أورده في «كتاب الرد على ابن المقفع» «ضربنا النور» فإذا

(١) كتاب الرد على ابن المقفع ص ٥٠ ص ٢ راجع ص ١٠٠ من هذا الكتاب

استوفينا النص كتبنا في الهامش رموز النسخ التي يوجد فيها هذا النص وهي «م.ن.س.ع». ثم ضرب بالنور «ب» وذكرنا في ذلك النسخ كلها وهي خمسة . والطريقة الثانية هي الاقتصار على المخالف للنص ، وفيها نسقط ذكر الرموز ولا نذكر إلا القراءة المخالفة . ويتضح من ذلك أنه إن لم توجد مخالفة للمتن إلا في هذه النسخة ، فالموجود في النسخ عدداها هو الموجود في المتن هنا . فالطريقة الثانية أكثر إيجازاً إلا أنها باعثة على الخطأ ، لأن القارئ يضطر لفهم عدد النسخ إلى حفظ رموزها ، ولا تصلح هذه الطريقة إلا إذا كان عدد النسخ قليلاً . وعند استيفاء الرواية فاما أن نبدأ بذكرها من القراءة التي وضعناها في المتن ، وإما أن نتبع ترتيب النسخ ، ولا نراعى ما وضعناه في المتن من القراءات . ولو عزمنا على ترتيب النسخ على الحروف الأبجدية ، فتكون النسخ «ب ، م ، ن ، س ، ع» . ولو اتبعنا هذا الترتيب وجب ذكر القراءة المخالفة للنص أولاً ، ثم تأتي بعدها بقراءة النص ، وفائدة هذه الطريقة أن ترتيب الرموز في الهامش لا يتغير وهو واحد في كل المواضع . وفي الطريقة الأولى يتغير بتقديم رمز النسخ التي توجد فيها القراءة الموضوعية في المتن . وعند الاقتصار على ما يخالف النص ، نعيد في كل صفحة من الكتاب قبل ذكر ما يتعلق بالرواية ، رموز النسخ التي أخذ منها نص تلك الصفحة ، ولذلك فإننا عند الاقتصار نذكر «ضرب بالنور» «ب» . ولكي يعلم القارئ بقية النسخ نضع في أول الهامش كل الرموز «ب ، م ، ن ، س ، ع» ، ونفعل ذلك مراعاة لمن لا يقرأ الكتاب كله من أوله إلى آخره ، بل يبحث فيه عن شيء فلا يعرف كم نسخة استخدمت ، وما هي رموزها ، ونستغنى عن ذلك إن كانت النسخ قليلة ويشمل أحدها كل الكتاب . وإذا كنا وضعنا في المتن حذساً وتخميناً ذكرنا في الهامش ذلك وذكرنا بعده قراءات النسخ :

ومما يوضع بين المتن وعدة النقد ، الإرجاعات إلى الكتب التي اقتبس منها المؤلف ، والكتب التي اقتبس أصحابها من المؤلف ، فنعين أول القطعة ، وآخرها ، ونشير إلى

عنوان الكتاب ، واسم المؤلف ، وعدد المجلد . والصفحة ، والسطر ، لكي تسهل المراجعة على من يريدتها . وإن أخذ المؤلف قطعاً كثيرة من كتاب واحد، جاز أن نكتفي بذكر اسمه أو نرسم إليه برمز . وإذا جاء في النص آيات قرآنية متعددة ، فالواجب أن نذكر عدد السورة والآية في الهامش . ولأن تسهيل مطالعة الكتاب ، وإثارة اليقين على الشبهة، من أعلا وظائف الناشر لا يغلبها إلى اعتبار صحة المنشور . ويصح أن نضع عدد السورة والآية في النص نفسه بين قوسين إما قبل الآيات أو بعدها ، وذلك أبسط على المطالع من إلزامه بالتفتيش على العدد تحت المتن . وإن وضعنا الأعداد قبل الآيات في موضع ، كان الأحسن أن نضعها قبلها في كل الموضع ، لكي يتسق نظام الكتاب ، فنبات النظام مما يسهل المطالعة ، والتردد فيه مما يحير القارئ . ونشير إلى السورة بأعدادها أو أسمائها ، والأول هو المؤلف في الغرب ، ويسهل على من لا يحفظ القرآن مراجعة المصحف ، والثاني مألوف في الشرق . فيحوى الهامش الأسفل شيئين : بيان الاقتباسات ، وعدة النقد ، وفي بعض الأحيان نزيد عليهما الحواشي المذكورة في النسخ ، وفي ذلك نظر .

وقد ذكرنا الحواشي التي هي عبارة عن قراءات مختلفة من النص أخذت من نسخ أخرى ، فهي من اختلافات الرواية نفسها ، وتذكر بين عدة النسخ ، ونذكر بقية الحواشي إذا كانت قصيرة بين عدة النقد أيضاً ، أو في مقدمة الكتاب ، ونذكر هناك أو في ملحق للكتاب ما كان من الحواشي طويلاً . وإن كانت الحواشي كثيرة حتى إنها كالشرح للمتن ، نطبعها في أسفل كل صفحة تحت عدة النقد ، وخصوصاً في الشعر ، ونكتفي في ذلك بما هو جدير بالنشر ، وكثير منها يكون بمثابة مذكرة وليست له قيمة أدبية : واختلف العلماء في لزوم نشر حواشي الشعر ، فمنهم من ذهب إلى أنه لا فائدة من ذلك لأن أكثرها معسوف ، ومنهم من ذهب إلى غير ذلك ، حتى أن بعضهم

لم يكتف بما وجدته من الحواشي ، بل استعان بكتب النحو واللغة والأدب ، فجمع كل ما وجدته فيها من شرح الآيات أو عباراتها . وهذه الطريقة محمودة لأنها تمكن القارئ من إدراك القدر الذي وصل إليه القدماء من تفهم المتن ، إلا أن حجم الكتاب بسبب ذلك يصير كبيراً ويصبح ثمنه غالباً ، والأحسن اختيار ما له قيمة من الهوامش ، إذ أن تركها بأسرها لا يجوز إلا إذا كانت كلها لا قيمة لها .

وفي بعض النشرات العلمية نجد كل ما خصصناه للهوامش من عدة النقد والحواشي موضوعاً في آخر الكتاب بعد المتن أو في أوله بعد المقدمة ، وهذا مما يسهل طبع الكتاب تسهيلاً محسوساً ، وهو مع ذلك يجعل مطالعة الكتاب متعبة ، ويعتد القارئ على أن يكتفي بقرأة المتن ولا يتبين اختلاف القراءات ، فلا تحمد هذه الطريقة ، إلا أنه يعذر عليها إن كان المقصود منها تخفيض نفقات الطبع ، وذلك لأن طبع الكتب العربية في أوروبا غال جداً ، فيضطر الناشر إلى توفير كل ما يمكن توفيره .

* * *

نشر الكتب بطبع الصور الشمسية لمخطوطاتها :

ونورد هنا كلمة عن طبع الكتب بنشر الصور الشمسية إن لم يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة قديمة ، واضحة سهلة الكتابة ، وهذه لا بأس من نشرها إذا ألحق الناشر بالصور الشمسية كل ما يحتاج إليه من الهوامش والفهارس وغيرها ، كما فعل Von Mzik في نشر كتاب « الوزراء » لابن عبدوس الجهشيارى^(١) . وكذلك إذا كان

١- كتاب الوزراء والكتاب ، تصنيف أبي عبد الله محمد بن عبدوس الجهشيارى طبعه مطابقاً للأصل خطأ وصورة Hans Von - Mzik من نسخته المحفوظة في دار الكتب الوطنية بمدينة فينا ، وهي وحيدة لا يعرف غيرها في بلد من البلاد ، وقد أضاف إليه الناشر مقدمة وفهرساً ، وبين ما تحتوي عليه أبوابه باللغة الألمانية موجزاً ، فينا ١٣٤٥ هـ و ١٩٢٦ م . *Bibliothek Arabischer Historiker und Geographen* ثم أعيد طبعه (بالحروف لا بالصور) ، حققه وضعه فهرسه ، مصطفى السقا ، وإبراهيم الإيبارى ، عبد الحفيظ شلبي ، القاهرة ، ١٩٣٨ - ١٩٣٥ هـ .

لا يوجد للكتاب إلا نسخة واحدة وهو في غاية الصعوبة ، ولا يوجد من يتجاسر على تصحيح نصه ، ويجتهد في شرحه ، وكانت الحاجة إلى نشره ضرورية . فلا بد من نشر الصور الشمسية ، مكان طبع الكتاب بالحروف ، فهذه هي حالة ديوان الشاعر الأندلسي « ابن قزمان » ، المتوفى سنة ٥٥٥ هـ . الذي ألف أكثر شعره في لهجة الأندلس العربية الدارجة ، وبعضه بالأندلسية القديمة مكتوبة بالحروف العربية ، فنشر دى جوننبورخ De Gunzburg صورة شمسية للنسخة الوحيدة ^(١) .

ونشر الصور الشمسية هنا مما ينبو عما هو خير منه عند الضرورة . ومن ذلك نشر الصور الشمسية لمسا يوجد منه أكثر من نسخة واحدة ، ككتاب « الأنساب » للسمعاني الذي نشر مرجليوث Margoliouth صورة شمسية لإحدى نسخه ، وهي مع ذلك ليست أرفعها قيمة ^(٢) . وعلى كل حال فالصور الشمسية لنسخة مضبوطة صحيحة ، أنفع من طبع نسخة لا يعنى ناشرها بتصحيحها أو غيراً أو بدلاً فيها .

المقدمة

والآن بعد أن أتممنا الكلام عن المتن والموامش ، نتقل إلى الكلام عن المقدمة ، ومما لا بد منه فيها تعديد كل نسخ الكتاب ، ثم ذكر النسخ التي استخدمها الناشر في نشر الكتاب ، مع الرموز الدالة عليها وتحقيق تناسبها ، وتبيين القواعد التي اعتمد عليها

(١) محمد بن عبد الملك بن قزمان - *La Diwān d'Ibn Guzmān, texte, traduction, commentaire, enrichi des considérations historiques, philologiques, littéraires sur les poèmes d'Ibn Guzmān, sa vie, son temps, sa langue et sa metrique, ainsi que d'une étude sur l'Arabe parlés en Espagne au VI^e de l'Hégire dans sa rapports avec les dialectes Arabes en usage aujourd'hui et avec les idiomes de la Peninsula Iberienne, par David Gunzburg, fascicule 1, le texte d'après le ms. unique du Musée Asiatique Imperial de St Pétersburg, Leiden, 1896.*

(٢) أنظر D.S. Margoliouth, *The Kitāb Al-'Ansāb of 'Abd Al-Karīm ibn Muḥammad Al-Sam'ānī, with an introduction, Leiden, 1912.*

الناشر في اختيار ما ذكره في عدة النقد من اختلافات النسخ. وإن كان الكتاب أو بعضه قد نشر قبل النشرة الحاضرة ، لزم وصف النشرة القديمة و بيان العلاقة بينهما ، وكل ما يحتاج إليه في نقدها وتقدير قيمتها .

وأما النسخ فقد يكفي في وصفها الإرجاع إلى فهرس دور الكتب التي تُحفظ فيها ، إن كانت الفهارس مسهبة مدققة . ولا يكفي ذلك في أكثر الحالات ، بل يصف الناشر نفسه النسخ . ونحتاج في وصف النسخ الخطية إلى نظام ثابت ، وأحسنه تقسيم الوصف إلى قسمين :

الأول : وصف مظهر النسخة .

والثاني : وصف مضمونها :

فن وصف مظهر النسخة ذكر عدد الأوراق ، وإذا كانت النسخة عظيمة الشأن ، ذكرنا عدد الكراريس ، وعدد الأوراق التي في كل واحد منها ، وهل يوجد في الأوراق أرقام ؟ وأي نوع من الأرقام ؟ وهل كتبت في أسفل الصفحة أو في أعلاها ؟ فإن كان ترتيب الأوراق أو الكراريس غير صحيح لفتنا النظر إلى ذلك . وتنبع هذه المعلومات بذكر عدد السطور في كل صفحة ، وطول الصفحة وعرضها ، ومساحة السطح المكتوب عليه منها ؛ وهل الكتابة واضحة أو ممسوحة ؟ ثم نتكلم إن كانت النسخة سليمة أو ممزقة ، أو تشتمل على تخريم من أكل العث ، وهل هي كاملة أو ناقصة ؟ وهل النقص في أولها ، أو في آخرها ، أو في وسطها ؟ وفي أي مكان من الوسط ؟ ثم نصف الورق والتجليد .

وأما وصف المضمون فيحتوى على اسم الكتاب ومؤلفه ، وأين يذكر اسم الكتاب ، أي العنوان ؟ أم في المقدمة ؟ وإن ذكر في غير موضع واحد ذكرنا الاختلاف الواقع بينه في المواضع المختلفة ، ونذكر أول الكتاب — بعد قول المؤلف أما بعد — وآخره ، ونبين

موضوعه ، ونسرد أسماء أبوابه مع أعداد الصفحات التي يبتدئ كل واحد منها ؛ ولا يحتاج إلى هذا كله إلا عند وصف الكتاب دون نشره . ونصف على هذه الطريقة كل ما يوجد من الكتب والرسائل شيئاً فشيئاً ، مع ذكر عدد الصفحة التي يبتدئ منها وينتهي إليها .

ثم ننتقل إلى الخط ، فنذكر أسلوبه وكيفية تنقيطه وتشكيله ، ونصف ما نشاهده فيه من الزخرفة ، وأنواع الحواشي وجنسها ، وهل قوبلت النسخة بغيرها أو بأصلها ؟ وننقل ما كتبه مالك النسخة عليها ، وما يوجد فيها من السماعات والحواش ، ونقتصر في كل ذلك على ما له قيمة ، ونكتفي في غيره بما له دلالة ، ونذكر في آخر الوصف اسم الكاتب وموضع نسخه للكتاب ، وتاريخ ذلك : وما يذكره الكاتب عن الأصل الذي نسخ عنه .

هذا ما يكفي عند وصف المخطوط في الفهارس الخاصة به ، وأما عند النشر فلا بد من بعض الزيادات في المقدمة : فنبين إملاء النسخة وخصائصها التي تنفرد بها ونحكم هل هي صحيحة أو مغلوطة أو متوسطة . وتقدر قيمتها . هذا ما يحتاج إليه ضرورة في مقدمة الكتاب وإن كان مؤلف الكتاب غير مشهور ، أو متهماً في التأليف ، نشرنا ترجمة المؤلف وعددنا مؤلفاته واحتججنا على أنها مزورة أو صحيحة .

ونقدم على المقدمة فهرساً مفصلاً لموضوعات الكتاب ، وفهرساً آخر لكل ما يرد فيه من الرموز والاختصارات ، ليسهل على من يريد الرجوع إلى الكتاب معرفة معنى ما يجد فيه من الرموز ؛ وبعض الناشرين يقدم مختصراً للكتاب يذكر فيه أهم مواضعه وأهم أفكاره ، وهذا نافع جداً وخصوصاً إذا كان الكتاب صعب التفهم كالشعر ، ويجدر بالناشر أن يبين قبل أول الكتاب : أو قبل كل قصيدة مضمونها ، والمختصر الجيد ينوب عن الشرح نوعاً ما ، وإن كان المختصر مكتوباً بلغة أوربية ، سهل فهم الكتاب والانتفاع به لمن لا يعرف العربية جيداً .

الفهارس

وتتبع الكتاب بالفهارس العامة وهي أنواع ، وترتيبها صعب ويحتاج إلى عناية زائدة ، لأنها هي التي تفتح السبيل إلى محتويات الكتاب . وأولها فهرست الأعلام ، ولا أفرق بين أعلام الأشخاص والأماكن وغيرها ، كما فعل بعض الناشرين إذ فرق فهرس الرجال عن النساء عن البلدان عن الأنهار ، ولا أرى في ذلك فائدة إلا إذا دعا إليه موضوع الكتاب ، ففي الكتب الجغرافية نستفيد من الفصل بين الجبال والأنهار . وأكثر الأعلام صعوبة أسماء الأشخاص لكثرة الألقاب فلا بد من اختيار شيء واحد من ذلك .

ولترتيب فهارس الأعلام طريقتان :

(الأولى) ترتيب أعلام الأشخاص بحسب الكنى .

(والثانية) ترتيبها بحسب الأسماء .

والثانية هي الأحسن والأولى ، ومع ذلك فلا نضرب صفحاً عن ذكر الكنى كلها في الفهرست ، لأن عدد الأشخاص الذين لا تعرف كناهم قليل ، وقد اشتهر كثير من الناس بكنيته ، ولذلك كثيراً ما لا يذكر إلا الكنية ، وكذلك الأنساب وغيرها مما اشتهر به ناس من الأعلام ، فلو ورد ذكر « ابن جنى » مثلاً ، وضعنا أعداد الأماكن التي ذكر فيها في مادة « عثمان » لأن اسمه عثمان ، ثم نقول في مادة « أبي الفتح » ومادة « الموصلي » ، ومادة « ابن جنى » انظر « عثمان بن جنى » .

واختلفوا في موضع الكنى : فالقدماء كانوا يضعونها إما في آخر الفهرس ، أو في آخر كل اسم ، وقد تركت هذه الطريقة ، وبعضهم يضع كل الكنى تحت مادة « أبو » ، وكل الأبناء تحت مادة « ابن » والمصطلح عليه عند المستشرقين أن لا نعتبر في الترتيب أبو أو ابن أو ال التعريف ، فأبو الفتح في الفاء ، وابن جنى في الجيم . وإن

لم يذكر في الكتاب إلا إسم واحد اجتهدنا في أن نستخرج بقية الاسم من مراجع أخرى ، فلا تجمع مثلاً دل الأماكن من الكتاب التي ذكر فيها اسم «أحمد» بدون زيادة اسم أبيه أو كنيته ، ونفرد بين هؤلاء الأحمدين بما يدل عليه عصر كل واحد منهم أو بلده . وإن كان الرجل أو الموضع قد ذكر مراراً في الكتاب ، لم نكتف بالأعداد الدالة على الموضع الذي ذكر فيه ، بل نشير بكلمة أو ثلثات عن المناسبة التي أوجبت ذكره في هذه الأماكن ، كما فعل نيرج (Nyberg) عند نشره لكتاب الانتصار ، فقال في كلامه عن عمرو الجاحظ مثلاً : من المعتزلة ١٧ (أي ذكر في صفحة ١٧ أنه كان من المعتزلة) — حكى عن النظام ٥١ ، ٥٢ — بغضه لشام بن الحكم ١٤١ ، ١٤٢ الخ .

وثانيها فهرست ما سرده المؤلف من الآيات القرآنية وآيات الشعر وهو ثلاثة أقسام :

(الأول) فهرست الآيات القرآنية .

(والثاني) فهرست الآيات .

(والثالث) فهرست لما سوى ذلك .

أما الآيات فقد ذكرناها، وأستدرك الآن أن هناك طريقتان لعدد الآيات ، والمشهور عند المستشرقين طريقة فلوجل (Flügel) المستشرق الألماني الذي نشر فهرستا للقرآن الكريم سنة ١٨٣٤ م . وتحكم في تعديد الآيات ، وتعليده ليس صحيحاً في بعض الأحيان . وأما الشرق فقد اعتنى علماءه من قديم بتعدد الآيات ، وكان لعلماء كل مصر طريق خاص . ومع أن قراءة حفص عن عاصم وهي قراءة كوفية ، قد اشتهرت في بلاد

(١) نجوم الفرقان في أطراف القرآن *Gustav Flügel, Concordantiae corani Arabicae ad literarum ordinem et verborum Radices, Lipsiae. 1842.*

الإسلام دون الغرب ، إلا أن أعداد الآيات كانت قليلة الاستعمال ، لذلك كان أغلب المستشرقين لا يعرفون التعدد الكوفي . ونتسج عن ذلك أن أخطأ بعضهم في تعداد الآيات ، ولم يزل الأمر كذلك حتى نشر مصحف الحكومة المصرية ، الذي عدت فيه الآيات على التعدد الكوفي بدقة تامة ، ولهذا السبب ابتدأ المستشرقون في استعمالها في مقالاتهم العلمية .

وأما الأبيات فترتب على الروى ، ثم على ما تختلف فيه أجناس القافية في الروى الواحد ، ويحسن أن يذكر من كل بيت الكلمة الأخيرة ، ووزنه ، وأحياناً اسم الشاعر ، وبعضهم يذكر الكلمة الأولى إذا تشابه بيتان من وزن واحد في الكلمة الأخيرة . وترتيب الأبيات على أولها مذموم : لأن أول البيت عرضي وآخره جوهري ، كما أننا إذا رتبنا الأبيات على قوافيها اجتمعت أبيات القصيدة الواحدة . وإن رتبنا على أوائلها تفرقت أبيات القصيدة الواحدة في الفهرست كله .

وأما الشعراء أنفسهم فنذكر أسماءهم في فهرست الأعلام ، وإن كان الكتاب خاصاً بالشعراء ، أفردنا لأسمائهم فهرستاً خاصاً . وعددنا أمام كل شاعر ما يخصه .

وأما القسم الثالث . وهو فهرست ما سرده المؤلف سوى الآيات والأبيات ، فإنه فهرست بأسماء الكتب التي اقتبس منها المؤلف ، ورتبه على أسماء الكتب ، أو على أسماء المؤلفين . وإن كان ما سرده المؤلف من ذلك قليلاً جاز أن نذكره في فهرست الأعلام . والكتب المؤلفة في تراجم العلماء والأدباء تحتاج إلى فهرست لأسماء الكتب التي ذكرت فيها هذه التراجم .

وبما قد يفرد له فهرست ، أسماء الذين اقتبسوا من الكتاب ، فنقلوا منه نبذاً في مؤلفاتهم ، وهذا وإن شاع في نشرات الكتب اليونانية واللاتينية ، فلا أعرف له مثلاً في العربية .

وآخر صنف من الفهارس هو فهرست المفردات والكلمات ، وهو أنواع ، منها
فهارس كتب اللغة مثل كتاب « الخيل » لابن الكلبي ، وكتاب « الاشتقاق » لابن
دريد ، وهذا الفهرست من الفهارس البسيطة ليس بينه وبين فهرست الأعلام فرق
يذكر . وفي بعض كتب النحو يحتاج إلى فهرست للكلمات الاصطلاحية التي شرح معناها
في الكتاب . وفي أكثر الكتب العلمية يحتاج إلى فهرست للمصطلحات العلمية ، وهو
يقرب من فهرست المواد ، وخاصة إذا كان الناشر لا يكتفي بتعديد الأماكن التي ورد
فيها ، فيشير إلى المواضع التي ورد فيها البحث في كل الكتاب .

وفهرست المواد نافع جداً في أحوال كثيرة ، ولا يمكن أن يكون كاملاً ولا يخلو
أبداً من التحكم ، وقدر المنفعة فيه يتوقف على قدر مهارة الناشر وسعة اطلاعه .

والنوع الأخير من الفهارس . وهو فهرست المفردات ، كالقاموس الخاص في آخر
الكتاب ، ويحتوي على كل ما يرد في الكتاب من الكلمات ، مع تعديد الأماكن التي
ورد فيها ، ويسمى هذا النوع من فهارس المفردات Concordance ولا يوجد
في النشرات إلا نادراً ، ولا أعرف كتاباً عربياً طبع له فهرست كامل من هذا النوع
إلا القرآن الكريم . والأستاذ المستشرق فنسنك Wensink ابتداء بطبع فهرست عام من
هذا الجنس لكتب الحاديث . ومعهد اللغات السامية بجامعة القدس ابتداء بعمل فهرست^(٢)

(١) Ferdinand Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammed ben el-Hasan Ibn. (1)
Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, aus der Handschrift der
Univ.-Bibliothek zu Leyden, Göttingen, 1854.

كتاب الاشتقاق تصنيف الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي .

(٢) A. J. Wensinck, Concordance et Indices de la Tradition Musulmane (٢)
les six livres, le Musnad d'Al-Dārimi, le Muwaṭṭa' de Mālik, le Musnad
de Aḥmad ibn Ḥanbal, Leiden, 1933-1969 ولم يستكمل بعد وقد ترجم إلى العربية بعنوان
« مفتاح كنوز السنة » وهو معجم مفهرس عام تفصيلي ، وضع للكشف عن الأحاديث النبوية الشريفة ، المدونة
في كتب الأئمة الأربعة عشرة الشهيرة . وذلك بالدلالة على موضع كل حديث ، في صحيح البخاري ، وسنن أبي داود ،
والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، والدرامي ، ببيان رقم الباب ، وفي صحيح مسلم ، وموطأ مالك ، ومسندي زيد
بن علي ، وأبي داود الطيالسي ، ببيان رقم الحديث ، وفي مستدرك أحمد بن حنبل ، وطبقات ابن سعد ، وصيرة ابن هشام ،
ومغازي الواقدي ، ببيان رقم الصفحات ، نقله إلى العربية محمد قواد عبد الباقي ، القاهرة ١٣٥٢ هـ - ١٩٣٣ م .

لجميع الكلمات التي وردت في الشعر العربي القديم ، وعلى العموم يجوز في فهرست الكلمات الاكتفاء بالغريب .

ومن وضع في هذا الموضوع أسوة حسنة ، المستشرق الهولندي دي جويه (de Goeje) ، فإنه عند نشر المجموع الكبير لكتب الجغرافية العربية ، وضع فهرساً للغريب الوارد فيه من المفردات^(١) ، وكذلك ألحق بطبعة ليدن «لتاريخ الطبري» فهرست خاص للمفردات^(٢) الواردة فيه .

وقد ذهب المستشرق الإنجليزي ليال (Lyall) الذي نشر كثيراً من الشعر العربي إلى ضد ذلك ، فإنه عندما نشر ديواني عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، ألحق بهما

*M. J. de Goeje, Bibliotheca Geographorum Arabicarum : Pars Prima, (١)
Viae Reguorum, Descriptio Dittonis Moslemicae, Abu Ishāq al-Farisī al-
Iṣṭakhri, Leiden, 1870.*

كتاب مسالك الممالك لأبي إسحق إبراهيم بن محمد الفارسي الصمغاني المعروف بالكندي . وهو معزول على كتاب
صور الأقاليم للشيخ أبي زيد أحمد بن سهل البلخي .

Pars Secunda كتاب المسالك والممالك لأبي القاسم بن حوقل ، ليدن : ١٨٧٢ .

Pars Tertia كتاب أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم جمع الشيخ الامام العالم المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله
محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء الشامي المقدمي المعروف بالبخاري ، ليدن ، ١٨٧٧ .

*Pars Quarta, Indices, Glossarium, et Addenda et Emendanda: part I-III,
Leiden, 1879*

Pars Quinta مختصر كتاب البلدان تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الحمداني المعروف بابن الفقيه ، ليدن ، ١٨٨٥

Pars Septima كتاب الاملاق النفسية لأبي علي أحمد بن عمر بن رسته وكتاب البلدان لأحمد بن أبي

يعقوب بن واضح الكاتب المعروف باليعقوبي ، ليدن ، ١٨٩١

Pars Octava كتاب التنبيه والاشراف لأبي الحسن علي ابن الحسين بن علي المسعودي ، وهو مؤلف

مروج الذهب ، ليدن ، ١٨٩٣ .

Annales, Abu Dja'far Mohammed ibn Djareer At-Ṭabari (٢)

الكتاب ١ - ١٣ ، ليدن ١٨٧٩ - ١٨٩٠ ، جن ١٤ فهارس ، ليدن ، ١٩٦٤ ، جن ١٥ مقدمه وقواميس

وإضافات وتصويبات وعدة القد ، ليدن ١٩٦٥ ، صلة تاريخ الطبري لعريب بن سعد القرطبي ليدن ١٩٦٥ .

فهرستاً لما امتاز به عبيد من المفردات^(١) ، فلم يذكر في الفهرست الكلمات المألوفة ، ولا الغريبة التي لا ترد إلا مرة واحدة ، بل جمع ما يرد عند عبيد مرتين أو أكثر من الكلمات النادرة التي لا تذكر في شعر غيره . وكذلك فعل كرنكو (F. Krenkow) عند نشره لشعر طفيل بن عوف الغنوي ، رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي ، وكتاب فيه جميع ديوان الطرماح بن حكيم بن ثغر الطائي^(٢) ، وكل من هذين المذهبين محمود مفيد . والثاني لا تقى بالشعر القديم ، والأول لغيره .

ولتسهيل المراجعة في الفهارس تطبع في أعلا كل صفحة منها عنواناً دالاً على أي الفهارس تتبع هذه الصفحة .

وترتيب الفهارس آخر عمل الناشر . ثم يظهر الكتاب وينتقده العلماء ، وسيرى الناشر في هذا النقد بعض ما لم يكن توصل إلى إتقانه عند النشر . وينتج من كل هذه الانتقادات تصحيحات واستدراكات . يجدر بالناشر أن يجمعها في مكان واحد يسهل الوصول إليه ، والأولى أن ينشر بها ماحتماً بعد نشر الكتاب بعدة سنوات . يذكر فيه هذه التصحيحات ، وينتقد منها ما لا يوافق عليه .

(١) *Charles Lyall, the Dīwān of 'Abū al-Ḥasan al-Abrāz, of Asad and 'Amir ibn al-Ḥafḥ, of 'Amir ibn Ṣaḥāḥ, edited for the first time from the ms. in the British Museum and Supplied with a translation and notes, Leyden - London 1913.* رواية أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري عن أبي العباس يحيى ثعلب من المخطوط Or. 6771. ظهر ورقة ٦٠ (ب) ووجه وما بعدها ورقة ٢٩ (أ)

(٢) *F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and al-Ṭirim-māh ibn Ḥakīm al-Ṭā'yī, Arabic Text edited and translated, London, 1927.* رواية أبي حاتم السجستاني عن الأصمعي فإنه ألحق بها فهرستاً للكلمات المختارة ص ٢٢٦ - ٢٦٩

خاتمة

إلى هنا انتهى الباب الثالث والأخير، وكان موضوعه «العمل والاصطلاح» ونتم البحث الآن بخاتمة، ونكتفي بملاحظتين:

الأولى: أن كل ما ذكرناه هو كالمتوسط بين أطراف متباعدة فلا يجوز تطبيق ما قلناه تماماً بطريقة التقليد، بل يجب أن يوجد معه التفكير المستقل والابتكار، لأن كل عمل فردي له مسلك خاص به، ولا يؤدي إلى العثور عليه إلا شيثان:

أحدهما معرفة الطرق التي سلكت في القيام بعمل مثل الذي نريده. وكان الغرض من محاضراتي أن أفيدكم بعض هذه المعرفة.

وثانيهما البحث عما يوحيه هذا العمل الفردي نفسه بخلاف غيره.

والملاحظة الثانية: أن ما وضعناه من علم نقد النصوص ونشر الكتب هو مثل غاية الكمال، ولا أعرف واحداً مما نشره المستشرقون من الكتب، قرب فيه الناشر إلى هذا الكمال من كل جهاته، فضلاً عن أن يدركه تماماً. فبعض هذا القصور ينتج من تعقيد النفسية، وضعف الطبيعة الإنسانية، وحدائث هذا العلم عند المستشرقين، وبعضه ينتج من الاكتفاء بالممكن وترك المستحيل، وذلك لأن مقابلة النسخ المتعددة، وترتيب

الفهارس الوافرة، يستغرق زمناً طويلاً، ولا يكاد يمكن كل ذلك إلا، إذا كان الكتاب الذى يقصد إلى نشره قصيراً صغير الحجم . فان قصد إلى نشر الكتب الكبيرة الحجم بهذه الطريقة الموصوفة، فلا بد من اشتراك غير واحد من العلماء فى ذلك العمل، فينشر كل واحد قسماً من الكتاب، كما حدث فى نشر «تاريخ الطبرى» و «طبقات ابن سعد» وغيرهما، ومثل هذا لا يستطيع إلا نادراً، ولو طلبنا من كل من ينشر الكتب غاية الكمال، لكان من المستحيل نشر الكتب، ولذلك اضطررنا إلى الاعتراف بجواز الاختصار على ما هو دون الكمال، والاختصار على ما نراه ضرورياً من النسخ ولذلك درجات .

منها ما هو كامل إلا من جهة أو اثنتين نافع من سائرهما .

ومنهما ما هو نافع من أكثر الجهات كامل من سائرهما .

ومنهما ما ليس كاملاً مع أنه واف ببعض الحاجة .

وأما ما هو دون هذه الدرجة فلا ينبى بالحاجة العلمية، ولا تكون هذه الطبعة نشرة علمية، بل بمنزلة النسخة الواحدة الحديثة التى لا يوثق بها، وأكثر ما طبع فى الشرق من الكتب العربية من هذا الجنس . وكما أننا إذا لم نعرف إلا نسخة واحدة حديثة استخدمناها كمصدر من المصادر التاريخية واللغوية، فنحن مع كل هذا نشك فى صحة ما نقتبسه من الكتاب، ونضمّر فى كل ما نقله عنه، شرط كون الكتاب صحيحاً . ولكن إذا كانت عندنا نشرة علمية للكتاب، أمكننا إصلاح بعض ما لم ينجح الناشر فى إصلاحه، فانه بذلك اختلافات النسخ يقدم لنا كل ما نحتاج إليه فى نقد عماله، فنحن فى استخدام مثل هذا الجنس من الكتب نكون مطمئنين مقتنعين بما نستنتجه .

ونتساءل الآن : ما هو أقل طلب نطلبه ممن يود نشر الكتب العربية لكي تكون

النشرة موثوقاً بها ؟

ف نقول إن الشرط الأول أن يكون عدد النسخ التي بنيت عليها النشرة كافياً بالنسبة إلى عدد النسخ الخطية التي توجد الآن . وينبغي أن لا يعتبر الناشر بعدد النسخ الموجودة فقط بل بقيمتها ، فتوازي النسخة القديمة الجيدة عدداً من النسخ الحديثة المغلوطة ، وتكفي في نشر كتاب روى متواتراً في أيام المؤلف أقل مما نحتاج إليه في نشر كتاب قديم لم يقرأه إلا القليل وانقطعت روايته بعيد وفاة صاحبه .

والشرط الثاني : أن يصف الناشر النسخ التي استخدمها في نشر الكتاب ، وصفاً يمكن القارئ من مراجعتها وتقدير قيمتها ، فيذكر الناشر المكان الذي تحفظ فيه ، والعدد الذي تعرف به ، وكيفية خطها ، وشكلها ، ونقطها ، وكل ما يوجد من آثار المقابلة ، وموضع كتابتها ، وتاريخها ، إن لم يكن كل ذلك مذكوراً في فهرست مطبوع لدار من دور الكتب .

والشرط الثالث : أن لا يدع الناشر مجالاً للشك فيما هو موجود في النسخة أو النسخ ، وأن يقابلها بعناية تامة ، ويبين بكلام صريح المذاهب المختلفة التي ذهب إليها في اختيار ما اختاره من اختلافات النسخ ، فانه إن لم يفعل ذلك ظن القارئ أشياء لا توجد إلا في بعض النسخ مروية في النسخ كلها . ومما هو أهم من هذا أن لا يُغيّر الناشر شيئاً دون أن ينبه القارئ عليه ، ويذكر ما هو ، حتى يمكنه قبول ذلك أو رفضه .

والشرط الأخير هو أعظم الشروط الثلاثة شأنًا ، وبخاصة الامتناع عن تغيير النص إلا بعد أن ينبه القارئ ، وكذلك الامتناع عن إسقاط شيء من النص إلا بعد أن ينبه القارئ على ذلك ، لا كما فعل بعض الناشرين في الشرق ، من إسقاط جمل من الكتاب ظنوها مخالفة للدين أو الأخلاق ، والأولى إما أن لا ينشر الكتاب ، وإما أن ينشره بأسره مع ما فيه من مضاضة على نفسه ، وأقل ما يجب على الناشر أن ينبه في كل مرة على كل موضع أسقط فيه شيئاً ، وأن لا يكتفى بالإشارة إلى ذلك بنوع عام في المقدمة فقط . فتغيير النص أو إسقاط

- ١٢٦ -

بعضه بغير تنويه عن ذلك يُعد تزويراً. وعلى كل حال فالنشرة التي أُسقط منها شيء ،
لا تستحق أن تسمى نشرة علمية وإن بلغت غاية الكمال من كل الجهات الأخرى ،
ولا تتجاوز أن تكون طبعة مدرسية أو طبعة عادية للعوام .
Edition populaire

صفحة

(خ)

١٩ أبو خالد عمرو بن خالد الواسطي ...
الخصاف ٢٧ - ٣٤ - ٥٧ - ٦٠
٧٨ - ٧٥ - ٦٤

٣٢ ابن خلكان ...
٣٦ أبو خليفة بن الفضل بن الحباب ...
٣٥ الخليل بن أحمد ...
٨٢ خليل يحيى تاي (الدهكتور) ...
٤١ الخوارزمي ...
ابن الخياط - أبي الحسن عبد الرحيم
ابن محمد الخياط ٥٢ - ٧٧
١١٧ - ١٠٢ -

(د)

ابن درستويه ... ٧٩ - ١٠٢
ابن دريد ... ٣٥ - ١١٩
دوزي ...
الدينوري ... ١٨ - ٢٠ - ٢١

(ر)

٩٣ رابت ...

(ز)

٨١ زاخاو ...
٣٢ الزرقاني ...
زكريا بن محمد القزويني ٢٣ - ٢٩ -
٧٦ - ٥٨
الزخشري ... ٤٣ - ٧٢
زهر بن أبي سلمى ... ٧٨
أبو زيد ... ٣٥
أبو زيد أحمد بن سهل البلخي ... ١٢٠
زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب
... ٢٦ - ٢٥ - ٢١ - ١٩

(س)

السرغسي - أبو بكر محمد بن أحمد
ابن أبي سهل ... ٣٣

صفحة

(ث)

١٨ تالطيس الاثيني ...

(ج)

جالينوس ٢٧ - ٤١ - ٤٢ -
٦٠ - ٧٣ - ٧٧ - ٩٤ -
١٠٧ - ١٠٨ -
٣٧ جابر ...
٧٣ جراف ...
٨٢ جروهمان (أرداف) ...
٩٤ جريجور النقيصي ...
جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى
الصناني ...
ابن جني ... ٢٤ - ٢٥

(ح)

أبو حاتم المجستاني ٣٥ - ٣٧ -
١٢١ ...
حبش بن الاعصم ٥٨ - ٧١ -
٧٣ - ٩٤ -
٢٦ الحريري ...
٦٥ الحسن بن حمدون ...
٣٥ أبو الحسن الأخفش ...
٢٨ أبو الحسن علي بن يحيى المنجم ...
أبو الحسين هلال بن الحسن بن إبراهيم
الصابي ...
٤٣ حفص ...
٨٢ حفص ناصف ...
أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن زوطي
٣٣ بن ماء ...
حنين بن اسحق ٢٧ - ٢٨ - ٤٢ -
٥٨ - ٥٩ - ٦٠ -
٧٣ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ -
٩٢ - ٩٤ - ١٠٧ -
١٢٠ ابن حوقل - أبو القاسم بن حوقل

صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٥٩	علاء الدين محمد بن عطاء الملك الجويني	١٢٣ - ٧٦ - ٥٨	ابن سعد
٧٨	علقة		أبو سعد عبد الرحمن بن الحسن بن علي
١٢٠	علي بن الحسين بن علي المسعودي	١٩	التيسابوري
٩٠	علي حلي الداغستاني	٧٢	ابن سعيد
٢٥	علي ابن أبي طالب	٣٦	ابن سلام الجمحي
	عمر بن أحمد بن عابدين المعروف	١٩	سليمان بن إبراهيم بن عبيد المحاربي
١٨	بكال الدين	١١٣	السماعاني
	عمر بن أبي ربيعة ٢٤ - ٣٨ - ٤٦ -		السيوطي
٧٩	٩٢ - ٤٢	...
٧٦	عمرو بن عاصم الأحول		(ش)
٧٦	عمرو بن عاصم الكلابي	١٠٧ - ٨٤ - ٣٣	شاخت (يوسف)
٣٦	عنصرة	٩٤	ابن شاهدا
٧٩	عيسى	٥١	شوارتسلوزه
			(ص)
	(ف)	١٦	الصفدي
١٩	نفر الدين زبد بن الحسن البيهقي البروقي	١٣	صلاح المنجد
٤٤	أبو الفرج الأصفهاني		(ط)
١٢٠	ابن الفقيه أبو بكر أحمد بن محمد الحمداني	٧٨	طرفة
١٨	فلاديمير جيورجاس	١٢١	الطرماح بن حكيم بن نزل الطائي
١١٧	فلوجل		(ع)
١١٩	فتنسك	٤٣	عاصم
	(ق)		عاصم بن الطفيل ١٢٠ - ١٢١
	أبو القاسم الحكيم عبيد الله بن عبيد الله	٨٨	عائده إبراهيم نصير
١٩	ابن أحمد الحسكاني	١١٢	عبد الحفيظ شلي
	أبو القاسم علي بن محمد النخعي	٨٩	عبد الحليم النجار
	ابن قتيبة ٧٩ - ١٠٢ - ١٠٣	١٣	عبد السلام هارون
١١٣	ابن قزمان		عبد العزيز بن اسحق بن جعفر البغدادي
	القزويني - أبو حاتم محمود		(أبو القاسم) ١٩ - ٢١ - ٢٥
	ابن الحسن بن محمد بن يوسف	٢٦	...
	ابن الحسن بن عكرمة بن أنس	٨٢	عبد الفتاح عباده
٨٤	ابن مالك الأنصاري	١١٣	عبد الكريم بن محمد السماعاني
٢١	القسطلاني	١١٢	ابن عبدوس الجهنياري
١٠٢	القنطشندي		عبيد بن الأبرص ٦١ ، ٦٢ ، ٨٠
	قيس بن الخطيم ٢٢ - ٢٤	٥٩	أبو عثمان الدمشقي
		٥٠ - ٤٩	المعاج

صفحة	
٧٦	المعتمر بن سليمان
٧١-١٦	المقرئ
٦٥	ابن المقفع
١٢	ابن عساق
	أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد
١٦	المعروف بإخواله
٨٢	موريتز

(ن)

٧٨	النايفة
٧٣-٢٥	النبي
٥٠-٤٩-٤٤	أبو النجم العجلي
٧٢-٤٢-٣٦-٣٤-٢٥	ابن النديم
٧١-١٤	أبو نصر السراج
١٩	نصر بن مزاحم المنقري الطار
٥١-٥٠-٤٩	نولدكه
١١٧-١٠٢-٧٧-٥٢	نيبرج

(هـ)

٥٣	أبو الهذيل
١١٩-١٦	هشام بن محمد بن السائب الكلبى
٨٢	هوداس

(و)

٢٩	رستفد
١٩	وهب الله بن الحكيم عبيد الحسكافى

(ي)

١٠٨-١٠٧-٩٢	ياقوت
	اليمقوبى - أحمد بن أبي يعقوب
١٢٠	ابن راضح
٣٤	أبو يوسف
٧٠	يوسف اليان سركيس
٩٥-٢١	اليونينى

صفحة

(ك)

٥١	كاسدروف
	الكرجى - أبو إسحق إبراهيم بن محمد
١٠٠	القاسم الإصطخرى
٩٣	الكرمانى
١٧	الكندى

(ل)

٤١	لويس شيخو
٣٥	الليث بن رافع بن المظفر
١٢٠-٨٠-٦٢-٦١	ليال

(م)

١٠٧-٣٣-٣٢	مالك بن أنس
١٠٧-٤٠	محمد بن جرير الطبرى
١٢٣-١٢٠
	محمد بن الحسن الشيبانى - أبو عبد الله
٣٤-٣٢	محمد بن الحسن بن فرقة
	محمد بن الحسن بن محمد بن سعيد المغربى
٢٤	الأندلسى
١٩	محمد بن عبد الله الشيبانى (أبو الفضل)
	أبو محمد بن عبد الله بن يعقوب
٣٣	الحارثى البخارى
٨٨	محمد على البيلارى
١٠٧	محمد فريد رفاعى
١١٩	محمد فؤاد عبدالباقى
١٢	محمد مندور (الدكتور)
٣٦	محمد بن يحيى القاضى
٣٢	أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير المصمودى
١٠٧-٩٢-٤٢	مرجليوث
١١٢	مصطفى السقا
٣٢	أبو مصعب الزهرى

٢ - فهرست الكتب

(١)

صفحة	
٨١	الآثار الباقية عن القرون الخالية لليرونى
٢٣	آثار البلدان لوكريا بن محمد القزوينى
٣٤	الأبل للأصمى A. Haffner
٩٣-٩٢	الأفغان فى علوم القرآن السيوطى
١٢٠	أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم لشمس الدين أبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر الشافى المقدسى المعروف بالبشارى ، ليدن ١٨٧٧ —
٢١-٢٠-١٨	الأخبار الطوال للدينورى نشره فلاديمير جيورجاس وإيجناس كراتشكوفسكى ، لندن ، ١٨٨٨
١٠٢	أدب الكاتب لابن قتيبة إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب المعروف بمعجم الأديباء أو طبقات الأديباء ، لياقوت الحموى ، نشره مرجليوث ، ٧ أجزاء ، القاهرة ، ١٩٠٧ — ١٩١٣ . أعاد طبعه محمد فريد رفاعى فى ، ٢ جزء ١٠٧-٩٢
٢١	إرشاد السارى لشرح صحيح البخارى للقسطلانى الأساميع ، لأبقراط ، شرح جالينوس ، ترجمة حنين بن إسحق المتطبب ١٠٧-١٠٨ للأسماء الطيبة ٧٥-٥٩-٥٨-٥٤-٥٣
١١٩	الاشتقاق لابن دريد الأصل لمحمد بن الحسن الشيبانى ٣٤-٣٣ الأطام المنطقة والصم لليوس ... ١٧-٥٤-٥٦-٥٩-٦٨-٧٦-٨٠

— ١٣٢ —

صفحة	
١٢٠	الأهلاق النفسية لأبي علي أحمد بن عمر بن رسته ، لندن ١٨٩١
٤٤	الأغاني — لأبي الفرج الأصفهاني
٨٨	اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لأدورد فندريك
١٠٢-٧٩	الألفاظ الكتابية لابن درستويه
٣١	ألف ليلة وليلة
٩٣	انتشار الخط العربي في العالم الشرق والعالم الغرب ، عبد الفتاح عباد
	الانتصار والرد على ابن الزاوي ، أبي الحسين عبد الرحيم بن محمد الخياط المعتزلي ، نشره
١١٧-١٠٢-٧٧	نميرج
١١٣	الأنساب للسماعني ، نشره مرجليوث
٨٩	الإبداع القانوني بدار الكتب المصرية

(ب)

٩٣	البرهان في مناشبه القرآن — الكرمانى
٥٢	البرهان عند العرب ، برديتش
٤٢	بنية الوعاء للسويطى
١٢٠	البلدان لأحمد بن أبي يعقوب بن راضح المعروف باليعقوبى ، لندن ١٨٩١

(ت)

٨٩	تاريخ الآداب العربية لبروكلان
	تاريخ الأدب أروحية اللغة العربية ، لحنى ناصف ، مجلة الجامعة القسدية ، القاهرة ،
٨٢	١٩١٠
٨٢	تاريخ الخط العربى وتطوره إلى ما قبل الإسلام — للدكتور خليل يحيى نائى
١٢٣-١٢٠-٤٠	١٨٩٠ — لندن ١٨٧٩ —
١٣	تاريخ مدينة دمشق ، دمشق ١٩٥١
٢٩	تحفة الكائنات
١٣	تحقيق النصوص ونشرها ، عبد السلام هارون القاهرة الأولى ١٩٥٤ الثانية ١٩٦٥
٤٠	تذير الرجل لمنزله Bryson
١٧	تسمية ولاية مصر وقضاة مصر للكندى Rhubon Guést
١٠٧	تفسير الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى

صفحة

التنبيه والأشراف لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي ، لندن ، ١٨٩٣ ... ١٢٠

(ح)

الحيل والمخارج لمصنف ، هانوفر ، ١٩٢٣ ... ٢٧ ، ٧٥ ، ٧٨

الحيل في الفقه للشيخ الإمام أبي هاشم محمود بن الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسين القزويني

الشافعي ... ٨٤

(خ)

نزاة الأدب ... ١٠٧

الغزاة التيمورية ، القاهرة ، ١٩٤٧ ... ٩١

التلخيص لأبي المنذر هشام بن محمد السائب الكلبي ، لبي دلافيدا ... ١١٩-١٦

(د)

درة القواص في أوهاام الخواص ، لحريري Heinrich Thorbeke ، لينزج ، ١٨٧١ ٢٦

ديوان الأعشى ، جابر ، لندن ، ١٩٢٨ ... ٣٧

ديوان الطرماح بن حكيم بن قفر الطائي ... ١٢١

ديوان عبيد بن الأبرص ، ليال ... ٨٠-٦٢-٦١

ديوان عبيد بن الأبرص ، وعامر بن الطفيل ، لندن ، ١٩١٣ ... ٨٠

ديوان عمر بن أبي ربيعة ، بول شقارتز ... ٧٩-٦١-٤٦-٣٨-٢٤

ديوان ابن قزمان ، دي جونسبورج ... ١١٣

ديوان فيس ابن الخطيم ، تدايوس كوالسكي ، لينزج ١٩١٤ ... ٢٤-٢٢

(ذ)

الذبول ... ٧٩-٦٠

(ر)

الرد على الزنديق العيني ابن المقفع ، ترجمان الدين القاسم بن إبراهيم الطباطبائي الرمي - ٥٠

٥١-٥٢-٥٣-٥٤-٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩-٦٠-٦١-٦٢-٦٣-٦٤-٦٥-٦٦-٦٧-٦٨-٦٩-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٨-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٨٩-٩٠-٩١-٩٢-٩٣-٩٤-٩٥-٩٦-٩٧-٩٨-٩٩-١٠٠

١٠٩-١١٠

الرد على النصارى ، di Matteo ... ٦٢

رسالة حنين بن إسحق إلى علي بن يحيى في ذكر ما تريم من كتب جالينوس بعلمه وبعض ما لم

تريم « برجستراسر ، لينزج ، ١٩٢٥ ... ٤٢-٢٧

صفحة

(ش)

٧٢ ... شرح كتاب المفصل للزحشرى — شرح ابن بعيش

(ص)

١٠٢ ... صبح الأعشى فى صناعة الإنشا للقلقشندى...

٢١ ... صبح البخارى

١٢٠ ... صور الأقاليم لأبى زيد أحمد بن سهل البلخى

٤١ ... صورة الأرض للتوازي ، مزيك

(ط)

١٥ ... طبقات الأطباء لموفق الدين أبى العباس أحمد بن القاسم بن أبى أصيبعة

٣٦ ... طبقات الشعراء لابن سلام الجهمى

٣٦ ... طبقات الشعراء الإسلاميين

٣٦ ... طبقات الشعراء الجاهليين

١٢٣-٧٦-٥٨ ... الطبقات الكبير لابن سعد

(ع)

٢٩-٢٣ ... عجائب المخلوقات لذكرى بن محمد الفزرى ، جوتتين ١٨٤٨

٧٣ ... حرية النصارى جراف

٣٦ ... العقد الثمين فى دواوين الشعراء الستة الجاهليين لندن ١٧٨٠

٤٥-٤٢-٣٠ ... عيون الأنباء فى طبقات الأطباء لابن أبى أصيبعة

٣٥ ... العين للخليل بن أحمد القراهيدى

(ف)

٢٦ - ٣٥ ... فحولة الشعراء للأصمعى

٧٠ ... فهارس جوامع الأمثاله

٤٢-٣٦-٣٤-٢٤ ... الفهرست لابن النديم ، فلوجل ، ليرج ، ١٨٧١-١٨٧٢

٧٩-٧٨-٧٧-٦٠-٥٩ ... فهرست حنين بن اسحق لكتب جالينوس

٨٩ ... فهرس دار الكتب البروسية فى برلين ١٨٨٧-١٨٩٩

٩٣ ... » رايث للخطوط المريانية بالمتحف البريطانى بلندن

٩٠ ... » الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٢٤-١٩٦٣

٩٠ ... » الكتب الفارسية والجاوية بالكتبخانة الخديوية المصرية القاهرة ١٣٠٦ هـ

صفحة	
٩٠	فهرس الكتب بالمكتبة الأزهرية ، القاهرة ١٩٤٥ - ١٩٥٠
٩٠	» المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة برباط الفنج ، باريز ١٠٥٤ : ...
٩١	» المخطوطات المصورة ، القاهرة ، مجلة المخطوطات ، ١٩٥٤
٩٠	» المخطوطات المحفوظة بدار الكتب المصرية ، القاهرة ١٩٦١ - ١٩٦٣
٩٠	» مكتبة اسعد افندى ، استانبول
٩٠	» مكتبة أباصوفيا ، استانبول ، ٢٣٠٤ هـ
٩٠	» مكتبة بايزيد ، استانبول ، ١٣٠٤ هـ
٩٠	» مكتبة بشير ، غا ، استانبول
٩٠	» مكتبة جامع القامح ، استانبول
٩٠	» مكتبة حاجى سليم آغا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» مكتبة الحميدية ، استانبول ، ١٣٠٠ هـ
٩٠	» مكتبة داماد ابراهيم باشا ، استانبول ، ١٣١٢ هـ
٩٠	» مكتبة داماد زاده فاضى مسكرم جراد ، استانبول ١٣١١ هـ
٩٠	» مكتبة راغب باشا ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» المكتبة السلطانية ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» المكتبة السليبية ، استانبول ، ١٣١١ هـ
٩٠	» مكتبة طوبىقر ، استانبول ،
٩٠	» مكتبة عاطف افندى ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» مكتبة فيض الله ، استانبول
٩٠	» مكتبة قره چلبى ، استانبول
٩٠	» مكتبة قيلتش هلى باشا ، استانبول ١٣١١ هـ
٩٠	» مكتبة كوبريل زاده محمد باشا ، استانبول
٩٠	» مكتبة لالهلى ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» مكتبة مدرسة سرفل ، استانبول ، ١٣١١ هـ
٩٠	» مكتبة نور عثمانية ، استانبول
٩٠	» مكتبة يحيى افندى ، استانبول ، ١٣١٠ هـ
٩٠	» فبا ترجم من كتب جالينوس وبعض ما لم يترجم

صفحة

(ق)

- ٥٢ ... قاموس أسماء الملابس عند العرب لدوزى ...
 ٧٩-٤٩ ... قرآن حكيم ...
 ١٣ ... قواعد تحقيق النصوص — مجلة المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ ...
 ١٢ ... قوانين الدواوين بماتى ...

(ك)

- ٨٨ ... الكتب العربية التي نشرت في الجمهورية العربية المتحدة ، عائدة لإبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٦ ...
 ٤٣ ... الكشف للزخشرى ...
 ٣٣ ... كشف الظنون ...
 ٣١ ... كلية ودمنه ...

(ل)

- ١٠٧ ... لسان العرب ...
 ٧١-١٤ ... اللع في التصوف لأبي نصر عبد الله بن علي السراج ، لندن ، ١٩١٤ ...

(م)

- مجموع الفقهاء عن الإمام الشهيد أبي الحسين زيد بن علي تأليف أبي القاسم عبد العزيز بن إسحق
 ٢٦-٢٥-٢١-١٩-١٨ ... ابن جعفر البغدادي ...
 ٢٥-٢٤ ... المحاسب لابن جنى ...
 ١٢٠ ... مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن محمد الحمداني المعروف بابن الفقيه ليدن ، ١٨٨٥ ...
 ١٠٧ ... مدرسة مالك بن أنس ...
 ٢٩ ... مرآة الكائنات ...
 ١٢٠ ... مسائل المسالك لأبي إسحق إبراهيم بن الأبيطخري المعروف بالكركسي ليدن ، ١٨٧٠ ...
 ١٢٠ ... المسالك والمسالك لأبي القاسم بن حوقل ، ليدن ١٨٧٣ ...
 ٩٢ ... المسائل في الطب لحنين بن إسحق ...
 ٣٣ ... مسند الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ...
 ٩٢ ... المصاحف لأن اشته ...
 ٨٨ ... معجم المطبوعات العربية والمصرية ليوسف اليان مركيس القاهرة ١٩٢٨ — ١٩٣٠ ...
 ٧٢ ... المغرب في حلى المغرب لابن سعيد ...

صفحة	
١١٩	مفتاح كنوز السنة لمحمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة ١٩٢٣
٤٣	المفصل للزنجشري
٢٢	مقدمة الزرقاني
٧١-١٦	المقنن للقرنيزي
٣٣-٣٢	الموطأ للإمام مالك بن أنس
١٢	الميزان الجديد

(ن)

٣٥	النوادر لأبي زيد رواء أبو الحسن الأخفش
----	---

(و)

١٦	الوفاء بالوفيات للصفدي
٢١	الوزراء لأبي الحسين هلال بن المحسن الصابي ، بيروت ١٩٠٤
١١٢	الوزراء لابن عديوس الجهمشاري
٣٢	وفيات الأعيان

٣ - الكتب الأجنبية

- W. Ahlwardt, the devans of the six ancient Arabic poets, Ennabiga, 'Antara, Tharafa, Zohair 'Alqama, and Imru 'ulqais, London, 1870 ٢٦
- „Verzeichniss der Arabischen Handschriften der Königlischen Bibliothek zu Berlin, 1887-1899. ٩٠
- G. Bergrässer, Hunain ibn Ishāk über die syrischen und arabischen Galen übersetzungen, Leipzig, 1925. . ٩٠
- „Pseudogalen in Hippocratis de Septimanus Commentarivm Ab Hunaino Q. F. Arabicae Versom, Leipzig, 1914 ١٠٧
- R. Blachère et. Souvaget, Regles pour éditions traductions des texts Arabes, Paris, 1945 ١٢
- Braunlich, the well in ancient Arabia, Leipzig, 1925 . ٥٢
- Braun O., Timothei Patriarchae I. Epistulae, Paris, 1914-15 ٧٢
- Brockelmann C., Geschichte der arabischen Litterature, Weimer, 1898-1902, 1937-1942 ٨٩
- P. Collomp. La Critique des textes, Paris, 1931. . . . ١٢

R. P. A. Dozy, Dictionnaire détaillé des noms des vêtements chez les Arabes, Amsterdam, 1845. . .	٥٢
Suppliment aux dictionnaire Arabes	٧٢
Flügel, Concordantiae corani Arabicae, Lipsiae, 1842	١١٧
de Gunzburg, Diwan d'ibn Guzmān, Leiden, 1896. . .	١١٣
G. Graf, Sprachgebrauch der ältesten christlich-arabischen Literatur bis zur Fränkischen Zeit, Freiburg im Breisgau, 1905.	٧٣
E. Griffini, Corpus Iuris di Zaid ibn 'Alī Piū antica raccolta di legislazione a di Giurisprudenza Musulmana finora ritrovata, Milano, 1919	١١٩
A. Grohmann, From the world of Arabic Papyri . . .	٨٢
M. Guidi, la lotta tra l'Islam e il Manicheismo, un libro di ibn Al-Muqaffa', contro il Corano confortato da Al-Qāsim, b. Ibrāhīm, Rome, 1927 . . .	٦١
J. Hell, Muhammad ibn Sallām Al-Gumahlī, di Klassen der Dichter, Leiden, 1916.	٣٦
Houdas, Essai sur l'écriture maghrébine, Nouveaux Mélanges Orientaux, Paris, 1886	٨٢
G. Jahn, Ibn Ja'is Commentar zu Zamachsari's Mufaṣṣal, Leipzig, 1882-1886	٧٢
Jeffry, Materials for the History of the Qur'ān, Leiden, 1937	٩٣
R. Kasdorff, Haus und Hauswesen im alten Arabien, bis Zeit des Chalifen Othman, Halle, 1914	٥١
F. Krenkow, the Poems of Ṭufail ibn 'Auf al-Ghanawī and at-Ṭirimmāh ibn Ḥakīm at Ṭā'iyī, London, 1927	١٢١

- C. Lyall, The Diwān of 'Abid ibn al-Abras, of Asad and
'Amir ibn Aṭ-Ṭufail, of 'Amir ibn Ṣa'sa'ah, Leiden, 1913 ١٢١
- , The diwans of 'Abid ibn al-Abras and 'Amir ibn
iṭ-Ṭufail, Leiden, 1913 ٨٠
- Margoliouth, the kitāb al-'Ansāb of 'Abd al-Karīm ibn
Muhammad al-Sam'ānī, Leiden, 1912 ١١٢
- di Matteo, Confutazione contro i Cristiani dello Zaydīta,
al-Qāsim b. Ibrāhīm, Rome, 1922 ١٢
- Moritz, Arabic Palaeography, Cairo; 1904 ٨٢
- Müller, Über Text und Sprachgebrauch von ibn abi
Usaibi'a's Geschichte der Ärzte ٧٣-٥١
- Nöldeke, Schwally, Geschichte des Qorans. ١٢
- Pearson, Oriental manuscripts collections in the libraries
of Great Britain and Ireland, London, 1954/55. ٨٩
- J. Ruska, Kaẓwinistudien (son ouvrage Kitāb 'Aga'ib al-
Mahluqat, Strassburg, 1913 ٢٩
- , das Stein Buch aus der Kosmographie des Z. ibn
M. ibn M. al-Kāẓwini, ٢٩
- J. Schacht, des Kitāb al-Ḥiyal fil-figh, des aba Maḥmud
ibn al-Hassen al-Qazwini, Hannover, 1924. ٨٤
- , das Kitāb al-Maharig fil-Ḥiyal de Muhammed ibn
al Ḥassan as Šaibani, Leipzig, 1930 ٢٢
- , das Kitāb al-Ḥiyal wal-Maharig des Abū-Bakr
Aḥmad ibn 'Umar ibn Muhair as Šibanī al-Ḥaṣṣaf,
Hannover, 1923. ٢٢
- F. W. Schwarzlose, Die Waffen der alten Araber aus
ihren Dichtern dargestellt, Leipzig, 1886 ٨١

— ١٤٢ —

Thomson et Junge, Pappus, Commentar sur les 10 livres des elements d'Euclide,	١٧
Wensinck, Concordance de la Tradition Musulmane, Leiden 1933-1969.	١١٩
Wüstenfeld, Abu Bekr Muhammad ben el-Ḥassan ibn Doreid's genealogisch-etymologisches Handbuch, Göttingen, 1854.	١١٩

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٢٣٤٠

I.S.B.N. 977-18-0008-6

